# شرح ابن عقيل

## على ألفية ابن مالك

الجزء

الأول والثاني

دار التراث
ص.ب ١١٨٥ ـ القاهرة

# شرح ابن عقيل

## قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

## العقيلي ، المصري ، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

---

« ما تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حيان

---

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

---

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ ـ يوليو ١٩٨٠ م

---

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

---

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

مقدمة الطبعة الثانية :

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجَميلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتَهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة ( الألفية ) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القَرَأَة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأدْنَى إلى القَصْدِ . أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطها ، أو ما أشْبَهَ ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

مقدمة الطبعة الأولى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائِه، وصلاته وسلامُه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .

اللهم إني أحمدكَ أرضَى الحمدِ لك، وأحبَّ الحمد إليك، وأفضَلَ الحمد عندك، حَمْداً لا ينقطع عَدَدُه، ولا يَفْنَى مَدَدُه .

واسألك المَزيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل، الذى ظَلَّ ماضياً على نَفَاذِ أمرِك، حتى أضاء الطريق للخابط، وهَدَى الله به القلوب، وأقام به مُوضِحَاتِ الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، وأعلاهم منزلةً عنده، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار، وآله الأبرار .

ثم أما بعد، فلعلك لا تجد مؤلِّفاً ـ ممن صنفوا فى قواعد العربية ـ قد نال من الحُظْوَةِ عند الناس، والإقبال على تصانيفه : قراءةً، وإقراء، وشرحاً، وتعليقاً، مثل أبى عبد الله محمدِ جمالِ الدين بن عبد الله بن مالك، صَاحِبِ التآليف المفيدة، والتصنيفات المُمْتِعَةِ، وأفضَلِ مَنْ كتب فى علوم العربية من أهل طبقته علماً، وأوسعهم اطِّلاعاً، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرَى من الآراء بكلام العرب، مع تَصَوُّن، وعفة، ودين، وكمال خلق .

فلابن مالك مؤلفاتٌ فى العربية كثيرة : متعددة المشارب، مختلفة المَنَاحى، وقَلَّ أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زَمَنِهِ إلى اليوم : بالقراءة، والبحث، وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخُلاَصَة » الذى اشتهر بين الناس باسم « الألفية »(١)

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله فى أولها :

وأستعين الله فى ألفيه    مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله فى آخرها :

حوى من الكافية الخلاصه    كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة على النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظريفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعدهُ بأن يحاكوه أو يدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ فى خطبته إلى ألفيــة الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوِى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الأثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكرهُ الناسُ ، ولا عَرَفُوه .

* * *

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَتَّسعَ هذه الكلمة الموجَزَةُ لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرّزيهم : كالإمام أبى محمدٍ عبدِ الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلةَ الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنْحَى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابنُ هشام الخلاصَةَ مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفيَّةِ ابن مالك[1] » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْع الخَصَاصة ، عن قُرَّاء الخُلَاصة » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هــذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

وممن شرح الخلاصة العلامةُ محمدٌ بدرُ الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ، الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودىّ ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بنَ جابر ، الهوَّارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠ هـ[1] .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسِىّ ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السَّيُوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزّىّ ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجَزَرِى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عَقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عَقيل بن أبى طالب — الهمدانى الأصل ، ثم البالسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٧٦٩ هـ ، وشَرْحُه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقاً ، وشرحناه شرحا شاملا جامعاً لأشتات الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه ـ منذ عهد بعيد ـ أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتابَ — غيرَ هؤلاء — الكثيرُ من العلماء ، ولَسْتَ تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكُلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه فى العربية وسَعَةِ الباع .

* * *

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبَهُ للنَّاظم يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزَالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يَجِيء به ، وفيها الذى اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامَّة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جم مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف فى نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنْحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافقه .

ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة فى الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاءِ به عن أكثر شروح الخلاصة .

* * *

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — فى أول الأمر — أن أُتَمِّم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأُزورار عنه ، ونحن فى زمن أقلُّ مافيه من عَابٍ أنك لاتجد راغباً فى علوب العرب إلا فى القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغَلَبة لغيرهم .

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التى أشار إليها الشارح أو أغفلها بتَّةً فى عبارة واضحة وفى إيجاز دقيق ، والتذييلِ بخلاصة مختَصَرَة فى تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك فى «ألفيته» ، ووضع له لاميةً خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

* * *

وأريد أن أنبهك إلى أننى وُفِّقْتُ فى تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسَخ الكتاب التى فى أيدى الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد فى بعضها زيادة ليست فى بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوُتاً فى التعبير ، وقد جمع الله تعالى لى بين اثنتى عشرة نسخة مختلفة ، فى زمان الطبع ، ومكانه ، ويَسَّرَ لى — سبحانه ! — مُعَارَضَة بعضها ببعض ، فاستخلَصْتُ لك من بينها أكملَهَا بياناً ، وأصحَّهَا تعبيراً وأدناها إلى ما أُحِبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خَيْرَ ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العَنَاء فيه ، وأن يجعله فى سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّــدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ : أَحْمَدُ رَبِّى اللهَ خَيْرَ مَالِكِ (١)

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِىِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا (٢)

---

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبى بعده .

(١) « قال » فعل ماض «محمد» فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته فى إعرابه ينظر فى الداعى إليه ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا ــ وهى قوله هو ابن مالك ــ ليست للمدح ولا للذم ، بل هى للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لامحل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « الله » عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مقول القول ،

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لايصلى على النبى صلوات الله عليه فى وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا فى أحمد « على النبى » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبى ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبى ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِى أَلْفِيَّـــهْ مَقَاصِـــدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(١)
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَزِ(٢)
وَتَقْتَضِى رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّـــةَ ابْنِ مُعْطِ(٣)

= الكسر فى محل جر « المستكملين » نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم . وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفا » بفتح الشين — مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، إذ هو مقصور من الممدود ـ وأصله « الشرفاء » جمع شريف كـكرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء فى جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب ـ وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين » الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولا به لقال « فى ألفيه » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت أول لألفية .

(٢) « تقرب » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب ، بلفظ » جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفية .

(٣) « وتقتضى » الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضى « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ(١)
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ(٢)

= المستتر فى تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « ألفية » مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما تعلق به من المعمولات فى محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلا » مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى » ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلا » نعت لثناء ، والألف للإطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضى « وافره » نعت لهبات « لى ، وله ، فى درجات » كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخره » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى ـ نسبة إلى زواوة ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية ـ الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، والعلماء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً ( انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦) .

## الـكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ(١)

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمْ ، وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْـكَلِمْ(٢)
وَاحِـــدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ(٣)

---

(١) « الـكلام » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الـكلام « هذا باب شرح الـكلام وشرح مايتألف الـكلام منه » فحذف المبتدأ ـــ وهو اسم الإشارة ـــ ثم حذف الخبر ـــ وهو الباب ، فأقيم « شرح » مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » أيضاً وأقيم « الـكلام » مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على الـكلام بتقدير مضاف : أى شرح مايتألف ، و « يتألف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الـكلام ، و « منه » جار ومجرور متعلق بيتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « كلامنا » كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » خبر المبتدأ « مفيد » نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الـكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » خبر مقدم « وفعل ، ثم حرف » معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بثم «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والـكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بثم لبعد رتبته .

(٣) « واحده كلمة » مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لامحل لها من الإعراب « والقول » مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وعلى هـذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » اسم تفضيل ـــ وأصله أعم ـ حذفت همزته كما =

الـكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاه عبارة عن « اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الـكلامَ ، والـكلمةَ ، والـكَلِمَ ، ويشمل المُهْمَلَ كـ « دَيْزٍ » والمستعمَلَ كـ « عَمْرٍو » ، ومفيد : أخرج المهمَلَ ، و « فائدة يحسنُ السكوتُ عليها » أخرج الـكلمةَ ، وبعضَ الـكلم — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوتُ عليه — نحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الـكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمْ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة يحسن السكوت عليها » فـكأنه قال : « الـكلام هو اللفظ المفيد فائِدَةً كفائدة استقم » .

---

= حذفت من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما فى قول الراجز :

* بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

وقد قرىء ( سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم » أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ ، وكلمة ، مبتدأ أول « بها » جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى « كلام » مبتدأ ثان « قد » حرف تقليل « يؤم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم » يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » وقالوا « كلمة التوحيد » وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » وهو يريد قصيدة لبيد بن ربيعة العامرى التى أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للـكلام فى اصطلاح النحويين ؛ لا فى اصطلاح اللغويين ، وهو فى اللغة : اسمٌ لـكل ما يُتَـكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والـكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ[1] واحدُه كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنًى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنًى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .

والـكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إنْ قَامَ زَيْدٌ .

---

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو « ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء » ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأة للـكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والـكثير بالياء ، كزنج وزنجى ؛ وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو « ما يصدق على الـكثير والقليل واللفظ واحد » كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمرا لا يوافق زنة من زنات الجمع ! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إن البقر تشابه علينا) وقوله جل شأنه : (إليه يصعد الكلم الطيب) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : (لهم غرف من فوقها غرف مبنية) وقوله سبحانه : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا تجرى من تحتها الأنهار) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ ، كَانَ ، مَشْكُورِ

والـكلمة : هى اللفظ الموضوعُ لمعنًى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمَلَ كدَيْز ، وقولنا « مفرد » أخرج الـكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يَعُمُّ الجميعَ ، والمراد أنه يقع على الـكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الـكَلِم والـكلمة أنه قول ، وزَعم بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه فى المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الـكلمة قد يُقصَد بها الـكلامُ ، كقولهم فى « لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ »: « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الـكلامُ والـكلمُ فى الصِّدْقِ ، وقد ينفرد أحدهما .

فمثال اجتماعهما « قد قام زَيْدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته مَعْنًى يحسنُ السكوتُ عليه ، وكَلِمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثالُ انفرادِ الـكَلِمِ « إِنْ قَامَ زَيْدٌ »(١) .

ومثالُ انفرادِ الـكلامِ « زَيْدٌ قَائِمٌ »(٢) .

* * *

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنِّدَا ، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ — لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ(٣)

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى هذا البيت علاماتِ الاسمِ .

---

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز » الآتى « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » كلهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدما — وهو الوجه الثانى — كان هذا الجار والمجرور متعلقا بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٍ : مجرور بالإضافة ، والفَاضِلِ : مجرور بالتَّبَعِية ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة ، ولا الجَرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين، وهو[1] على أربعة أقسام : [1] تنوينُ التمـكين ، وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة ، كزَيْدٍ ، ورَجُلٍ ، إلا جَمْعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما . [2] وتنوين التنـكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونـكرتها ، نحو : « مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ » . [3] وتنوينُ المُقَابَلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : « مُسْلِمَاتٍ » فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . [4] وتنوين العِوَض ، وهو على ثلاثة أقسام : عِوَضٌ عن جمـلة ، وهو الذى يلحق « إذْ » عِوَضاً عن جملة تـكونُ بعدها ، كقوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ) أى : حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ ؛ فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضاً عنه ؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كلّ » عوضاً عما تضاف إليه ، نحو : « كُلٌّ قَائِمٌ » أى : « كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضاً عنه[1] ،

---

= واحد من اثنين «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) فى نسخة «وهو أقسام» بدون ذكر العدد ، والمراد ـ على ذكر العدد ـ أن المختص بالاسم أربعة أقسام .

(٢) ومنه قول الله تعالى : ( قل كل يعمل على شاكلته ) وقوله جل شأنه : ( كل له قانتون ) وقوله تباركت كلماته : ( كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ) ، ومثل =

وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجرًّا ، نحو : « هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم[1] ، وهو الذى يلحق القوافى المُطْلَقَةَ بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ — أَقِلِّى اللَّـــوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابَنْ
وَقُولِى — إِنْ أَصَبْتُ — : لَقَدْ أَصَابَنْ

---

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تميما :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضَا

يريد : فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطردا .

١ — هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أميــة ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل .

اللغة : « أقلى » أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النفى بتة ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا « اللوم » العذل والتعنيف « عاذل » اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و « العتاب » التقريع على فعل شىء أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ، فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل .

الإعراب : « أقلى » فعل أمر — من الإقلال — مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا » الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله « إن » حرف شرط « أصبت » فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

لمجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة « لقد أصابا » جملة فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعتابن ، وأصابن » حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التى آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِى عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى « مغتدى » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه « الترحل» الارتحال « تزل » — مضموم الزاى — مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تتزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفى وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار ومجرور =

والتنوين الْغَالِي — وأثبتَه الأخفشُ — وهو الذى يَلحَق القَوَافِيَ الْمُقَيَّدَة ، كقوله :

٣ — * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ *

---

= متعلق بنزول ، ورحال مضاف و « نا » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب . واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكأن قد زالت » فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترنم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف « كأن » التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات . ولو كان الكلام نفياً لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : ( كأن لم يغنوا فيها ) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لاَ يَهُو لَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيح والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

* مُشْتَبِهِ الْأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ *

اللغة : « القاتم » كالأقتم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق » جمع عمق — بفتح العين ، وتضم — وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوى » الخالى ، و « المخترق » مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و « الأعلام » علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و « الخفق » اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء . =

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكينِ ، والتنكيرِ ، والمقابلةِ ، والعِوَضِ ، وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف(١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُل » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

* * *

= الإعراب : « وقاتم » الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقاتم مضاف و « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و « المخترق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلاَةِ الْوَهَقْ *

الشاهد فيه : قوله « المخترقن » و « الخفقن » حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل . وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليستمن الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك ترى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِي(١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَتَتْ » والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمةٌ ، ورأيتُ مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ » ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لاتَ ، وربَّتَ ، وثُمَّتَ(٢) » وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ » .

---

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بينجلي الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هى التى ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف إليه « وأتت » الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلى » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثرة ، وورد استعماله فى فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : ( ولات حين مناص ) وأما دخولها على رب ففى نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِىَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أُفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعلَ الأمرِ ، نحو « اضْرِبِي » والفعلَ المضارعَ ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق المـاضِيَ .

وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتـكلم ، وهى لا تختصُّ بالفعل ، بل تـكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلاَمِي » وفى الحرف نحو « إِنِّى » ، بخلاف ياء « أُفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم ، وهى لا تـكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعلَ نُونُ « أَقْبِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةً كانت ، أو ثقيلةً ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : ( لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ) والثقيلة نحو قوله تعالى : ( لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ) .

فمعنى البيت : ينجلى الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة[1] ، وياء الفاعلة ، ونُونِ التوكيد .

* * *

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ[2]

= وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، وبقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان

(٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لـكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفى ، ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن =

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزْ ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعالِ . نحو « هَـلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » و « هَـلْ قَامَ زَيْدٌ » ، وأشار بفي ولَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفي ، نحو « زيد في الدار » ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو « لَمْ يَقُمْ زيد » .

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) « وماضي » الواو للاستئناف ، ماضي : مفعول به مقدم لقوله مز الآتي ، وماضي مضاف و « الأفعال » مضاف إليه « بالتا » جار ومجرور متعلق بمز « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وسم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالنون » جار ومجرور متعلق بسم « فعل » مفعول به لسم ، وفعل مضاف و « الأمر » مضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره « إن فهم أمر » « فهم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره « إن فهم أمر فسم بالنون إلخ » . وتقدير البيت : ميز الماضي من الأفعال بقبول التاء التي ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز : أمر من ماز الشيء يميزه ميزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً — مثل وصفه يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر في قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوي ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى يَشَمُّ : « لَمْ يَشَمْ » وفى يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يَلِى لم كيَشَم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضىَ بقوله : « وماضِىَ الأفعال بالتَّامِزْ » أى : مَيِّزْ ماضىَ الأفعالِ بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَاذَا الجلال والإكرامِ » و « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ » .

ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبَنْ ، واخْرُجَنَّ » .

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهى اُسْمُ فِعْلٍ[1] ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ ... فِيهِ هُوَ اُسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيَّهَلْ[2]

---

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى « حبذا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلا .

(٢) « والأمر » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفى وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فصَهْ وحَيَّهَلْ : اسمان وإن دَلاّ على الأمر ؛ لعدم قبولها نونَ التوكيد ؛ فلا تقول : صَهنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ ؛ فالفارق(١) بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُه ، نحو « اسْكُتَنَّ ، وَأَقْبِلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك فى « صه ، وحيهل » .

* * *

= الأمر فى أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو من الضرورة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذاك نحو ويها وواها ، والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو : صه ومه ؛ فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال فى ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه — وهو زدنى — متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف «اسكت» فإنك تقول: اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : « زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب=

. . . . . . . . . . . . .

= المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولا تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا ... إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يقدر : خذ دلوى ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوى » معمولا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاها أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها «خالفة» .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم ـ من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر ـ هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » بلام الأمر ، فحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جىء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لاداعى له .

## الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ(١)

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي     لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أشْبَهَ الحروف ، وهو المعنىُّ بقوله : « لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي » أى : لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف ؛ فعلَّةُ البناء منحصرةٌ — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — فى شبه الحرف ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه فى البيتين الذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصراً فى شَبَهِ الْحَرْفِ أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه — رحمه الله ! — على أن علة البناء كُلهَا ترجع إلى شبه الحرف ،

---

(١) أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « والاسم » الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر ، والجملة منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، « ومبنى » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « ومنه مبنى » ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاة « لشبه » جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : « وبناؤه ثابت لشبه » « من الحروف » جار ومجرور متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » نعت لشبه ، وتقدير البيت : والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبه مدن له من الحرف ، ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائدة للاشباع ، وليست لام الكلمة ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوباً .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر فى قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر فى شبهه للحرف لا يتجاوزه .

وممن ذكره ابن أبى الرَّبيع (١) .

* * *

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد فى كل مبنى منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر ، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله ـ عند هؤلاء ـ من الاسم « نزال وهيهات » فإنهما لما أشبها « انزل وبعد » فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقياك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التى من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لامحل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافى لفظه ولا فى محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لايجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام ، وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا[1]

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ ... تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[2]

ذكر فى هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع :

( فالأول ) شَبَهُهُ له فى الْوَضْعِ ، كأن يكون الاِسْمُ موضوعاً على حرف

---

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه ، مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه « الوضعى » نعت للشبه « فى اسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى ، واسمى مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى ، وفى هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوى الكائن فى « متى » الاستفهامية والشرطية وفى « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التى يقتضيها ماقبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل فى العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حالة من حالاته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء فى ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » فى « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِى اسْمَىْ جِئْتَنَا » فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أَشْبَهَ الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين[1] .

(والثانى) شَبَه الاسم له فى المَعْنَى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثانى ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ، فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع .

الحَرْفَ ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وفى الحالتين هى مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثانى « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ . وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنِّى «لَيْتَ» وللترجِّى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مُقَدَّراً[1] .

( والثالث ) شبهُهُ له فى النِّيَابَةِ عن الفعل وعدمِ التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو «دَرَاكِ زَيْداً» فَدَرَاكِ : مبنىٌّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يَعْمل ولا يَعْمَل فيه غيرُهُ[2] كما أن الحرف كذلك .

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجوداً ، وهو أل العهدية ، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه . وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلا » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى :

=

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب مَنَابَ « اُضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثُّره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدَرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتَرَكَا فى النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنىٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعرابَ ، والمسألة خلافية [1] ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

---

= وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ

فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِى كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسى :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّْ

(١) إذا قلت «هيهات زيد» مثلا — فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو — أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى — وهو رأى سيبويه — أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى» فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ ؛ فأشبهت الحرفَ فى ملازمة الافتقار ، فبنيت (١) .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازنى — أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه ـ وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه ـ معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه ، لنعنى أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شبهاً معنوياً ، لا نيابياً .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كا قرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى متن التسهيل .

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا(١)

يريد أن المعرب خِلَافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدَّمَ أن المبنى ما أشْبَهَ الْحَرف ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كأَرْضٍ ، وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسُمًا — وسُمًا : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وسُماً — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛

---

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى « سلما » للإطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو ـ بضم السين مقصورا ـ إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال : « المعرب والمبنى » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبنى » ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء ، وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ؟ ! .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أَمْكَنُ ، ومتمكن غير أمكن(١) .

* * *

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضارِعاً : إنْ عَرِيَا(٢)
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ ، وَمِنْ نونِ إنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ(٣)

---

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين . إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة . ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر . ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التي فيه للتثنية . و ... نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلا « فتن » ماض مبنى =

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ فى الأسماء ، فَرْعٌ فى الأفعال (١) ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأولُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فَرْعٌ فى الأسماء .

* * *

= المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل فى حكم النهى ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

( أحدهما ) ما اتُّفِقَ على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[1] نحو « ضَرَبَ وَانْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن.

( والثانى ) ما اخْتُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَب عند الكوفيين[2] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نُونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[3] فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

---

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل فى البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » وفى هـــذا من التكلف ما ليس يخفى .

(٣) لافرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما فى مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لاتهين لاتهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =

فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو « هَلْ تَضْرِبانِّ » ، وأصله : هل تَضْرِبانِنَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى — وهي نون الرفع — كراهَةَ توالى الأمثال ؛ فصار « هل تَضرِبانِّ (١) » .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة ، نحو « هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون » و « هل تَضْرِبِنَّ يا هند » وأصل « تضربُنَّ » تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربُونَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ ، وكذلك « تَضْرِبِنَّ » أصلُهُ تضربينَنَّ ؛ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ .

وهذا هو المراد بقوله : « وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر » فشَرَطَ فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك ، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً .

فعُلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيدِ ، نحو « هَلْ تضربَنَّ يا زَيْدُ » فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث « الهنداتُ يَضْرِبْنَ » والفعلُ معها مبنىٌّ على السكون ، ونقل المصنف — رحمه الله تعالى ! — فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى

---

= التى هى عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التى فى أول « الفقير » لأن ألف الوصل لايعتد بها ، إذ هى غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها .

(١) أى : بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة ، فرقا بينها وبين نون التوكيد التى تتصل بالفعل المسند للواحد ، فى اللفظ ، فإن ألف الاثنين تظهر فى النطق كحركة مشبعة ، فلو لم تكسر النون فى المثنى التبس المسند للاثنين فى اللفظ بالمسند إلى المفرد .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى شرح الإيضاح(١) .

* * *

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِى الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا(٢)

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمّْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ، والساكِنُ كَمْ(٣)

الحروفُ كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو : « أَخَذْتُ منَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعيض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصلُ فى البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أَخَفُّ من الحركة ، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب كالتخلّصِ من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كأَيْنَ وقَامَ وإنَّ ، وقد تكون كسرة ، كأَمْسِ وَجَيْرِ ، وقد تكون ضمة ، كحَيْثُ ، وهو اسم ،و«مُنْذُ»وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو «كَمْ ، واضْرِبْ،وأَجَلْ».

(١) ممن قال بإعرابه السهيلى وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول فى نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أن النون قد صارت فيه جزءا منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « للبنا » جار ومجرور متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « فى المبنى » جار ومجرر متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكنا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن . والألف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبنى . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل فى المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكنا .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف : أى وذو ضم « كأين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس . حيث » معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن» الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كم » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل ، بل فى الاسمِ والحرفِ ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف[1] .

* * *

والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسمٍ وَفِعْلٍ ، نحْوُ : لَنْ أَهَابَا[2]

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا[3]

---

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون فى البناء الحذف، والحذف يقع فى موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثانى : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبا واكتبوا واكتبى ، وأنه ينوب عن الفتح فى البناء شيآن : أولها الكسر ، وذلك فى جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا النافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء ، وذلك فى جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا النافية للجنس أيضاً ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم فى البناء شيآن : أحدهما الألف ، وذلك فى المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك فى جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع » مفعول به أول لاجعلن مقدم عليه « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » اجعل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً » مفعول ثان لاجعلن « لاسم » جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « أهابا » فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجملة الفعل والفاعل فى قوة مفرد مضاف إليه ،أو المضاف إليه قول محذوف،وهذه الجملة مقوله،والتقدير: نحو قولك لن أهابا.

(٣) « والاسم » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « خصص » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ =

فارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحًا، وجُرْ كسراً، كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ(١)

وَاْجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وغَيْرُ مَاذُكِرْ يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ(٢)

---

= « بالجر » جار ومجرور متعلق بخصص « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد » حرف تحقيق «خصص » فعل ماض مبنى للمجهول «الفعل» نائب فاعله ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصاً « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجزما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص .

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه =

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ ، وإنَّ زيداً لن يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو «بزيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لَمْ يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة فى « أخُو » والياء عن الكسرة فى « بَنِي » من قوله : « جا أخوبنى نمر » وسيذكر بعد هذا مَوَاضعَ النيابة .

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ،
وَاجْرُرْ بِيَاءٍ — مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ[1]

شَرَعَ فى بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذِكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها

---

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله فى قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافا له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » متعلق بارفع « وانصبن » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة ، اجرر: فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسما» جار ومجرور متعلق بأصف الآتى ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أى : الذى أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مَرَرْتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقَدَّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شىء عن شىء مما سبق ذكره(١) .

---

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاً لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هــذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =

مِنْ ذاكَ « ذُو » : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا (١)

أى : من الأسماء التى تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء — ذُو ، وفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذِو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو « جاءنى ذُو مالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : « إن صُحْبَةً أبَانَا » أى : إن أفْهَمَ صُحبةً ، واحترز بذلك عن « ذِو » الطائية ؛ فإنها لا تُفْهِمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيّةً ، وآخرُها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو « جاءنى ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ » ؛ ومنه قولُه :

٤ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

---

= والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والألف جميعاً علامه للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) « من ذاك » من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر « إن » حرف شرط « صحبة » مفعول به متقدم لأبان « أبانا » أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو « والفم » معطوف على ذو « حيث » ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق ببانالآتى « بانا » فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق ، وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ؛ وقد =

. . . . . . . . . . . . . .

= استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الستة، وفى باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥ ) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ . . . البيت
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِمَّا لِئَامٌ فَادَّخَرْتُ حَيَائِيَا
وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاه يهجوه هجوا وهجاء « القرى » — بكسر القاف مقصوراً — إكرام الضيف، و « فى » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة » أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وضنانة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقى : فعل ماض،مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقى ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب . وجملة الفعل الماضى وفاعله =

. . . . . . . . . . . . .

— ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية « فحسبي » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « ذو » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وإن رويت « ذى » فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع « كفانيا » كفى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله « فحسبي من ذو عندهم » فإن « ذو » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى « فحسبي من ذى عندهم » بالياء واستدل بهذه الرواية على أن « ذا » الموصولة تعامل معاملة « ذى » التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما فى هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى « فحسبي من ذو عندهم » بالواو ، واستدل بها على أن « ذو » التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو فى حالة الرفع وفى حالة النصب وفى حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى فى باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور فى لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

* فإنَّ بَيْتَ تَمِيم ذُو سَمِعْتَ بِهِ * =

وكذلك يُشْتَرَطُ فى إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه ، نحو « هٰذَا فُوهُ ، ورَأَيْتُ فاهُ ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هَـذَا فَمٌ ، وَرَأَيْتُ فَماً ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ » .

* * *

أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ — كَذَاكَ ، وَهَنُ ... وَالنَّقْصُ فى هٰذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ (١)

وَفى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْـــدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ (٢)

يعنى أن « أباً ، وأخاً ، وَحَماً » تَجْرِى مَجْرَى « ذو ، وفم » اللَّذَيْنِ سبق ذكرهما ؛

= فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئنك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى » اهـ .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

فتُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها ، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها ، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ .

وأما « هَنٌ » فالفصيحُ فيه أن يُعرَب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ ، نحو « هذَا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ[1] » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ في هذا الأخير أحْسَنُ » أي : النقصُ في « هَنٍ » أحسَنُ من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هَذَا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أبٍ وتالييه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتيْنِ الباقيتين في «أب» وتالييه — وهما « أخ ، وحَمٌ » — فإحدى اللغتين النَّقْصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو « هذَا أبُهُ وأخُهُ وحَمُهَا ، ورأيْتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَهَا ، ومررتُ بأبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا » وعليه قولُه :

---

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا » وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه » حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل هن أبيه ينتطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه ( وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

٥ — بِأَبِهِ اُقْتَدَى عَدِيٌّ فِى الْكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ فى «أب» وتالييه ، ولهذا قال : «وفى أب وتالييه يندر» أى : يندر النقص .

واللغة الأخرى فى «أب» وتالييه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو «هذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ وحَمَاهَا ، ومَرَرْتُ بأَبَاهُوأَخَاهُ وحَمَاهَا» وعليه قولُ الشاعر :

---

٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالأَمِيرُ الْمُنْتَقِمْ   تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِى مِنْ ظَلَمْ

اللغة : «عدى» أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها ( انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

الإعراب : «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله «فى الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً ، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرهُ هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله «بأبه — يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْـــدِ غَايَتَاهَا

---

٦ — نسب العينى والسيد المرتضى فى شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلى ، ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ، وذكر العينى أن أبا زيد نسبه فى نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَـــةً وَنَاجِياً أَبَاهَا

وفى هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعينى ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات فنى قوله : « وناجيا أباها » فإن « أباها » فاعل بقوله : « ناجياً » وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القصر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجياً أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباها » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر إن « فى المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتاها » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : « أباها » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت فى الإعراب ، فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثة فهى فى موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامة الرفع والنصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ فى المقصور ، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ فى « أب ، وأخ ، وحم » ثلاثَ لُغَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً[1] ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى « هَنٍ » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشْهَرُ ، والثانية الإتْمَامُ ، وهو قليل .

* * *

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ : أنْ يُضَفْنَ لاَ لِليَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ[2]

---

= جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها ، وقد تكلم بها فى الموضعين النبى صلى الله عليه وسلم ، وذلك فى قوله : « ماصنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران فى ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس » ، وأبو قبيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدرى ونصب « يضفن » فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن ، وأن ومدخولها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « لليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالْحُرُوفِ شروطاً أربعة :

( أحدها ) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هٰذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَباً ، ومَرَرْتُ بأَبٍ » .

( الثانى ) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هٰذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَة ، نحو : « هٰذَا أبى ، ورأيتُ أَبِى ، ومررتُ بأَبِى » ، ولم تعرب بهذه الْحُرُوف ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

( الثالث ) أن تكون مُكَبَّرَة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة ، نحو : « هذا أُبَىُّ زَيْدٍ وَذُوَىُّ مالٍ ، ورأيت أُبَىَّ زيدٍ وذُوَىَّ مالٍ ، ومررت بأُبَىِّ زيدٍ وذُوَىِّ مالٍ » .

( الرابع ) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً ؛ فإن كانت مجموعَةً أعربت بالحركات الظاهرة[1] ، نحو : « هؤلاء آباء الزَّيدِينَ ،

---

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب ( الذى هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرا ) فى كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للمنصوب بالألف، وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

( ١ ) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً، وهى — حينئذ — تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه فى قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْـوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا =

ورأيت آباءَهُمْ ، ومررت بآبائِهِمْ » ، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرَابَ المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : « هذان أبَوَا زيدٍ ، ورأيت أبَوَيْهِ ، ومررتُ بأبَوَيْهِ » .

ولم يذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى ! ــ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا » أى : شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [ إضافتها ] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله : « يُضَفْنَ » راجعٌ إلى الأسماء التى سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَةٍ ، نحو : « جاءنى ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءنى ذُو قائم »[1]

* * *

ـــــــــــــــ

= وأما « ذو » فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلك فى قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَات أبَارَ ذَوِى أرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففى « ذووها » شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .

(١) اعلم أن الأصل فى وضع « ذو » التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ، أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى ، وكِلاَ      إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِـــلاَ(١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، وبكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ      أبَارَ ذَوِي أرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذ قول الآخر :

إنَّمَا يعرفُ ذَا الفَضْـــلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهْنَــأُ المعْـــرُوفِ مَا لَمْ      تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُـــوهُ

إنمـــا يَصْطَنِـعُ المَعْـــرُوفَ فِي النــــاس ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وندر نحو قولهم : اذهب بذي تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذي سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدراً أم لم يكن .

(١) « بالألف » جار ومجرور متعلق بارفع التالي « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المثنى » مفعول به لارفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المثنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتي « مضافا » حال من الضمير المستتر في وصل « وصلا » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف .

كِلْتَا كَذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ(١)

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ(٢)

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستةُ ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .

وحَدُّهُ : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه » فيدخُلُ فى قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو : « الزيدان » والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو : « شَفْع » ، وخرج بقولنا(٣) « بزيادةٍ » نحو :

---

(١) « كلتا » مبتدأ « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اثنان » مبتدأ « واثنتان » معطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذى هو ألف الاثنين فى قوله يجريان الآتى « وابنتين » معطوف على ابنين « يجريان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » فعل مضارع « اليا » فاعله « فى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف » مفعول به لتخلف « جراً » مفعول لأجله « ونصبا » معطوف عليه « بعد » ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذى تكون فى آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان . وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها فى كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفْع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « اُثْنٌ » وخرج بقولنا : « وعَطْفِ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِره لامثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ »(١).

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنفُ بقوله : « وكِلاَ » ؛ فما لايصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقة بالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ . نحو : « جاءنى كِلاَهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتنى كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بكِلْتَيْهِمَا » فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاءنى كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكِلْتا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا »(٢).

---

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط فى المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان فى الحروف أو فى الحركات أو فى المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان فى الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا فى الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمرو ابن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه فى المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين ؛ فاثنان واثنتان مُلْحَقَانِ بالمثنّى [ كما تقدّم ] ، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ! ـ أن الياء تخلف الألِفَ فى المثنى والملحَقِ به فى حالتى الجرِّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزَّيْدِينَ » وسيأتى ذلك .

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما أُلحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيحُ أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياءِ نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً والياءِ نصباً وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب[1] من يجعل المثنى والملحَقَ به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : فى الإعراب . وفى إعادة الضمير عليهما أيضاً .

ومن العرب من يعاملها معاملة المقصور فى كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِى ... فِى حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلاَنَا

ومحل الشاهد فى قوله « كلانا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بنا » وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حالة الجر .

وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاَهُمَا ... يُوفِى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى

فتراه قال « يوفى المخارم » بالإفراد ، ثم قال « يرقبان » بالتثنية . فأما الإعراب فى هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعة =

بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

* * *

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ     سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ »[1]

= بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : ( إن هذان لساحران ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران فى ليلة » ، وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً     دَعَتْـــهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق « هذان ، ووتران ، وأذناه » — لو اجرين على اللغة المشهورة — أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان . والثالثة فى موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفى الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » مثلها فى قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَـــوَاذِلُ فى الصَّبُو     حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّـــهْ
وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَـــلاَ     كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهْ

يريد فقلت نعم . والهاء على ذلك هى هاء السكت . و « هذان » فى الآية الكريمة حينئذ مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق . والجملة فى محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه ( أى الحال والشأن ) هذان لساحران .

( ١ ) « وارفع » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق بارفع « وبيا » جار ومجرور متعلق باجرر الآتى ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء « اجرر » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ الثالثَ ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

وأشار بقوله : « عَامِرٍ ومُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط فى الجامد : أن يكون عَلَماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاءِ التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَمًا لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى « رجل » رَجُلونَ ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصْفٌ[1] ، وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « زينب » زينبون ، وكذا إن كان علمًا لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لَاحِقٍ — اسمَ فرسٍ — لاحقون ، وإن كان فيه تاءُ التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى « طَلْحَةَ » طَلْحون ، وأجاز ذلك الكوفيون[2] ، وكذلك إذا كان مركبًا ؛ فلا يقال فى « سيبويه » سيبويهون ، وأجازهُ بعضهم .

---

= وسالم مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف ، و « عامر » مضاف إليه ، و « مذنب » معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

محل الشاهد فى قوله « أبينوها » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر فى قوة الوصف ، ألا ترى أن رجيلا فى قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا فى قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التى فى المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =

ويشترط فى الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء ، ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقلٍ ؛ فلا يقال فى سابق — صفةَ فَرَسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاءِ التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكنَّ فيه تاءَ التأنيث ، نحو عَلاَّمة ؛ فلا يقال فيه : عَلاَّمُون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفعل فَعْلاَء » ما كان كذلك ، نحو : « أَحْمَرَ » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى ، نحو : « سَكْرَان ، وسَكْرَى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكرُ والمؤنثُ ، نحو : « صَبُور ، وجَرِيح » فإنه يقال : رجل صَبُور ، وامرأة صَبُور ، ورجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

---

= مذكر وإن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثانى : أن هذه التاء فى تقدير الانفصال بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم فى قولهم : طلحات ، وحمزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً فى التأنيث جمع مذكر سالما لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً فى التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة فى جمع العلم المركب تركيبا مزجيا ، هل يجمع جمع مذكر سالما ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال فى جمع سيبويه سيبون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جملته فيقال : سيبويهون . أما المركب تركيبا إسناديا فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَءَ ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنبون .

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا ‏ وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا(١)

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا ‏ وَأَرَضُونَ شَذَّ ، وَالسِّنُونَا(٢)

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ‏ ذَا البَابُ ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ(٣)

---

(١) « وشبه » الواو حرف عطف .شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتى « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة . باب : معطوف على قوله عشرون . وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ،وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة فى محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر فى قوله يرد الآتى ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتى ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف — رحمه الله ! — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مُذْنِب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفْضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما ، فتقول : الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما أُلحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التى سبق ذكرها ؛ فما لا واحدَ له من لفظه ، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط ؛ فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلْحَق به ؛ فعشرون وبابه — وهو ثلاثون إلى تسعين — مُلْحَق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده — وهو أَهْلٌ — ليس فيه الشروط المذكورة[1] ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسمُ جنس جامدٌ ، وَعِلِّيُّون : اسم لأعلَى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرَضُون : جمعُ أرْضٍ ، وأرْضٌ[2] : اسم جنس جامد مؤنث ؛ والسنون : جمع سَنَة ، والسنة : اسم جنسٍ مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

---

= البيت : وقد يرد هذا الباب ( وهو باب سنين ) معربا بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب « حين » : بالضمة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة جراً . والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد فى كل جمع المذكر وما أُلحق به عند قوم من النحاة أو من العرب .

(١) وقد جمع لفظ « أهل » جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :

وَلِي دُونَكم أَهْلُونَ : سِيدٌ عَمَلَّسٌ ، وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ ، وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

(٢) وقد جمع لفظ « أرض » جمع مذكر سالما ذلك الذى يقول :

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرَضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِى سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وأشار بقوله « وَبابه » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثى ، حُذِفَتْ لامه ، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ، وَلم يكسَّرْ : كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِينَ . وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظُبَة ؛ فإنهم كسَّرُوهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وجراً ، فقالوا : ظُبُونَ ، وَظُبِينَ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ » إلى أنَّ سِنِين(١) ونحوه قد

---

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً هى لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين » وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك فى قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار المدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذى رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّ السِّنِينَ أَخَــذْنَ مِنِّى ... كما أَخَــذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلاَلِ

وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ — سَلِى مَعَدّا — ... سِــنِيناً ما تُعَدُّ لنا حسَابَا

وقول الآخر :

سِنِينِى كُلَّهَا لاقَيْتُ حَــرْباً ... أُعَدُّ مَعَ الصَّــلاَدِمَةِ الذكور

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون فى كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذى =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، وَرأيت سِنيناً ، وَمررت بِسِنِينٍ ، وَإن شئت حذفت التَّنْوين ، وَهو أقَلُّ من إثباته ، وَاختلف فى اطِّراد هذا ، وَالصحيحُ أنه لا يَطرد ، وأنه مقصور على السماع ، وَمنه قولُه صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ » فى إحدى الروايتين ، وَمثله قولُ الشاعر :

٧ — دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ ؛ فإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

---

= ذكرناه أولا فى جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدوانى :

إنِّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

ويجوز فى هذا البيت أن تخرجه على ماخرج عليه بيت سحيم ( ش٩ ) الآتى قريبا ، فتلخص لك من هذا أن ماذكرناه فى سنين وبابه أربع لغات ، وأن ماذكرناه فى الجمع عامة لغتان .

٧ — البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسعة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بدا من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له فى ذلك .

اللغة : « دعانى » أى اتركانى ، ويروى فى مكانه « ذرانى » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » ـ بكسر الشين ـ جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و« المرد » ـ بضم فسكون ـ جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعانى « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنينه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ـ وهو محل الشاهد ـ وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[ الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحينِ ، فى الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة ] .

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

---

مضاف إليه ، وجملة « لعبن » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعبن « شيبا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء فى بنا ، وجملة « شيبننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن « مردا » حال من المفعول به فى قوله شيبننا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سنينه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، لجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التى من أصل الكلمة فى نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عينى على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف ؛ لأن مثلها مثل الميم فى غلام والباء فى كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والأبيات التى أنشدناها ( فى ص ٦٤ ) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون فى محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحق الآتى « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول فى محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ     بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ(١)

حقُّ نونِ الجمع وَما ألحق به الفتحُ ، وقد تُكسر شذوذاً ، ومنه قوله :

٨ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ     وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

---

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به ، وقل من العرب من تطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ — هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ، لَيْسَ مِنَّا ،     بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبنى أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة ـ بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع ، وفى القاموس « الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للئام الناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرا » مفعوله « وبنى » معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي ؟ !
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ ؟

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

---

= مفعول به « آخرين » صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله « آخرين » بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ ؟ كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحى ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحى ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ ؟

وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات : « يبتغى » معناه يطلب ، ويروى فى مكانه « يدرى » بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتى ويطمعون فى ختلى وقد بلغت سن التجربة والاختبار التى تمكننى من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال » معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح « يبقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على » جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « يقينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر =

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الـكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لغة ، ومنه قوله :

١٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغى » فعل مضارع «الشعراء» فاعله « منى » جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه « وقد » الواو حالية ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديراً ، وقيل : مجرور بالـكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت فى أبيات القصيدة ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الـكسرة ، ولـكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا .

ونظيره بيت ذى الإصبع العدوانى الذى رويناه لك ( ص ٦٥ ) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخَــلاَئفُ مِنْ بعدِ النَّبِيِّينِ

١٠ — البيت لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر فى وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التى يصف فيها القطاة قوله :

كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاء تَسْقِى فِرَاخَهَا بِشَمْظَةَ رِفْهاً وَالمِيَاهُ شُعُــوبُ
غَدَتْ لم تُصَعِّدْ فى السماء ، وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرَتْ أَهْوِيَّةٌ ولُهُوبُ
فجَاءَتْ وَمَاجَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ بمفحصها ، وَالواردات تَنُوبَ

اللغة : « الأحوذيان » مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و « استقلت » ارتفعت وطارت فى الهواء ، و « العشية » ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هى» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الـكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب . =

وظاهرُ كلام المصنف — رحمهُ الله تعالى ! — أن فتح النون فى التثنية كـكسر نون الجمع فى القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كَسْرُها فى الجمع شاذٌّ وفتحُهَا فى التثنية لغة ، كما قَدَّمْنَاه ، وهل يختص الفَتْحُ بالياء أو يكون فيها وفى الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى(١) .

= المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها . يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة التى تقدم وصفها ، عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفة ، ما : نافية «هى» مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «لمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله « أحوذيين » وهى لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتى معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثنى ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة فى تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه . الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة فى « رأيت بنين كرماء » إذ لو قلت « رأيت بنى كرماء » لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بنى كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد فى « هذين » ونحو « الخوزلان » و « المهتدين » ؛ إذ لولا النون لالتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولا ولا لتبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثانى أنها زيدت عوضاً عن الحركة فى الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولى ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِـرَيْنِ أَشبهَا ظَبْيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة فى مفرده كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين فى مفرده كزينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة فى مفرده كالقاضى والفتى ، وليست عوضاً عن شىء منهما فيما لا حركة ولا تنوين فى مفرده كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك « عليان » لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة فى المثنى مفتوحة فى الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها فى الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، فقصدت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقيلان فى كلمة ، وورد العكس فى الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فيهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيبانى وابن جنى أن من العرب من يضم النون فى المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِى الْقِـذَّانُ فَالنَّوْمُ لا تَطْعَمُـهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجىء مع الألف ، لا مع الياء ، والقذان : البراغيث ، واحدها قذذ بوزن صرد.

وسمع تشديد نون المثنى فى تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد فى قوله تعالى : ( فذانك برهانان ) وقوله : ( واللذان يأتيانها ) وقوله : ( إحدى ابنتى هاتين ) وقوله سبحانه : ( ربنا أرنا اللذين ) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العينى أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسَلْمَى عِنْـدَنَا دِيوَانَا يُخْزِى فُلاَنًا وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهْىَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع(١) ؛ فلا يُحْتَجُّ به

* * *

---

=اللغة : « الجيد » العنق « منخرين » مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله فى الصوت من باب تسمية الحال فى شىء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظبيان » اسم رجل . وقيل : مثنى ظبي ، وليس بشىء ، قال أبو زيد « ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان » ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اهـ ، وتأويل أبى زيد فى القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظبيانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما فى قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظبيانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذى تقدم ( ش رقم ١٠ ) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف فى حالة النصب ، وذلك فى قوله « والعينانا » وفى قوله « ظبيانا » عند الهروى وجماعة ، ثم جاء به بالياء فى قوله « منخرين » فجمع بين لغتين من لغات العرب فى بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربى ، ويرد هذا الكلام شيئان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر=

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا[1]

لما فَرَغَ من الكلام على الذى تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ، نحو : مُسْلِمَاتٍ ، وقيدنا بـ « السالم » احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يَسْلم فيه بِنَاء واحده ، نحو : هُنُود ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « ومَا بِتَا وألفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاة[2] ؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ ، بل هى منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

---

= عنه فى كتابه بقوله « حدثنى الثقة » أو « أخبرنى الثقة » ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبى زيد فى نوادره :

* ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا *

بالألف فى « منخرين » أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتى « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى الجر » جار ومجرور متعلق بيكسر « وفى النصب » الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة فى ذلك : بناة ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل فى غزاة ودعاة وكساة واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناة وهداة ورماة .

قُضَيَةٌ ، ونحو أبياتٍ[١] فإنَّ تاءهُ أصلية ، والمراد [ منه ] ما كانت الألف والتاء سبباً فى دَلاَلَته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » ؛ فإن كل واحــد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيَغةِ ؛ فاندفع بهــذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ ، وأبْيَاتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء فى قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِــع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءنِى هِنْدَاتٌ ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة ، وزعم بعضُهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه[٢] .

* * *

(١) ومثل أبيات فى ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون فى جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبنى على الكسر فى محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات فى جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات فى جمع لغة وثبة ، وقيل: بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا ، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً ، وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ، حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم ـ الذى هو أصل جمع المؤنث ـ على جره ، فجعلا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس فى خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترنا بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى ، وثالثها ما كان علما لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .

كَذَا أُولاتُ ، والَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ — كَأذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ(١)

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مَجْرَى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالـكَسْرَة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلْحَقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذى اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّىَ به من هـذا الجمع والملحقِ به ، نحو : « أذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالـكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذْرِعَاتٌ ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالـكسرة ، ويُزَال منه التنوينُ ، نحو : « هـذه أذرعاتُ ، ورأيت أذْرِعَاتِ ، ومررْتُ بأذرعاتِ » والثانى : أنه يرفع بالضمة ،

---

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذى » الواو للاستئناف ، الذى : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثان لجعل الآتى « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بقبل الآتى « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسماً كأذرعات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسماً ـ أى سمى به بحيث صار علماً ، ومثاله اذرعات ـ هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعات فى الأصل : جمع أذرعة الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمى بأذرعات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ » ، ويُرْوَى قولُه :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعات » بلد فى أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل: مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

الشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا فى تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو فى اللفظ جمع ، وفى المعنى مفرد . ويروى فى هذا البيت بالأوجه الثلاثة التى ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين فى جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو فى مقابلة النون التى فى جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد فى الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين — وهم جماعة منهم المبرد والزجاج — فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شبها ؛ فمن جهة كونه =

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَالَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ(١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذى لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رأيت أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأَحْمَدَ » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأَحْمَدِكُمْ » وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ ،

═ جعلا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين ــ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جنى ــ فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهى أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ، وكل اسم تجتمع فيه العلمية مع التأنيث يكون ممنوعا من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يضف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « ردف » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . ═

نحو : «مررت بالأَحْمَدِ[١]» ؛ فإنه يجر بالكسرة[٢] .

* * *

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلاَنِ » النُّونَا رَفْعاً ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا[٣]

---

= وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

باعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَواصِلٌ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرِو أَمْ تَدَعُ أَمْ تَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قطعوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة فى المساجد أفضل منها فى المنازل » وأ موصولة كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه مضاف إليه « النونا » مفعول به لاجعل « رفعاً » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، ومن نحو « تسألون » كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَهْ(١)

لما فَرَغَ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو : « يَضرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وَتَدْعِينَ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان فى أوَّلِه التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التى هى الضمة ، نحو : « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثُبُوتُ النونِ ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها » الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه « للجزم » جار ومجرور متعلق بسمة الآتى « والنصب » معطوف على الجزم « سمه » خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووثق يثق ثقة « كلم » الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تكونى » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لترومى » اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمه » مفعول به لترومى ؛ والمظلمة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه .

يَقُومَا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما » ويخرجا » ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار ) .

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا[1]

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا[2]

---

(١) « وسم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » مفعول ثان لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « كالمصطفى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطفى « مكارما » مفعول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتى « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون فى «قدر» ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدا للإعراب ويكون فى « قدر » ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضاً « هو الذى » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الذى ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه: أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذى هو الألف، وهذا النوع هو الذى قد قصرا: أى سمى مقصوراً ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضاً يُجَرْ(١)

شَرَعَ فى ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال ، فذكَرَ أن ما كان مثل : « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقِي » يسمى معتلا ، وأشار « بالْمُصْطَفَى» إلى ما فى آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة ، مثل « عَصاً ، وَرَحًى » ، وأشار « بالْمُرْتَقِي » إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : « الْقَاضِي ، والدَّاعِي » .

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألفٌ مفتوحٌ ماقبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ ، فاحترز بـ « ـالاسم » من الفعل ، نحو : يَرْضَى ، وبـ « الْمُعْرَبِ » من المبنى ، نحو : إِذَا ، وبـ « الألف » من المنقوص ، نحو : الْقَاضِي كما سيأتى ، وبـ « ـلازمة » من المثنَّى فى حالة الرفع ، نحو : الزَّيْدَانِ ؛ فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو : [ رأيْتُ ] الزَّيْدَيْنِ .

وأشار بقوله : « والثانِ منقوص » إلى الْمُرْتَقِي ؛ فالمنقوصُ هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : الْمُرْتَقِي ؛ فاحترز بـ « ـالاسم » عن الفعل نحو : يَرْمِي ، وبـ « المعرب » عن المبنى ، نحو : الَّذِي ، وبقولنا « قبلها كسرة » عن

---

(١) « والثانى منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « ينوى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على رفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع « كذا » جار ومجرور متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمْيٌ ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح : فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب(١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَ » ، وقال الله تعالى : ( يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ) ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلهما على الياء(٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص فى حالة النصب معاملته إياه فى حالتى الرفع والجر؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... ودَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبى خازم ، وهو عربى جاهلى :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى ... ولَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِى

فأنت ترى المجنون قال « أن واش » فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافى » مع أنه حال من النأى أو مفعول مطلق .

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه فى سعة الكلام ؛ فقد قرىء ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص فى حالتى الرفع والجر كما يعامله فى حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ ... ولٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ

وقول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عُوَارِضُ ... وفَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ

وقول جرير أيضاً :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَزْنُدِ =

نحو « جَاءَ الْقَاضِي ، ومَرَرْتُ بالْقَاضِي» ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرةٌ على الياء .

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًّا وُجِد ذلك فيه ، نحو : هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلاَّ فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو : « جَاءَ أَبُوهُ » وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمِّيَ به من الفعل ، نحو : يَدْعُو ، وَيَغْزُو ، والثانى : ما كان أعجميًّا ، نحو سَمَنْدُو ، وقَمَنْدُو .

* * *

وأَىُّ فِعْــلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِف (١)

= وَلا خلاف بين أحد من النحاة فى أن هذا ضرورة لا تجوز فى حالة السعة ، والفرق بين هذا والذى قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ، فأعطينا الأقل ـ وهو النصب ـ حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء فى سعة الكلام ، وورد فى قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) أما هذا ففيه حمل حالتين ــ وهما حالة الرفع وحالة الجر ــ على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا فى الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أى » اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هى فعل الشرط وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون ــ مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ــ على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة ، لكن ذلك تكلف « أو واو أو ياء » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة ، نحو : يَغزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

* * *

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى(١)

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا(٢)

ذكرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ فى الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشى : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أى » هو مجموع جملة الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير : أى فعل مضارع كان هو — أى الحال والشأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء .

(١) «فالألف» مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف «فى» توسعاً ، والتقدير : فنى الألف انو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فيه » جار ومجرور متعلق بانو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى » معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ، وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى « فيهما » جار ومجرور متعلق بانو « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جازما » حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثهن » ثلاث : مفعول به لاحذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازما =

وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مُقَدَّرة على الألف ، و« لَنْ يَخْشَى » فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحْذَف له الحرفُ الآخِرُ ، نحو : « لَمْ يَخْشَ » .

وأشار بقوله : « وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي » إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو : « لَنْ يَدْعُوَ ، وَلَنْ يَرْمِيَ » .

وأشار بقوله : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ » إلى أن الرفع يُقَدَّر فى الواو والياء ، نحو : « يَدْعُو ، ويَرْمِي » فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : « وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ » إلى أن الثلاث — وهى الألف ، والواو ، والياء — تُحْذَف فى الجزم ، نحو : « لَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ » فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصِلُ ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّر فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويُقَدَّر فى الألف[1] .

* * *

=الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير: واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثهن « تقض » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حكما » مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدى « لازما » نعت لحكما .

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

ومن ذلك قول حندج بن حندج :

ما أقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة ، كقول عبد يغوث :

وتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا

## النَّكِرَةُ وَالْمَعرِفَةُ (١)

نَكِرَةٌ : قَابِلُ أَلْ ، مُؤَثِّرَا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا (٢)

النكرة : ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريفَ ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل « أل »(٣) فمثالُ ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريفَ « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريفَ » مما يقبل « أل » ولا تؤثر فيه التعريفَ ، كَعَبَّاس علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاس ، فتُدْخِلُ عليه « أل » لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [ عليه ] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل « أل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جاءنِي ذُو مَالٍ » أى : صاحِبُ مال ، فَذُو : نكرةٌ ، وهى لاتقبل « أل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أل » نحو الصاحب .

* * *

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » — بكسر الكاف — وفى القرآن الكريم ( فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة ) وأصل المعرفه مصدر « عرفت الرجل » من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر «نكرت» بتشديد الكاف ، والمعرفة اسم مصدر «عرفت» بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسما للاسم المنكر ، والثانى اسماً للاسم المعرف ، وهما حينئذ اسما جنس ، وليس علمين ، وإلا لوجب منعهما من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى كحمزة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها فى معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أى : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هى المحدث عنها وقابل مضاف ، و « أل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لاتقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك أربعة أشياء : الحال فى نحو «جاء زيد راكبا» والتمييز =

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهُمْ ، وَذِى ، وَهِنْدَ ، وَابْنِى ، وَالْغُلَامِ ، وَالَّذِى(١)

أى : غيرُ النَّـكِرَةِ المعرفةُ ، وهى ستة أقسام : المضمر كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِى ، والعَلَمُ كَهِنْدَ ، والُمحلّى بالألف واللام كَالغُلاَم ، والموصولُ كَالَّذِى ، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كَابْـنِى ، وسنتـكلم على هذه الأقسام .

* * *

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى » كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبىء عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُور ـ كَأَنْتَ ، وَهْوَ ـ سَمّ بِالضَّمِيرِ(١)

يُشِيرُ إلى أن الضمير : مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ ، أو حُضُورٍ ، وهو قسمان : أحدهما ضميرُ المخاطَبِ ، نحو أنتَ ، والثانى ضميرُ المتكلم ، نحو أنَا .

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِى إلاَّ اخْتِيَاراً أبَدَا(٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا الرأى ليس بسديد .

(١) « فما » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذى مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو » عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كأنت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثانى لسم .

(٢) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لا » نافية « يبتدا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى : لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يلى » فعل مضارع ، وفاعله =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ « ابْنِي أَكْرَمَكْ »

وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »[1]

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِل ، ومُنْفَصِل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولايقع بعد «إلاَّ» فى الاختيار[2] ؛ فلا يقال : ماأَكْرَمْتُ إلاَّكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « إلا » قصد لفظه : مفعول به ليلى « اختيارا » منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار « أبدا » ظرف زمان متعلق بيلى .

(١) « كالياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء « والكاف » معطوف على الياء « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف « ابنى » مبتدأ ومضاف إليه « أكرمك » أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابنى ، « والياء والها » : معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إلخ « سليه » سلى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثان لسلى « ملك » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة ما ، والعائد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذى ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنبارى — وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل .

اللغة : « أعوذ » ألتجىء وأتحصن ، و « الفئة » الجماعة ، و « البغى » العدوان والظلم ، و « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبدا » إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد . =

وقوله :

١٤ — ومَا عَلَيْنَا — إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا — أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

* * *

= المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفة ؛ فليس لى معين ولا وزر سواه .

الإعراب : « أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة » جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جر صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى « فما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلا ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتى بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى فى مكانه « وما نبالى » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ماتستعمل هذه الكلمة بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد ، وقد تستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي

و «ديار» معناه أحد ، ولا يستعمل إلا فى النفى العام ، تقول : ما فى الدار من ديار ، =

. . . . . . . . . . . . .

= وما فى الدار ديور ، تريد مافيها من أحد ، قال الله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الـكافرين ديارا ) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نـكترث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هى وحدها التى يرغب فى جوارها ويسر له .

الإعراب : «وما» نافية «نبالى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور «إلاك» إلا : أداة استثناء ، والـكاف مستثنى مبنى على الكسر فى محل نصب،والمستثنى منه ديار الآتى «ديار» فاعل يجاور،وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى:أى،ومانبالى عدم مجاورة أحد سواك،ومن رواه«وما علينا» تكون مانافية أيضاً،وعلينا:جار ومجرورمتعلق بمحذوف خبر مقدم،وأن المصدرية ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفى مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شىء كائن علينا فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ *

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

* أَلاَّ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ *

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك .

· وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ·[١]

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف فى الجمود[٢] ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

---

(١) « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بيجب الآتى « البنا » مبتدأ ثان « يجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ » مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ‌ » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملا للأقل على الأكثر .

وقد ذكر الشارح فى هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودى ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تثنى ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف فى وجه ثالث ، وهى أنها مفتقرة فى دلالتها على معناها البتة إلى شىء، وهو المرجع فى ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر .

وأشبهته فى وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل فى غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه ، فأشبه الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما ( وانظر ص ٢٨ — ٣٢ ) .

ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعْ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرِ نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، وإنَّهُ ولَهُ ؛ فالكافُ فى « أكرمتك » فى موضع نصب ، وفى « بك » فى موضع جر ، والهاء فى « إنه » فى موضع نصب ، وفى « له » فى موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ[1]

أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فإِنَّنَا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « اُضْرِبِى » ومثالُ النصب نحو : « أَكْرَمَنِى » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِى » .

ويستعمل فى الثلاثة أيضاً « هُمْ » ؛ فمثالُ الرفع : « هُمْ قائمون » ومثالُ النصب : « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضميرٌ مُتَّصِلٌ

---

(١) « للرفع » جار ومجرور متعلق بصلح الآتى « والنصب وجر » معطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد قصد لفظه « صلح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جار ومجرور متعلق باعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها « نلنا » فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلا فى الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حال الرفع للمخاطَبِ[1] ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة — فليست مثلَ « نا » لأنها فى حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفى حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[2]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا ، والهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، واعْلَمُوا ، واعْلَمْنَ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثةَ لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا .

* * *

(١) كان على الشارح أن يقول « للمخاطبة » لأن الياء فى نحو « اضربى » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون » معطوفان على ألف « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز(٢) ، والمستتر إلى واجب الأستتار وجائزه ،

---

(١) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير مضاف ، و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضى ، ويستعمل مجازاً فى المستقبل ، وهو متعلق بقوله : «نغتبط» مبنى على السكون فى محل نصب «تشكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة فى اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء فى أكرمته ، والياء فى ابنى ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً فى نحو قولك : جاء الذى ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذى ضربته ، فحذفت الهاء من اللفظ ، وهى منوية ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثانى المحذوف ،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمدة فى الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع فى الفضلات ، كما فى المفعول به فى المثال السابق ، وقد يقع فى العمد فى غير الفاعل كما فى المبتدأ ، وذلك كثير فى العربية ، ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، فى وصف امرىء يضمر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَفْقِدُنِى أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبَعْ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ .

وذكر المصنفُ فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعةً :

الأول : فعلُ الأمْرِ للواحدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر ؛ فلا تقول : افعَلْ زَيْدٌ ، فأما « افعَلْ أَنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر فى « افعَلْ » وليس بفاعل لا فْعَلْ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : اضْرِبِى ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبْنَ .

الثانى : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله الهمزة ، نحو : « أُوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله النون ، نحو : « نَغْتَبِطُ » أى نحن .

الرابع : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ ، نحو : « تَشْكُرُ » أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ ، وأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

---

= يريد هو مستسر البغض ، فحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى فى كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره فى التسهيل ، والثانى : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من على ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ماعدا بكراً ، أو لايكون محمداً . زادها ابن هشام فى التوضيح تبعاً لابن مالك فى باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) =

ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

* * *

وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُو ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ[1]

تقدَّمَ أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصل ، ومنفصل ؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام فى ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَحْدَه ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعَظِّمِ نَفْسَه ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطَبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ ، و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطَبَات ، و « هُوَ » للغائب ،

= وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول فى تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو «نعم رجلا أبو بكر ، وبئست امرأة هند» ؛ وذلك لأنك تقول فى تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند » .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا » نافية « تشتبه » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله الفروع .

و « هِيَ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ ، و « هُمْ » للغائِبينَ ، و « هُنَّ » للغائبات .

* * *

وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلاَ : إِيَّايَ ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ(١)

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ » للمتكلِّم وَحْدَه ، و « إيانا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظِّمِ نفسَهُ ، و « إيَّاكَ » المخاطَبِ ، و « إيَّاكِ » للمخاطبة ، و « إياكما » للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ ، و « إياكم » للمخاطَبِينَ ، و « إيَّاكُنَّ » المخاطَبَاتِ ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إيَّاهَا » للغائبة ، و « إياهما » للغائِبَيْنِ أو الغائبتَيْنِ ، و « إيَّاهُمْ » للغائِبِينَ ، و « إياهُنَّ » للغائبات(٢) .

* * *

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « فى انفصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى جعل الآتى « جعلا » جعل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو « إياى » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله التفريع .

(٢) اختلف فى هذه اللواحق التى بعد « إيا » فقيل : هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إيا » متكلما أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعا ، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق فى أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيبويه والفارسى والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا .

=

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ.(١)

كلُّ موضع أمكَنَ أن يُؤتىٰ فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ؛ فلا تقول فى أكرمتك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيانُ بالمتصل؛ فتقول: أكرمْتُكَ.

---

= وذهب الخليل والمازنى، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق فى نحو «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فيكون فى ذلك دليل على أن اللواحق أسماء.

وذلك باطل لوجهين؛ الأول: أن هذا الذى استشهدوا به شاذ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثانى أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمة الاضافة، وقد علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربة، ألست ترى أنهم أعربوا «أى» الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازمها من الإضافة؟

وقال الفراء: إن «إيا» ليست ضميرا، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلا للضمير، والضمير هو اللواحق، وجىء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها، ولتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة.

وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقاً فى ذلك للفراء، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وقال ابن درستويه: إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمرا، وإنما هو بين بين.

وقال الكوفيون: المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد.

(١) «وفى اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجىء الآتى «لا» نافية «يجىء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجىء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأتى» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجىء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجىء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تأتى، والتقدير: إذا تأتى مجىء المتصل، والجملة من تأتى وفاعله فى محل جر بإضافة إذ إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا تأتى مجىء المتصل فلا يجىء المنفصل.

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ ، نحو إيَّاكَ أكْرَمْتُ[(١)] ؛ وقد

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، فى عشرة مواضع :
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ) وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أومثلى
ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدى :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلا أَنَا

الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو « عجبت من ضربك هو » وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمُ اسْتِسْلاَمُكُمْ فَشَلاَ

الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثناءِ سَبيلُ

وكقول لبيد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ

الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح .
الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو « اللهم أنا عبد أثيم ، وأنت مولى كريم » ومنه « أنا الذائد » فى بيت الفرزدق السابق .
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : ( وما أنتم بمعجزين ) ( ماهن أمهاتهم ) ( وما أنا بطارد المؤمنين ) ( إن أنا إلا نذير مبين ) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : ( يخرجون الرسول وإياكم ) وكقول الشاعر :
=

جاء الضميرُ فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

* * *

= مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمُ فَاللهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبى ذؤيب الهذلى :

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى

التاسع : أن يقع الضمير بعد « أما » نحو « أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى » .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا كَ ، فَمُرْنِى فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعاً

وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّى حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة : « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم « الوارث » هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت » — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير » الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ =

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى(١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها » والوجه الثاني : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة « ضمنت » ضمن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضمن « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ، وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » .

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمى من قصيدة له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى — بزنة المصغر ( وانظر ١/٦٥ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك ) :

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » فى آخر البيت — وكان من حقه أن يجىء به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف دال على التخيير « افصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة افصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و « سلنيه » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه « أشبهه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِى اُخْتَارَ الاُنْفِصَالاَ[1]

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنِيه » إلى ما يتعدّى إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك فى هاء « سلنيه » الاتصالُ نحو : سَلْنِيهِ ، والانفصالُ نحو : سَلْـنِى إِيَّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُـكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها وَاجِبٌ ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه ، واخْتُلِفَ فى المختار منهما : فاختار المصنف

---

= لها من الإعراب صلة ما « فى كنته » جار ومجرور متعلق بانتمى الآتى « الخلف » مبتدأ « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبة إلى قائله .

(١) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « خلتنيه » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « واتصالا » الواو عاطفة ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار « أختار » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « غيرى » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه « اختار » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجملة من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « الانفصالا » مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق .

الاتصالَ ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصالَ ، نحو : كنت إياه[١] ، [ تقول : الصَّديق كُنْتُهُ ، وكُنتُ إيَّاهُ ] .

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ فى نحو : « خِلْتَنِيهِ »[٢] وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثانى منهما خبرٌ فى الأصل ، وهما ضميران ، ومذهَبُ سيبويه أن المختار فى هذا أيضاً الانفصالُ ، نحو : خِلْتَنِي إيَّاهُ ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم ، قال الشاعر :

---

(١) قد ورد الأمران كثيراً فى كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ الْعَهْدِ ، وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقول الآخر :

لَيْسَ إيَّاىَ وَإيَّا كِ ، وَلاَ نَخْشَى رَقِيباَ

ومن الاتصال قول أبى الأسود الدؤلى يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإنَّهُ ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن الصياد : « إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله » ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتى فى ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران فى فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : ( إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ، ولو أراكهم كثيراً ) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ ... إذْ لَمْ تَزَلْ لاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ ... أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأضْغَانِ وَالإحَنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا      فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

---

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى مايقول غيره ، وفى هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهى التى يشير إليها النابغة الذبيانى فى قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَىِّ إِذْ نَظَرَتْ      إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا      إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذى هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه ، وهى فكرة لايجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ(١)

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضمير المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر ، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنيهِ ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصَال ؛ فلا تقول : أعطيتُهُوكَ ، ولا أعطيتَهُونِي ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواهُ ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار ؛ فإن شئت قَدَّمْتَ الأخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعطَيْتُكَ إياه ، وأعطَيْتَنِي إياه ، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخَصِّ ، فقلتَ : أعطَيْتُهُ إيَّاكَ ، وأعطَيْتَهُ إيايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدِّمَنْ

---

= من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال فى خبر « كان » فى الحديث الذى رويناه لك ، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد فى القرآن الانفصال فى أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به لقدم « فى اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبنى على السكون فى محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذى شئته « فى انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ في انفصال » وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصال عند أَمْنِ اللَّبْس ، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أَعْطَيْتُكَ إيَّاه[1] ، لم يجز تقديمُ الغائبِ ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ .

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَـةِ الْزَمْ فَصْلاَ     وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ[2]

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبَيْنِ ، واتَّحَدَا في الرُّتبة — كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما ، فتقول : أَعْطَيْتَـنِي إيَّايَ ، وَأَعْطَيْتُكَ إيَّاكَ ، وَأَعْطَيْتُهُ إيَّاهُ ، ولا يجوز اتصالُ الضميرين ، فلا تقول : أَعْطَيْتَنِيِنِي ، وَلاَ أَعْطَيْتُـكَكَ ، وَلاَ أَعْطَيْتُهُوهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظُهمَا فقد يتصلان ، نحو : الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيداً يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » أو « الدرهم أعطيتك إياه » فلا لبس، لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفي اتحاد » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي ، واتحاد مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لالزم « وقد » الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق بيبيح « وصلا » : مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ ما ، وَنَحْوَ « ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله : « ونحو : ضمنت — إلى آخرِ البيت » إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتِّصَالُهُ ضرورةٌ ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْـــوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[١] [ ١٥ ]

وقد تقدم ذكر ذلك .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ، وَ« لَيْسِى » قَدْ نُظِمْ[٢]

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك لأنها تَقِى الفعلَ من الكسر ، وذلك نحو : « أكْرَمَنِى ، ويُكْرِمُنِى ، وأكْرِمْنِى » وقد جاء حَذْفُهَا مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

---

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا ( ص١٠١ ) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم١٥

(٢) « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتى ، وقبل مضاف و « يا » مضاف إليه ، ويا مضاف و « النفس » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و « الفعل » مضاف إليه « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف « نون » نائب فاعل لالتزم مرفوع بالضمة الظاهرة . ونون مضاف و «وقاية» مضاف إليه «وليسى» الواو عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق « نظم » فعل ماض مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

---

١٧ — هذا البيت نسبه جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور فى لسان العرب ( ط ى س ) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولـكنه موجود فى زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد » العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفى آخره سين مهملة — الرمل الـكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الـكثير من الرمل » اهـ « ليسى » أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الـكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الـكرام الـكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان المـاضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الـكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيـه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبهم هذا — أن يقول : ذهب القوم الـكرام ليس إياى . والثانى — وهو =

واخْتُلِفَ فى أفْعَلَ فى التعجب : هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَ نِى إلى عفو الله ، وما أَفْقَرِى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم(١) .

* * *

وَ« لَيْتَنِى » فَشَا ، وَ« لَيْتِى » نَدَرَا وَمَعْ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا(٢)

فى الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا(٣)

---

= الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا — حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين فى اقتران نون الوقاية بأفعل فى التعجب مبنى على اختلافهم فى أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها فى شىء ، وقال البصريون: هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتنى » الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وليتى » الواو عاطفة ، ليتى قصد لفظه : مبتدأ « ندرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل رفع خبر « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » خبره .

(٣) « فى الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير فى البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففا » فعل ماض ، والألف للاطلاق « منى » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى =

ذكر فى هذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيتِي    أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُــلَّ مالِي

= « بعض » فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق « سلفا » سلف : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائى ، وهو الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .

اللغة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضاً اسم التمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك فى قوله :

تَمَـــنَّى مَزْيَدٌ زَيْدًا فَلَاقَى    أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَــوَالِي
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيتِي    أُصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُــلَّ مَالِي
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءً    وَلٰكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛    لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالْمَــآلِي
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا الْتَقَيْنَا    بِمُطَّرِدِ الْمَهَــزَّةِ كَالْخِلَالِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربا « أخا ثقة » أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازلة الأقران فى الحرب « العوالى » جمع عالية ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروى « وأفقد » .

الإعراب : كمنية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفـــة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابه لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ » ظرف للماضى من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتُها ، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : ( يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — ( لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

---

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « ليتى » ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب «أصادفه» أصادف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من « مالى » مضاف إليه ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتى » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجىء بنون الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتى » إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى » اهـ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتى .

ومثل هذا الشاهد ـ في حذف نون الوقاية مع ليت ـ قول ورقة بن نوفل الأسدى :

فَيَا لَيْتِي إِذَا ما كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكرى أحد المعمرين في قوله :

أَلاَ يَالَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِى وَهَلْ يُجْدِى عَلَيَّ اليَوْمَ لَيْتِي ؟

١٩ — فَقُلْتُ : أَعِيرَانِي القَدُومَ ؛ لَعَلَّنِي      أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

---

١٩ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغـة : « أعيرانى » ويروى « أعيرونى » وكلاهما أمر من العارية ، وهى أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التى ينجر بها الخشب « أخط بها » أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه فى الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد » لسيف صقيل .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أعيرانى » أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا «لعلنى» لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل «أخط» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا » مفعول به لأخط « لأبيض » اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائى يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي      أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

والكثير فى الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ( لعلى أبلغ الأسباب ) وقوله سبحانه : ( لعلى أعمل صالحا ) ، ومنه قول الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي      لَعَلِّي — وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا      أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيتَ ولعلَّ — وهى : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ — فتقول : إنِّى وإنَّنِي ، وأنِّى وأنَّنِي ، وكأنِّى وكأنَّنِي ، ولكنِّى ولكنَّنِي .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وعَنْ » تلزمهما نونُ الوقاية ؛ فتقول : منِّى وعنِّى — بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مِنِى وَعَنِي — بالتخفيف — وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي    لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

* * *

---

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شىء » ، ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من » و « عن » وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : «أيها» أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنبيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفى لَدُنِّى لَدُنِى قَــلَّ ، وفى قَدْنِى وَقَطْنِى الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِى (١)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لَدُنِّى» إثباتُ النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً) ويقلُّ حذفُها ، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِى) بالتخفيف .

والكثيرُ فى « قَدْ ، وقَطْ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدْنِى وَقَطْنِى ، ويقلُّ الحذفُ نحو : قَدِى وقَطِى ، أى حَسْبِى ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ فى قوله :

٢١ — قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَــدِى
لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِــدِ

* * *

(١) « فى لدنى » جار ومجرور متعلق بقل « لدنى » قصد لفظه : مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدنى المخففة ، والجملة من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى قدنى » جار ومجرور متعلق بيفى الآتى « وقطنى » معطوف على قدنى « الحذف » مبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد » حرف تقليل « يفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ، والجملة من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحذف » والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ — هذا البيت لأبى نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أمية ، من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب — ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى « الخبيبين » — بصيغة الجمع — يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى « قدنى » حسبى وكفانى « ليس الإمام إلخ » أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان — مع ذلك — مبخلا لا تبض يده بعطاء .

الإعراب : « قدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى =

. . . . . . . . . . . . . .

= محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه « قدى » يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفنى ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وياء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسمها « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد » اهـ . وقال الأعلم : « وإثباتها ( النون ) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون » اهـ وقال الجوهرى : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزاد فى الأفعال وقاية لها ، مثل ضربنى وشتمنى » وقال ابن برى يرد على الجوهرى « وهم الجوهرى فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتهما لنفسك : منى وعنى ؛ نزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها فى ليت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها » اهـ .

=

. . . . . . . . . . . . .

---

= ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت ( وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الأبيات ) .

* * *

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .

واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم صادقونى » وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

وفى قول الآخر :

أَلا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلاَّ ابْنُ حَمَّالِ

وفى قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وفى النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم » لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

## العَــلَمُ[(١)]

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَــلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا[(٢)]
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلاَحِقِ ، وَشَذْقَمٍ ، وَهَيْــلَةٍ ، وَوَاشِقِ[(٣)]

العَلَمُ هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْل أخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أخْرَجَ بقية المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنْتَ » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسىِّ وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاء وغيرُهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب[(٤)]

---

(١) لفظ « العلم » فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخراً :

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التى تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » فحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى يعين « علمه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « علمه » مبتدأ مؤخراً « كجعفر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهى أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّهِ ، وقَرَنُ : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسمُ فرسٍ ، وشَذْقم : اسم جَمَل ، وهَيْلَة : اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب .

* * *

وَاسْماً أتَى ، وكُنْيَةً ، وَلَقَباً    وَأخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْية : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌّ ، كأبى عبد الله وأمِّ الخير ، وباللقب : ما أَشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذَمٍّ كأنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وأخِّرَنْ ذا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه ، كزيد أنفُ الناقة ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قولُه :

---

(١) « واسما » حال من الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكنية ، ولقبا » معطوفان على قوله اسما « وأخرن » الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب « إن » حرف شرط « سواه » سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا » صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

٢٢ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً
بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كُلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسى « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّى حَدِيثاً ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » — بمعنى صاحب — اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسبا » تمييز « ببطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله فى محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « ببطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو . وتكون جملة « يعوى إلخ » فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمرا » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمرا ذا الكلب » .

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان=

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحب سواهُ ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار(١) بين أن تُقدِّم الكُنْيَةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

---

= لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت فى تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الخزرجى :

أنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ عَامِـــرٌ مَاءُ السماءِ

والشاهد فى قوله « مزيقيا عمرو » فإن « مزيقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وأخر اللقب .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى — ذكروا أن قول ابن مالك * وأخرن ذا إن سواه صحبا * موهم لخلاف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان ( أى اللقب ) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان ماعداه اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك » اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الـكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : * « وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواه صحبا » * : * « وذا اجْعَلْ آخراً إذا اسماً صَحِبَا » * وهو أحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الـكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِباَ » لَمَا وَرَدَ عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الـكنية ، وهو الاسم ، فـكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً ، وَإلاَّ أتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ(١)

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

---

(١) « إن » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون فى محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « فأضف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون فى اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فـكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى » اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون فى محل نصب « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ(١) ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررت بسعيدٍ كرزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنْفُ الناقةِ ، أو مركَّباً ومفرداً ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة — وجب الإتباعُ ؛ فتُتْبِعُ الثانىَ الأولَ فى إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة ، وأنْفَ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنْفُ الناقة ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنْفَ الناقة ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقةِ ، ورأيت زيداً أنْفُ الناقة ، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة ، وأنْفُ الناقة .

* * *

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لاتجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءنى الحارث كرز ، بإتباع الثانى للأول بدلا أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثانى لزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقى أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الإسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به فى المعنى كما سيأتى فى باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به فى المعنى إنما هو فى الإضافة الحقيقية التى يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشرى .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ(١)

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ، ... ذَا إِنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا(٢)

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ(٣)

---

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة . ذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » فى البيت السابق ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع « بمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى « ركبا » ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و « ويه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « فى الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « قحافة » مضاف إليه .

ينقسم العَلَم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتَجَلُ هو : ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية فى غيرها ، كَسُعَاد ، وأُدَد ، والمنقول : ما سَبَقَ له استعمالٌ فى غير العَلَمية ، والنقل إما من صفة كَحَارِثٍ ، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ(١) ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى ؛ فتقول : جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ما ركب تركيبَ مَزْجٍ ، كبَعْلَبَكَّ ، ومَعْدِى كرب ، وسِيبَوَيْهِ . وذَكَرَ المصنفُ أن المركب تركيبَ مَزْجٍ : إن خُتِمَ بغير « وَيْهِ » أعرب ، ومفهومُه أنه إن ختم بـ« وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جَاءَنِى بَعْلَبَكُّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جَاءَنِى بَعْلَبَكَّ ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ ، ويجوز [ أيضا ] أن يعرب أيضاً إعْرَابَ المتضايفين ؛ فتقول : جَاءَنِى حَضْرُمَوْتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ .

وتقول [ فيما ختم بِوَيْهِ ] : جاءنى سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف ، نحو : جاءنى سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

---

(١) الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وسموا « ذرى حبا » ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيبَ إضافة : كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وأبي قُحَافَةَ ، وهو معرب ؛ فتقول : جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ ، ورأيتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحَافَةَ .

ونبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « عَبْدِ » ، وبالحروف ، كـ « أَبِي » وأن الجزء الثاني يكون مُنْصَرِفاً ، كـ « شَمْس » ، وغيرَ منصرف ، كـ « قُحَافَةَ » .

* * *

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً ، وَهْوَ عَمّْ (١)

مِنْ ذَاكَ : أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ (٢)

(١) « ووضعوا » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص » مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذاك » ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاك حال كونه علما للعقرب « وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة =

وَمِثْـــلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ، كَذَا فَجَارِ عَـلَمٌ لِلْفَجْرَهْ(١)

العلم على قسمين : علم شخصٍ ، وعَلَم جِنْسٍ .

فعَلَم الشخص له حكمان : معنوىٌّ ، وهو : أن يُرَاد به واحِدٌ بعينه : كزيد ، وأحْمَدَ ولفظىٌّ ، وهو صحة مجىء الحال متأخرةً عنه ، نحو : « جَاءَنِى زَيْدٌ ضَاحِكاً » ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية ، نحو : « هذا أَحْمَدُ » ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه ، فلا تقول : « جَاءَ الْعَمْرُو »(٢) .

---

= مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للمبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ؛ لأنه فى تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فجار » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر فى محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً فى محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا . وفى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول « أل » على علم الشخص قول أبى النجم العجلى :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وعَلَمَ الجنس كعلم الشخص فى حكمه [ اللَّفظِىِّ ] ، فتقول : « هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً » فتمنعه من الصرف ، وتأتى بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام ، فلا تقول : « هذا الأسامة »[1] .

---

= وقول الأخطل التغلبى :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ   أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وفى هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته .

ومن مجىء العلم مضافا قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيىء :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرقى :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى   يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّهْ   أُكْسُ بُنَيَّاتِى وَأُمَّهُنَّهْ

* أَقْسَمْتُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّهْ *

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثة أخرى :

( الأول ) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثعالة هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .

( الثانى ) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص .

( الثالث ) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم .

وحكم عَلَمِ الجنسِ فى المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ ، وكل عَقْرَب يصدق عليها أُمُّ عِرْيَطٍ ، وكل ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ (١) .

وعَلَمَ الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَّلَ بقوله : « بَرَّةَ للمبَرَّة ، وفَجَارِ للفَجْرَة » .

* * *

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهى : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة .

أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ماعداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمرة ، وعبالة أو نحافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بال التى للعهد فى الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة أل ، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

* اسم يعين المسمى مطلقا *

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى فى أسامة مثلا وفى أسد أيضا : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع ، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة فى كل فرد صلح للواحد وللكثير ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلا ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

## اسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ(١)

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ « ذَا » ومذهَبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة(٢) .

---

(١) « بذا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « لمفرد » جار ومجرور متعلق بأشر كذلك، مذكر » نعت لمفرد « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى « وذه » الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذى « تى تا » معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف « على الأنثى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضاً « اقتصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة « أشر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور : أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثانى « ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذاؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر آلك الناظم فى كتابه التسهيل .

الأمر الثانى : أن « ذا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : ( عوان بين ذلك ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذا » فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هٰذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل فى « ذا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما فى الأمثلة التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما فى قول الله تعالى : =

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ « ذِي » ، و « ذِهْ » بسكون الهاء ، و « تِي » ، و « تَا » ، و « ذِهِ » بكسر الهاء : باختلاسٍ ، وبإشباعٍ ، و « تِهِ » بسكون الهاء ، وبكسرها ، باختلاس ، وإشباعٍ ، و « ذَاتُ » .

* * *

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ(١)

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بـ « ذَانِ » وفى حالة النصب والجر بـ « ذَيْنِ » وإلى المؤنثتين بـ « تَانِ » فى الرفع ، و « تَيْنِ » فى النصب والجر .

* * *

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً ، ... وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا(٢)

= ( فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربى ) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثة بدليل قوله ( بازغة ) - بقوله : ( هذا ربى ) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان » الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط حرف العطف « للمثنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفى سواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى « سوى » لأنها عنده متصرفة وليست ظرفا ليس غير « ذين » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » الآتى « تين » معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اذكر » معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » الآتى « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » السابق « مطلقاً » حال من قوله « جمع » « والمد » مبتدأ « أولى » خبره « ولدى » الواو عاطفة ، لدى : ظرف =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أَوْ مَعَهْ ،

وَاللاَّمُ — إن قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَهْ(١)

يُشَار إلى الجمع — مذكراً كان أو مؤنثاً — بـ « أُولَى » ولهذا قال المصنف : « أشِرْ لجمع مطلقاً » ، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالُهَا فى العاقل ، ومِنْ وُرُودها فى غير العَاقِلِ قولُه :

٢٣ — ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

---

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و « البعد » مضاف إليه « انطقا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب .

(١) « بالكاف » جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق « حرفا » حال من « الكاف » « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من « الكاف » ودون مضاف و « لام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « معه » مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « واللام » مبتدأ « إن » حرف شرط « قدمت » قدم : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و « ها » مفعول به لقدم « ممتنعه » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمتها فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله — وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة : « ذم » فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =

وفيها لُغتان : المدُّ ، وهى لُغة أهل الحجاز ، وهى الواردة فى القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهى لُغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب ،

---

= وهذه لغة بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة « المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد « منزلة اللوى » —واللوى— بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه «العيش» أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للاتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لذم « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى «الأيام» ومثله فى ذلك قول الله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام » وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أُريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وَحدَهاَ ؛ فتقول : « ذَاكَ » أو الكافِ واللامِ نحو « ذَلِكَ » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذى هو « ها » على اسم الإشارة أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها ؛ فتقول « هذَاكَ »[1] وعليه قولُه :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي
وَلاَ أَهْلُ هذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

---

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا
مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هؤليائكن » فإنه تصغير « أولاء » الذى هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ    تَلُوحُ كَبَاقِى الْوَشْمِ فِى ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِى الْخُمُورَ وَلَذَّتِى    وَبَيْعِى وَإِنْفَاقِى طَرِيفِى وَمُتْلَدِى
إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِى الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا    وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافى « برقة » بضم فسكون — هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة ، وفى بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس ،=

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هذَالِكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وبُعْدَى ، كما قَرَّرْنَاهُ ؛ والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ : قُرْبَى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى ؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ فى القُرْبَى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ : كذَا ، وذِى ، وإلى مَنْ

---

= وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر « الوشم » أن يغرز بالإبرة فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب « بنى غبراء » الغبراء هى الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطراف » بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولاينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و «غبراء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة « لا ينكروننى » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علمية — وهو أولى — فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « أهل » معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعة فى قوله «لاينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجىء باللام ، ولم يقع لى — مع طويل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة مالم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعدة ،

فى الوُسطَى بما فيه الـكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ فى البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ، نحو « ذَلِكَ » .

* * *

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ[1]

فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ ، أَوْ هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ ، أَوْ هِنَّا[2]

يُشَار إلى المكانِ القريبِ بـ « هُنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التنبيهِ ؛ فيقال « هٰهُنَا » ؛ ويُشَار إلى البعيد على رأى المصنف بـ « هُنَاكَ ، وهُنَالِكَ ، وهَنَّا » بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، وبـ « ثَمَّ » و « هِنَّتْ » ، وعلى مذهب غيره « هُنَاكَ » للمتوسط ، وما بعده للبعيد .

* * *

---

(١) « وبهنا » الواو عاطفة ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله : « أشر » الآتى ، «أو» حرف عطف « ههنا » معطوف على هنا « أشر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلى » حرف جر يتعلق بأشر «دانى» مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء للثقل ، ودانى مضاف و « المكان » مضاف إليه «وبه» الواو عاطفة ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى « الكاف » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتى «صلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(٢) « فى البعد » جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله « فه » الآتى « فه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « ثم » السابق « أو » حرف عطف « بهنالك » جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى «انطقن» انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « هنا » معطوف على قوله « هنالك » .

## المَوْصُـــولُ

مَوْصُولُ ٱلْأَسْماءِ الَّذِى ، الأُنْثَى الَّتِى ، وَالْيَـــا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ(١)
بَلْ مَا تَلِيـــهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ(٢)

(١) «موصول» مبتدأ أول، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى» مبتدأ «التى» خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهى جملة المبتدأ الثانى وخبره — بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاه التى ، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى» مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله «التى» بدلا من الأنثى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائدة «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط «لا» ناهية «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتهما — أى الذى والتى — فلا تثبتها .

(٢) «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول ما — إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه» تلى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله» أول : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامة» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطية «تشدد» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا» محذوف ، وتقديره : فلا ملامة عليك ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أيضاً ، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا(١)

ينقسم الموصول إلى اسمى ، وحرفى

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمراً ، نحو : « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »(٢) ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) — فهى مُخَفَّفة من الثقيلة .

ومنها : « أَنَّ » وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ومنه قولُه تعالى : ( أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ) وأن المخففة كالمثقلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً ، واسم المُثَقَّلة مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً » .

---

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى « شددا » الآتى « وتين » معطوف على « ذين » « شددا » شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذاك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى « قصدا » قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء فى « أن » الداخلة على فعل الأمر فى نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيبويه : هى مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة ، لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء فى اللفظ فهى مقدرة ، وقال قوم منهم الزمخشرى : إن لم تذكر الباء فهى مفسرة نظيرها فى قوله تعالى ( وانطلق الملأ منهم أن امشوا ) فإن تقدم عليها حرف الجر فهى مصدرية . وقال قوم : هى زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدريةً ظرفيةً ، نحو : « لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً » [ أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً ] وغيرَ ظرفيةٍ ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً » وتُوصَلُ بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لاَ أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً » ومنه[1] : ( بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وهو قليل[2] ، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً » ويَقِلُّ وَصْلُهَا ــ أعنى المصدرية ــ بالفعل المضارع الذى ليس منفياً بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قولُه :

٢٥ ــ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى     إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

---

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرة بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه ، فقال جمهور البصريين : «أن» ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ماكون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ، لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ ــ اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ــ واسمه جرول ــ يهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ ( ص ٧٣ ط بيروت ) ــ وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه ــ إلى أبى غريب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضى ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنفِ « موصولُ الأَسماء » احترازٌ من الموصول الحرفى — وهو

= بالدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى — من باب ضرب — إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به « قعيدته » قعيدة البيت : هى المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع » يريد أنها متناهية فى الخبث ،

المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول «ثم» حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيدة : مبتدأ . وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا إعراب على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما فى قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمة للنداء ، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به فى غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير فى كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سبا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا فى إعراب البيت.

« أنْ وأنَّ و كَيْ وماَ وَلَوْ » — وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ » أى قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أقْرَأَ ، وَيُعجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأريدُ أنْ تَقُومَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصولُ الاسميُّ فـ « الذى » للمفرد المذكر [1] ، و « التى » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَّيْتَ أسقَطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف فى حالة الرفع ، نحو : « اللّذَانِ ، واللّتَانِ » وبالياء فى حَالَتَيِ الجر والنصب ؛ فتقول : « اللّذَيْنِ ، واللّتَيْنِ » .

وإن شئت شَدَّدت النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللذانِّ واللتانِّ » وقد قرىء : ( واللّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللذيْنِّ ، واللّتَيْنِّ » وقد قُرِىء : ( رَبَّنَا أرِنَا اللذَيْنِّ ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً فى تثنية « ذا ، وتا » اسمى الإشارة ؛ فتقول : « ذانِّ ، وتانِّ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِّ وتَيْنِّ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم فى « الذى ، والتى » .

* * *

جَمْعُ الّذِى الْأُلَى الّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا [2]

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكما كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) «جمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و«الذى» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور =

بِاللَّاتِ واللَّاءِ ـ الَّتِي قَدْ جُمِعَا واللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا[1]

يُقَالُ في جمع المذكر « الْأُلَىٰ » مطلقاً : عاقلا كان، أو غيرَهُ، نحو : « جاءنى الأُلىٰ فعلُوا » وقد يستعمل فى جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران فى قوله :

٢٦ — وَتُبْلِى الْأُلىٰ يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلىٰ
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

= متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا» يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم .

(١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التى» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التى ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى «وقع» الآتى «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر فى وقع «وقعا» وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» ، والألف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله اللاء .

٢٦ ـــ هذا البيت من كلام أبى ذؤيب ـــ خويلد بن خالد ـــ الهذلى ، وقبله :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا
قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ ، وَمَا نُبْلِى

اللغة : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمة ، وهى الدرع ، و «يوم الروع» يوم الخوف والفزع ، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبة وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل ـــ بفتح القاف والباء جميعاً ـــ وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتبلينا المنون و ما نبليها =

. . . . . . . . . . . .

= وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدإ فى سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولا به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى «القبل» صفة للحدإ ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلئمون» ، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الأولى فى المرة الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور فى «يستلئمون» وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث فى «تراهن» وهو «هن» .

ومن استعمال «الألى» فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وحَلَّتْ مَكَاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله فى جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فإِنَّ الأُلَى بالطَّفِّ مِنْ آلِ هاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

ومن استعماله فى الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

تُهَيِّجُنِى لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْئِمُونَ » ثم قال : « تراهُنَّ » .

ويقال للمذكر العاقل فى الجمع « الّذِينَ » مطلقاً ـ أى : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ـ فتقول : « جاءَنِي الّذِينَ أكْرَمُوا زَيْداً ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكْرَمُوه » .

وبعضُ العرب يقولُ : « الّذُونَ » فى الرفع ، و « الّذِينَ » فى النصب والجر ؛ وهم بنو هُذَيلٍ ، ومنه قولُه :

٢٧ — نَحْنُ الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

---

٢٧ — اختلف فى نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيراً ، فنسبه أبو زيد ( النوادر ٤٧ ) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى رواية أبى زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُرَاحا
إلاَّ دِيَاراً أوْ دَماً مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحا

* لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مِزَاحا *

اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع فى رواية النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره « نحن الذين » على الوجه المشهور فى لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فأخذتهم الصيحة مصبحين) «النخيل» — بضم النون وفتح الخاء — اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم — مراقا حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العينى — وتبعه البغدادى — بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجلة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان =

وُيقالُ فى جمع المؤنث : « اللّاتِ ، وَاللّاء » بحذف الياء ؛ فتقول « جاءنى اللّاتِ فَعَلْنَ ، واللّاء فَعَلْنَ » ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول « اللاتى ، واللائِى » .

وقد وَرَدَ « اللّاء » بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨ — فَمَا آباؤُنا بأَمَنَّ مِنهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[ كما قد تجىء « الأُولىٰ » بمعنى « اللَّاء » كقوله :

فأَمَّا الأُولىٰ يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَماَ ]

* * *

= يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملحاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لوكان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء «الذون» فى حالة الرفع ومجىء «الذين» فى حالتى النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها — وهو حضن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد — بأكبر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «منه ، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُساوِى ما ذُكِرْ وَهٰكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ[١]

وَكَالَّتِي — أيضاً — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ[٢]

---

= « مهدوا » مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضى — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ فجاء به وصفاً لآباء .

وقد استعملوا «الألاء» اسماً موصولا وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إلى النَّفَرِ الْبِيضِ الأُلاَء كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاء كأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولا به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله «شهر» الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى ، وعند مضاف و «طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المكانية ناصبه قوله «أتى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أتى ذوات» فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُسَاوِى ما ذكر » إلى أنَّ « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [ المفرد ] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جاءنِى مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قاماَ ، ومَنْ قامَتاَ ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ ؛ وأعْجَبَنِى ما رُكِبَ ، وما رُكِبَتْ ، وما رُكِباَ ، وما رُكِبَتاَ ، وما رُكِبُوا ، وما رُكِبْنَ ؛ وجاءنِى القائم ، والْقَائِمَةُ ، والْقَائِمَانِ ، والْقَائِمَتَان ، والْقَائِمُونَ ، والْقَائِمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل[1] ، ومنه قوله تعالى : ( فَانْكِحُوا ما طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ) وقولهم : « سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا » و « سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل ، وقد تستعمل فى غيره[2] ،

---

(١) تستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : ( يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض ) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد . بدليل قوله : ( وإن من شىء إلا يسبح بحمده ) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : انظر ما ظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : ( إذ قالت امرأة عمران رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً ) لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا فى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم ) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان ،

(٢) تستعمل «من» فى غير العاقل فى ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : ( فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع ) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : ( من لا يستجيب له ) وقول الشاعر :

* أسرب القطا هل من يعير جناحه *

وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =

كقوله تعالى : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ ) ومنه قولُ الشاعر :

٢٩ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :
أَسِرْبَ الْقَطَا ، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ ؟

---

= لا يعقل حينئذ استعارة ، لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : ( ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض ) واستعمال من فيما لا يعقل — فى هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنكتة ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحترى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت ، مبنى على السكون فى محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : =

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَنِى القَائِمُ » ، وَالمَرْكُوبُ » وَاُخْتُلِفَ فيها ؛ فذهب قوم إلى أنهـا اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرفٌ موصول ، وقيل : إنها حرفُ تعريفٍ ، وليست من الموصولية فى شيء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها حَرْف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغةُ طيىء استعمالُ « ذو » موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشْهَرُ لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً(٢) ؛

---

= هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله فى محل رفع خبر «لعل» .

الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل بحسب وضعه إلا فى العقلاء ، وقد تمادى فى معاملته معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصولة عاقلا أو غير عاقل ؛ =

فتقول : «جاءنى ذُو قَامَ ، وذُو قَامَتْ ، وذُو قَامَا ، وذُو قَامَتَا ، وذُو قَامُوا ، وذو قُمْنَ»، ومنهم من يقول فى المفردِ المؤنثِ : « جاءنى ذَاتُ قَامَتْ » ، وفى جمع المؤنث : « جاءنى ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَار إليه بقوله : « وكالتى أيضاً — البيت » ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » فى الرفع و « ذَوَىْ ، وذَوِى » فى النصب والجر ، و « ذَوَاتَا » فى الرفع ، و « ذَوَاتَىْ » فى الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ » فى الجمع ، وهى مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر فى « ذو » هذه — أعنى الموصولةَ — أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعْرِبها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ؛ فيقول : « جاءنى ذُو قَامَ ، ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِى قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤][1]

---

= فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به . وقول قوال الطائى :

فَقُولاَ لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً : هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرَفِىَّ الفَرَائِضُ

يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعياً ،

ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائى :

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ المَالِ ذُو جِئْتَ طَالِباً سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت فى باب « المعرب والمبنى » ( ش رقم ٤ ) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيهـا أن تـكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالـكسرة(١) .

* * *

وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْـكَلَامِ(٢)

= وافياً لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلـكم الله به ، والـكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

« وبئرى ذو حفرت وذو طويت » ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ »

اهـ كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذا ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الـكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الـكلام فهى كذلك ؛ وقوله « فى الـكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اخْتَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ، وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [ وَاحِدٍ ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « مَا » أو « مَنْ » الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جاءك ، ومَاذَا فَعَلْتَ » فمن: اسمُ استفهامٍ ، وهو مبتدأ ، و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خَبَرُ مَنْ ، و « جاءك » صلة الموصول ، والتقدير « من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [ بمعنى الذى ] ، وهو خبر ما ، و « فعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى : ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تُلْغَ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ » مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أىّ شىء عندك ؟ وكذلك « مَنْ ذَا عندك ؟ » فماذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [ وكذلك : « مَنْ ذا » مبتدأ ، و « عندك » خبره ] فذا فى هذين الموضعين مُلْغَاة ؛ لأنها جُزء كلمةٍ ؛ لأن المجموع استفهام .(١)

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ  عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ(٢)

---

(١) إذا جعلت « ماذا » و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدهما لا محل لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع من — فإذا قلت « ماذا فعلت » فماذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك » فماذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول =

الموصولاتُ كُلُّهَا — حرفيةً كانت ، أو اسميةً — يلزم أن يقع بعدها صِلَة تبين معناها .

ويشترط فى صلة الموصول الاسْمِىِّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كانَ مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جَاءنِى الّذِى ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جَاءنِى اللّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الّتِى ضَرَبْتُهَا ، واللّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، واللاّتِى ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، ومَا » إذا قَصَدْتَ بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أعْجَبَنِى مَنْ قَامَ ، ومَنْ قَامَتْ ، ومَنْ قَامَا ، ومَنْ قَامَتَا ، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعْنَى بهما .

* * *

وَجُمْـلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الّذِى وُصِلْ ... بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِى الّذِى ابْنُهُ كُفِلْ (١)

---

= الأسماء ، ؟ و« يلزم » فعل مضارع « بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتى «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة .

(١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله « كلها » فى البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذى وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ ، وقوله «الذى» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء فى قوله « به » وليس هذا الإعراب بجيد « كمن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صِلَةَ الموصول لا تـكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ ، ونعنى بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها .

ويُشْتَرَطُ فى الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروطٍ ؛ أحدها : أن تـكون خَبَرِيةً[1] ، الثانى : كونها خاليةً من معنى التعجب[2] ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ

---

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فمن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى ... لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

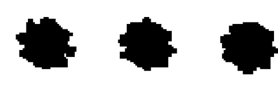
وزعم الكسائى أن جملة ، لعلى أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن ، ما ، فى قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، و ، ذا ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، أو الصلة هى جملة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلا .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب =

قبلها ، واحترز بـ « الخبرية » من غيرها ، وهى الطَّلَبية والإنشائية ؛ فلا يجوز : « جاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ » خلافاً للكسائى ، ولا : « جاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً لهشام ، واحترز بـ « خالية من معنى التعجب » من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : « جاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : « جاءَنِي الَّذِي لَـكِنَّهُ قائم » فإن هذه الجملة تستدعى سَبْقَ جملةٍ أخرى ، نحو : « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَـكِنَّهُ قائم » .

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ ، والمعنىُّ بالتامِّ : أن يكون فى الْوَصْلِ به فائدة ، نحو : « جاء الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فى الدَّارِ » والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً ، والتقدير : « جاء الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ فى الدَّارِ » فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما ؛ فَلَا تقول : « جاء الَّذِي بِكَ » ولا « جَاء الَّذِي الْيَوْمَ » .



وَصِفَــةٌ صَرِيحَةٌ صِــلَةُ أَلْ  وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ[1]

---

منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه ؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية » فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق .

(١) « وصفة » الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة » نعت لصفة « صلة » مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و « أل » مضاف إليه « وكونها » كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و « بمعرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و « الأفعال » مضاف إليه « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو : «الضارب» واسمَ المفعولِ نحو : «المضروب» والصفةَ المشبهة نحو : « الْحَسَن الْوَجْه » فخرج نحو : « الْقُرَشِيِّ ،والأفْضَلِ»[1] وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك[2] .

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قَلّ» ومنه قوله :

---

(١) أما خروج نحو « القرشى » فلأنه ليس وصفاً . وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل » فلعدم مشابهته للفعل،وسنوضحه ، وخرج أيضا ماسمى به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع.

(٢) للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لاتكون صلة لأل ، فأل الداخلةعلى الصفةالمشبهة عند هؤلاءمعرفة لاموصولة. والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التى تقع صلة لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولودل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لأل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق . وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته فى المعنى — أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلاالضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسألة واحدة هى المعروفة بمسألة الكحل .

٣٠ — ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

---

٣٠ — هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذرة ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فما عتم العذرى أن قال :

فَحَيَّا الإِلٰهُ أَبَا حَزْرَةٍ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

و «أبو حزرة» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و «الجد» الحظ والبخت ، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلك بحثاً فى باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخنى» — بزنة الفتى — هو الفحش ، و «الخطل» — بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة — هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» — بالتحريك — الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أقضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكما ؟ » .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قولُه :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

---

= مثل السابق « ذي » معطوف على الحكم أيضاً ، وذي مضاف و « الرأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على الرأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذي الخرق الطهوي :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بالشيخةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الحكُومَةِ من قُصَيِّ

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدنان ، وبنو قصي هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي « دانت » دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب » فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بني » مضاف إليه ، وبني مضاف و « معد » مضاف إليه .

=

. . . . . . . . . . . . . .

---

= الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هى هنا بعض كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب فى العربية ، وهذا لبيد بن ربيعه العامرى يقول :

* دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فأَبَانِ *

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤبة يقول :

* أَوَالِفًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كلُّ الْقَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ

أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : ( وخضتم كالذى خاضوا ) أى كالذين خاضوا — وفى الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمُ : أَن أَلْجِمُوا ، ألاتَا ، قَالُوا جميعًا كُلُّهُمْ : ألافَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا فِرارًا من ورطة الوقوع فى ورطة أخرى أشد =

ومن الثانى قولُه :

٣٢ — مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ
فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* * *

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التى تلوناها أولا على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذى » موصول حرفى .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « المعه » يريد الذى معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ( لئن شكرتم لأزيدنكم ) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكرا » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذى ، وهى مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منهما فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » فى أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفا ، وهو شاذ على خلاف القياس .

ومثل هذا البيت — فى وصل أل بالظرف شذوذا — قول الآخر : =

أَيٌّ كَمَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيـــرٌ انْحَذَفْ(١)

يعنى أن «أيا» مثلُ «ما» فى أنها تـكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحو : «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» .

ثم إن «أيا» لها أربعةُ أحوالٍ ؛ أحدها : أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها ، نحو : «يعجبنى أيُّهم هو قائم» الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : «يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ» الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم» وفى هذه الأحوال الثلاثة تـكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : «يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم ، ورأيت أيَّهم هو قائم ، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك : «أيٌّ قائم ، وأيًّا قائم ، وأيٍّ قائم» وكذا ، «أيٌّ هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأيٍّ هو قائم»

---

= وَغَيَّرَنِي ما غَالَ قَيْساً وَمَالِكاً وَعَمْراً وَحُجْراً بِالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد : الذين معه ، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأتى بصلتها ظرفا ، وهو شاذ ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائى فى هذا البيت : إن الشاعر يريد «معا» فزاد أل

(١) «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم «تضف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد على أى «انحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصِّلة ، نحو : « يعجبنى أَيُّهُمْ قَائِمٌ » فى هذه الحالة تُبْنَى على الضم ؛ فتقول : « يُعْجِبنى أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ قائم » وعليه قوله تعالى : ( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) وقولُ الشاعر :

٣٣ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف ، وابن الأنبارى فى كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى » مفعول به للقى ، وبنى مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة فى جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أى » وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « هو أفضل » والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين فى هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتى موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلتها محذوفا ، فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لا تجىء موصولة ، بل هى إما شرطية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأعْرِبت ما لم تضف — إلى آخر البيت » أى : وأعربت أىٌّ إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوالُ الثلاثَةُ السابقَةُ ، وهى ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة ، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالةُ الرابعة ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذٍ .

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَا ، وفى     ذا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَىٍّ يَقْتَفِى (١)

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ     فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْـتَزَلْ (٢)

---

= وإما استفهامية ، لاتخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ، أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقا » حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقا « وفى ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتفى » الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « أيا » مفعول به لقوله « يقتفى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حـــذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي(١)

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ(٢)

يعني أن بعض العرب أعرَبَ « أيا » مطلقاً ، أي : وإن أضيفت وحُذِف

= فغير أي يقتفي أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « يختزل » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير» خبر المبتدأ «منجلي» خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « نرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كمن نرجوه ، والجملة لامحل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صلتها ؛ فيقول : « يعجبنى أيُّهُمْ قائم ، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ ، ومررت بأيِّهِمْ قائم » وقد قُرِىء ( ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشَدُّ ) بالنصب ، وروى * فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ * [ ٣٣ ] بالجر .

* * *

وأشار بقوله : « وفى ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التى يُحْذف فيها العائدُ على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [ نحو : ( وهو الذى فى السَّماءِ إلٰهٌ ) وأيُّهُمْ أشَدُّ ] ؛ فلا تقول : « جاءنى اللَّذَانِ قَامَ » ولا « اللذان ضُرِبَ » ؛ لرفع الأول بالفاعليةِ والثانى بالنيابة ، بل يقال : « قَامَا ، وضُرِبَا » وأما المبتدأ فيحذف مع « أى » وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِي أيُّهُمْ قَائم » ونحوه ، ولا يُحْذَفُ صدرُ الصـلة مع غير « أى » إلا إذا طالت الصلة ، نحو : « جاء الذى هُوَ ضاربٌ زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذى ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءًا » التقديرُ « بالذى هو قائل لك سُوءًا » فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الـكوفيون قياساً ، نحو : « جاءَ الذِى قائمٌ » التقدير « جاء الذى هو قائمٌ » ومنه قولُه تعالى : ( تماماً على الذى أحْسَنُ ) فى قراءة الرفع ، والتقدير « هو أحْسَنُ »(١) .

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أى سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى ، فأما الـكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماماً على الذى أحسن ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : ( إن الله لايستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر : =

وقد جوزوا في «لا سِيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سِيَّ الذى هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذى هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً؛ فهذا موضع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أى» وجوباً ولم تَطُلِ الصلةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1].

---

= لا تَنْوِ إلا الّذِى خَيْرٌ؛ فَمَا شَقِيَتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

قالوا: التقدير لاتنو إلا الذى هو خير، ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه، ومن ذلك قول عدى ابن زيد العبادى:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفِتْيَانِ فِى غَبَنِ الْـ أَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا: ماموصولة، والتقدير: يدرون الذى هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه، فمن ذلك أن «ما» فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر؛ والجملة فى محل نصب مفعول به ليدرون، وقد علق عنها لأنها مصدرة بالاستفهام، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد، فلنجتزىء لك هنا بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لاسيا» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لاسيا الصالح منهم، وإما نكرة، كما فى قول امرىء القيس:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لاسيا» نكره جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب، وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين؛ أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس و«سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ما» زائدة، وسى مضاف، و«يوم» مضاف =

. . . . . . . . . . . . . . . . .

ـــــــــــــــ

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثانى أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و «يوم» بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح ؛

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه كما أجاز فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب فى المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وأَبَوْا أن يُخْتَزَل * إن صَلَحَ الباقِي لوَصْلٍ مُكْمِلِ » إلى أنَّ شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : « جاءَ الذى هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » أو « هُوَ ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامّان ، نحو : « جاءَ الَّذِى هُوَ عِنْدَكَ » أو « هُوَ فِي الدَّارِ » ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة ؛ فلا تقول : « جاءَ الَّذِى أبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تعنى : « الذى هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِق » ؛ لأن الكلام يتمُّ دونه ، فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين « أى » وغيرها ؛ فلا تقول فى : « يعجبنى أَيُّهُمْ هو يقوم » : « يعجبنى أَيُّهُمْ يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو : « جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ » ؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذى ضَرَبْتُ فى دَارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صَلَحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحْذَف مع « أى » ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو : « جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبنى أَيُّهُمْ هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : « جاءنى الذى ضَرَبْتُهُ فى دَارِهِ ، ومررت بالذى مررت به فى داره » ، و « يعجبنى أَيُّهُمْ ضربته فى داره ، ومررت بأيِّهِمْ مررت به فى داره » .

* * *

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون : متصلا ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو : « جَاءَ الّذِى ضَرَبْتُهُ ، وَالّذِى أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حَذْفُ الهاء من « ضربته » فتقول « جاءَ الذى ضَرَبْتُ » ومنه قَوْلُه تعالى : ( ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ) وقولُه تعالى : ( أَهٰذَا الّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ) التقدير « خَلَقْتُهُ ، وبَعَثه » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقُول « الذى أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمَ » ومنه قولُه :

٣٤ — مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَـيْرِهِ نَفْـعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره : الذى اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، فحذفت الهاء .

---

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثرة استعماله فى الفصيح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إلاّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى
وَأَنْسَى الّذِى أَعْـدَدْت حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه ، وأنسى الذى أعددته ، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،

اللغة : « موليك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاها إياه « فضل » إحسان .

المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنة جاءتك من عنده من غير =

. . . . . . . . . . .

= أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للمولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليكه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد . والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مهملة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليكه ، أى : الشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذا ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُــودَ عَاقِبَةٍ     وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لأل ، ومثله قول الآخر :

فى الْمُعْقِبِ الْبَغْىِ أَهْلَ الْبَغْىِ مَا     يَنْهَى امْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية أل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [ مع ] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلا(١) لم يجز الحذف ، نحو « جاء الذى إيَّاهُ ضَرَبْتَ » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلا منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

---

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه . ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى فحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائى ، ولم يدل شىء بالنظر لغير الجائى .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

* مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاْحْمَدَنْهُ بِهِ *

فإن التقدير يجوز أن يكون « ما الله موليكه » ويجوز أن يكون « ما الله موليك إياه » وقد عرفت فيما سبق ( فى مباحث الضمير ) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : ( فاكهين بما آتاهم ربهم ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهموه ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، ( ومما رزقناهم ينفقون ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهموه » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء [١] ، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [ متصلا ] بفعل ناقص ، نحو : «جاء الذى كَانَهُ زَيْدٌ » .

* * *

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى [٢]
كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ ... كَـ « مُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ » [٣]

---

(١) إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى ان الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنهم شركائى، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِى يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائى » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى « خفضا » خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف : أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى . ( فاقض ما أنت قاض ) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله=

لمـا فرغ من الـكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ فى الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذى أنا ضَارِبُهُ : الآنَ ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضَارِبٌ ، بِحَذْفِ الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ ، نحو : « جاء الذى أنا غُلاَمُهُ ، أو أنا مضْرُوبُهُ ، أو أنا ضَارِبُهُ أمْسِ » وأشار بقوله : « كأنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : ( فَاقْضِ مَا أنْتَ قَاضٍ ) التقدير « ما أنت قَاضِيهِ » فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه : لَفظًا ومعنًى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحـــو : « مررتُ بالذى مررتَ به ، أو أنْتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بالذى مَرَرْتَ » قال الله تعالى : ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذى أنْتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قولُه :

---

= « الموصول » مفعول مقدم لجر الآتى « جر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما » والجملة لا محل لها صلة « كر » الـكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذى » جار ومجرور متعلق بمر السابق « مررت » فعل ماض وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره « به » وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ — وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاء حِقْبَةً
فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائحُ

أى : أنت بائحٌ به .

---

٣٥ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمة مطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاء السَّوَانِحُ  غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا  بِزَنْدَيْنِ فى جَوْفِى مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعتريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارت همك، وبعثت شوقك « الظباء » جمع ظبى « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك ميسامره من ظبى أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار « حقبة » — بكسر فسكون — فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد بها المدة الطويلة « فبح » أمر من « باح بالأمر يبوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التى بعد اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل : بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلاَنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إلى نُمَيْرٍ  فَهٰذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَاباً

وقول الآخر :

أَلا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى عُمَيْرٍ  أَرَثٌّ لاَنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ ؟

وقول أشجع السلمى :

أَلاَنَ اُسْتَرَحْنَا وَاُسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا  وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِى وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِى

وروى الأعلم بيت الشاهد هكذا :

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً  فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بالذى أنتَ بَائحُ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذفُ ، نحو : « مَرَرْتُ بالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ » فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بالذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز حَـذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً ، نحـــو : « مَرَرْتُ بالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جُرَّ بما الموصـــولَ جَرّ » أى كذلك يُحذف الضميرُ الذى جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1] ، نحو : « مَرَرْتُ

---

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « تخفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان » فى محل نصب « حب » مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان » ظرف زمان متعلق ببح « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بائح » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذى أنت بائح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذى جر الموصول — وهو الباء — والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد مادة : الأول « بح » والثانى « بائح » ومعنى : لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بالأمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا
لاَ تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَرّ » أي : « الذي مررت به » فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها[١] .

* * *

= فني كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالأمر الذي عنيت » فإن التقدير فيه : بالأمر الذي عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد .

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذي ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذي ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الأمر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جر به ذلك العائد .

* * *

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به .

أما تأخرها عنه فلأنها كالجزء المتمم له ، ومن شأنه الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول ، لا هي ولا شيء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النحاة في قوله تعالى ( وكانوا فيه من الزاهدين ) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها .

وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فمثال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي –وَأَبِيكَ– يَعْرِفُ مالِكاً وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَشَّ ، فإنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ –يا ذِئْبُ– يَصْطَحِبانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

إذا جعلت جملة « أزورها » صلة التي ، وجملة « لعل » ومعموليها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

## المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ ،
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطْ »(١)

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المُعَرِّفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وَحْدَهَا ؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن(٢) .

---

(١) « أل » مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف « فقط » الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة فى جواب شرط محذوف و « قط » على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته ، وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فانته » وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع نعت لنمط « قل » فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفت أداته ، وجملة « قل » جواب الشرط حذفت منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعى له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هى « أل » برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقى عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها فى الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده —

والألف واللام المُعَرِّفة تـكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلاً فأكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : ( كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ) ولاستِغرَاقِ الجِنْس ، نحو : ( إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ » ولتعريفِ الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البُسُط ، والجمع أنْمَاطٌ — مثل سَبَب وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ ، كذا قاله الجوهرى .

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً : كَاللاَّتِ ، وَالآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللاَّتِ [1]

وَلِاضْطِـــرَارِ : كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ ، كَذَا « وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » السَّرِى [2]

=أنها إنما صارت همزة وصل فى الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجىء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « أل » « لازما » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزاد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف ، أى زيداً لازماً ، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين « كاللات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كاللات « والآن ، والذين ، ثم اللات » معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » الكاف جارة لقول محذوف=

ذكر المصنف فى هذين البيتين أن الألف واللام تأتى زائدة ، وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات »(١) وهو اسم صَنَمٍ كان بمكة ، و بـ « الآن » وهو ظرف زمان مبنى على الفتح(٢) ، واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ؛

---

= وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك « طبت النفس ياقيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لمعناه العلمى ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولا ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمى به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ، ثم سمى به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ، فلما سمى به خففت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغيرفيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمى به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبنى على الفتح ، ثم اختلفوا فى سبب بنائه ، فذهب قوم إلى أن علة بنائه تضمنه معنى « أل » الحضورية ، وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ، وهؤلاء يقولون : إن « أل » الموجودة فيه زائدة ، وبناؤه لتضمنه معنى « أل » أخرى غير موجودة ، ونظير ذلك بناء « الأمس » فى قول نصيب بن رباح :

وإنِّى وَقَفْتُ الْيَــــوم وَالأَمْسِ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَـــتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك : « مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنىٌّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومَثَّلَ — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللاَّت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصِّلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذى » فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا فى قراءة من قرأ : (صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِمْ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة ، كما حذفت من قولهم : « سَلاَمُ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلام عليكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم فى : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكَمْأَةِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

---

= عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى «الآن» لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبهاً جودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فبناؤه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : «وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندى ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة» اهـ .

٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُــكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهيتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلا ، وممن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : «جنيتك» معناه جنيت لك ؛ ومثله — فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبغونها عوجا) و (القمر قدرناه منازل) «أكمؤا» جمع كمء — بزنة فلس — ويجمع الكمء على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من التاء وهى فى جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، «وعساقلا» جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح ، فحذفت الياء ، ويقال : المفاتح جمع مفتح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقل جمع عسقل — بزنة جعفر — و «بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهى رديئة الطعم .

الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطراً ؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله «أل» ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعى : «وأما قول الشاعر» :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أَوْبَرَ » فزِيدَتِ الألفُ واللامُ ، وزعم المبرِّد أن « بنات أَوْبَرَ » ليس بعَلَمٍ ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

---

= (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت فى باب العلم ، ونسبناه هناك لأبى النجم العجلى) وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اهـ كلام الأصمعى .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى — نقلا عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حميا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل .

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت . =

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألفَ واللامَ ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً ؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةٍ .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبنات الأوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى »

* * *

وَبَعْضُ ٱلْأَعْـلَامِ عَلَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ(١)

---

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذى يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين . وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هـذا لا يكون فى البيت شاهد ، ولكن فى هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما فى قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « ال » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتى « دخلا » دخل: فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى « نقلا » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، والنُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ[(١)]

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة ، والمراد بها الداخلةُ على ما سُمِّىَ به من الأعلام المنقولة ، مما يَصْلُحُ دخول « أل » عليه ، كقولك فى « حَسَنٍ » : « الْحَسَن » وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك فى « حارث » : « الحارث » وقد تدخل على المنقول من مَصْدر ، كقولك فى « فَضْل » : « الفَضْل » وعلى المنقول من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ ، كقولك فى « نُعمان » : « النُّعْمَان » وهو فى الأصل من أسماء الدم[(٢)] ؛ فيجوز دخولُ « أل » فى هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحَذْفُهَا نظراً إلى الحال .

واشار بقوله « للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ » إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة ، أو ما فى معناها .

---

(١) « كالفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالفضل « والحارث والنعمان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ ، وذكر مضاف و « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « وحذفه » الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه « سيان » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

(٢) هنا شيئان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل « أل » على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمرة لازمة للدم « والثانى » أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « أل » وضعه كاللات والعزى والسموأل ، وهذه لازمة ، بدليل قوله هناك « وقد تزاد لازماً » وهنا مثل به لما زيدت عليه « أل » بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه ليست بلازمة على ما قال « فذكر ذا وحذفه سيان » والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت « النعمان » أحيانا مقرونا بأل ، فيكون من النوع الأول ، وسمت أحياناً أخرى « نعمان » بدون أل ، فيكون من النوع الثانى .

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة(١) ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ به فى الجملة ، كفَضْل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونُعْمان ؛ فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معْنًى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما .

* * *

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالْغَلَبَهْ ... مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَل كَالْعَقَبَهْ(٢)

وَحَذْفَ أَلْ ذِى — إنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ — ... أَوْجِبْ ، وَفِى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ(٣)

(١) الأمثلة التى ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة وهو « الفضل » لأنه فى الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثانى يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ، وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » فإنه موضوع للدم والحمرة لازمة له .

(٢) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص « علما » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبه » جار ومجرور متعلق بيصير « مضاف » اسم يصير مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبة .

(٣) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » الآتى ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذى » اسم إشارة نعت لأل « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تضف » معطوف على « تناد » مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة ، نحو : «المَدِينَةُ» ، و «الكِتَابُ» فإنَّ حَقَّهُمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و «الكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرها .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : «ياصَعِقُ» في الصَّعِقِ[١] ، و «هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

وقد تُحْذَفُ في غيرها شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : «هذَا عَيُّوقُ طَالِعاً»[٢] ، والأصل العَيُّوق[٢] ، وهو اسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً : كابْنِ عُمَرَ ، وابْنِ عَبَّاسٍ ، وابْنِ مَسْعُودٍ ؛

---

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة «وفي» الواو حرف عطف ، في : حرف جر «غيرهما» غير : مجرور بفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أل» وتقدير البيت : إن تناد أو تضف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصعق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصعق .

(٢) العيوق — في أصل الوضع — كلمة على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوه به نجما كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غَلَبَ على العَبَادلة(١) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حَقّه الصِّدْقَ عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛ لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

* * *

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدلا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبقة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولكثرة ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل مشألة » إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبحر سبحرة » إذا قال : سبحان ربى ، وتقول « نعمص نعمصة » إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا .

وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف ( ص ٢٢ طبعة ثانية )

وقد قال ابن مالك فى التسهيل ( ص ٧٠ ) « وقد يبنى من جزءى المركب فعلل ( يريد اسماً على مثال جعفر ) بفاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كمل البناء بلامه أو بلام الأول ، ونسب إليه » اهـ ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

وممن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال منه ما قالته العرب » اهـ ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

## الابْتِدَاءُ

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ ، إِنْ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »(١)

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارٍ ذَانِ »(٢)

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ »(٣)

---

(١) « مبتدأ » خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر « وعاذر » الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « قلت » قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد » مبتدأ « عاذر » خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من » اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول » مبتدأ « مبتدأ » خبره « والثانى » مبتدأ « فاعل » خبر « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة فى محل رفع صفة لفاعل « فى » حرف جر ، ومجروره قول محذوف « أسار » الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان » فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر فى قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس » الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفى » مبتدأ مؤخر « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز » فعل مضارع « نحو » فاعل يجوز « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفى .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خَبَر ، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ فمثالُ الأوَّلِ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملا على ما يُذْكَر فى القسم الثانى ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبرهُ ، ومنِ اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثانى « أسَارٍ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسَارٍ : مبتدأ ، وذان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ ، وهو : كل وَصفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفى — نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — ورَفَعَ[(١)] فاعلا ظاهراً ، كما مُثل ، أو ضميراً منفصلا ، نحو : « أَقَائِمٌ أَنْتُمَا » وتم الكلام به[(١)] ؛ فإن لم يتم به [ الكلامُ ] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قائم » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِم أَبَوَاهُ » فيتمَّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال فى « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ » : إن « قاعداً » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن فى المسألة خلافاً[(٢)] ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

---

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » فى قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط فى الوصف الذى يرفع فاعلا يغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفى — عند البصريين — والثانى أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلا ، وفى الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبسط القول فى هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

العَمْرَانِ[1] ؟ وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماض [ ناقص ] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فعومل « غَيْرُ قَائِمٍ » مُعَامَلة « ما قَائِمٌ » ومنه قولُه :

٣٨ — غَـيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْــــوَ ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

---

(١) « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من « العمران » الآتى و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » فاعل بجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » — بتشديد الطاء — أى : اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها — أى صلح وموادعة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركن إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون فى الأهبة والاستعداد.

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهو » مفعول به لاطرح «ولا» الواو عاطفة ، لا : ناهية «وتغترر» فعل مضارع=

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاهٍ : مخفوض بالإضافة ، وعِداكَ : فاعل بِلاهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ ومثلُه قولُه :

٣٩ — غَـيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَـزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض » جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك » حيث استغنى بفاعل « لاه » عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما » فى قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو فى قوة المرفوع بالابتداء ، والكلام بقية تأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبى نواس — الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكمى — وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله » وبعد هذا البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتًى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة : « مأسوف » اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول - مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف - ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتى من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقضى وفاعله فى محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى « والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم . =

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ ، وقد سدَّ مَسَدَّ خبر غير .

وقد سألَ أبو الفتح بن جنى وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

ومَذْهَبُ البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوَصْفَ لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام(١) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : فى قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيدين قولك « ما مضروب الزيدان » فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه فى الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة فى ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه .

والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشىء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ، لأن العبارة الواردة فى البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والمعسور، والمجلود ، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو مضاف إلى مدفوع ، والعراب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازُوا : « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

---

= أنت » صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدما ، و «أنت» مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ( أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم ) إذ لو جعلت « راغب » خبرا مقدما و « أنت » مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين « راغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهتى » بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة فى هذا وفى عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « فخير نحن » فى الشاهد رقم ٤٠ الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْــداً وَثِقْتُ بِهِ ... أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيــلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَــكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِــعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَــيْراً وَلاَ دَافِــعٌ أَذًى ... عَنِ النَّاسِ إِلاَّ أَنْتُمُ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لابد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله.

وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله : « وقد يجوز نحو : فائزٌ أُولُو الرَّشَد » أى : وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأً من غير أن يَسْبقه نَفْيٌ أو استفهامٌ .

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ ، ومما ورد منه قولُه :

٤٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ     إِذَا الدَّاعِى الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَالاَ

---

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون فى كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمى الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا » أى : قال يالفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذ قال الداعى ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعى « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله « فخير نحن » .

أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو «خير» — نفى ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو على وابن خروف — أنه لاشاهد فى هذا البيت ، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره «نحن خير — إلخ» وقوله «نحن» المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شىء وفى الكلام ما يغنى عنه ؟

وأما الشاهد الثانى فإن «نحن» الذى وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرا ويكون «خير» خبراً مقدما ، إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به — وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» — بأجنبى ، على نحو ماقررناه فى قوله تعالى : (أراغب=

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَر ، ولم يَسْبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه :

٤١ — خَبِــــيرٌ بَنُو لِهْبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِياً
مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّــــيْرُ مَرَّتِ

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ .

* * *

= أنت عن آلهتى ) ( فى ص ١٩٣ ) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزاً .

٤١ ـــ هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خبير » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به ـــ مع كونه نكرة ـــ أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به لملغ . ومقالة مضاف و«لهبى» مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان، ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغياً .. إلخ «مرت»مر : فعل ماض ، =

وَالثَّانِ مُبْتَدَأً ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ
إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ(١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله «خبير» خبر مقدم ، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا وتثنية وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن «خبير» مفرد ، و «بنو لهب» جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئا بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقا لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ *

(١) «والثان» مبتدأ «مبتدا» خبر «وذا» الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبر» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و «الإفراد» مضاف إليه «طبقا» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام «إن في سوى الإفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ — إلخ» .

الوَصْفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان[1] ؛ أحدهما : أن

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين فى أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصديق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو ؛ أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوتك ؟ وعلى هذا تكون الصور التى يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب فى الصورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقدما ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثانى : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقدما ، وذلك لأن جعله خبرا مقدما فيه الحمل على شىء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ، فنى قوله تعالى ( أراغب أنت عن آلهتى ) وفى قولك « أحاضر اليوم أختك » يمتنع جعل الوصف خبرا مقدما ، أما فى الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقدما الإخبار بالمذكر عن المؤنث، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفى قولك « أفى داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك » فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « فى داره » على المتأخر لفظاً ورتبة . وهو ممتنع .

يكون الوَصْفُ مبتدأً ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، والثانى : أن يكون ما بعده مبتدأً مؤخراً ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى[1] : (أراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً ، و «أراغب» خبراً مقدماً .

والأولُ — فى هذه الآية — أَوْلَىٰ ؛ لأن قوله : «عن آلهتى» معمول لـ «راغب» ؛ فلا يلزم فى الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعلٌ لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبى منه ، وأما على الوجه الثانى فيلزم [ فيه ] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبى ، لأن «أنت» أجنبى من «راغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «راغب» عَمَلٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل فى المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقَا تثنية نحو : «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الْوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ — إلى آخر البيت» أى : والثانى — وهو مابعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقَا فى غير الإفراد — وهو التثنية والجمع —

---

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثانى ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان فى حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذى يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد « والأول فى هذه الآية أولى » ليس دقيقا ، والصواب أن يقول « والأول فى هذه الآية واجب لا يجوز غيره » .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأً ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فمثال الممتنع « أقائمان زيد » و « أقائمون زيد » فهذا التركيبُ غـيرُ صحيحٍ ، ومثال الجائز « أقائم الزيدان » و « أقائم الزيدون » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأً ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر(١) .

* * *

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك فى صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز فى الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا نفهم السر فى اشتراط البصريين ـ فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر ـ تقدم النفى والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثانى فإنا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابته ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَــدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَــبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[1]

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ .

---

= أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى .

والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتهما فى الإفراد والتثنية والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا ولم يجز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفردا لم يصح الكلام بتة ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا » الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ » مفعول به لرفعوا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذاك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع » مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر » مضاف إليه « بالمبتدا » جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل فى المبتدأ معنوىٌّ — وهو كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُل قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامْرَأَةٌ » .

والعامل فى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .

وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوىٌّ (١) .

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ .

وقيل : تَرَافَعَا ، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [ وهو الأول ] ، وهذا الخلاف [ مما ] لا طائل فيه .

* * *

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ (٢)

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمُتِمُّ للفائدة ، وقيل فى تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ

(١) ضعفوا هذا الرأى بأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى معمولين .

(٢) « والخبر » الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم » نعت له ، والمتم مضاف و « الفائده » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيادى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملةٌ ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ ، وخُلاصَة هذا أنه عرَّف الخَبَر بما يُوجَدُ فيه وفى غيره ، والتعريف ينبغى أن يكون مختصًّا بالمُعَرَّفِ دون غيره .

* * *

وَمُفْرَداً يَأْتِى ، وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ(١)
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اُكْتَفَى بِهَا : كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى(٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتى الكلام على المفرد .

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أوْ لاَ .

---

(١) « ومفردا » حال من الضمير المستتر فى « يأتى » الأول « يأتى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « ويأتى » الواو عاطفة ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتى » وفاعله السابقة « جملة » حال من الضمير المستتر فى « يأتى » الثانى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى » مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذى » مضاف إليه « سيقت » سيق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له » جار ومجرور متعلق بسيق .

(٢) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على قوله جملة « إياه » خبر تكن « معنى » منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف فى محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها » جار ومجرور متعلق باكتفى « كنطقى » الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله » مبتدأ ثان « حسبى » خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تـكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ[١] ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ » والرابِطُ : (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحـو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّراً ، نحـو : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » التقدير : مَنَوَانِ منه بدرهم (٢) أو إشارة إلى المبتدأ

---

(١) يشترط فى الجملة التى تقع خبرا ثلاثة شروط ، الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثانى : ألا تكون الجملة ندائية ، فلا يجوز أن تقول : محمد ياأعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطا رابعا ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنبارى خامسا وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ؛ كأن تقول : زيدوالله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده فى المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعت ؛ وهو غير لازم فى الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم فى النعت، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتـكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحـكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية فى قول العذرى ( انظر شرح الشاهد رقم ٣٠ ) .

وَجَـــدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْـــدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهى إنشائية ، وسيمثل المؤلف فى هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت .

كقوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ )[(١)] فى قراءة مَنْ رفع اللباس (٣) أو تَكْرَار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) و ( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) ، وقد يستعمل فى غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » ( ٤ ) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هى المبتدأ فى المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه —أى المبتدأ— فى المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط ، كقوله : « نُطْقِى اللهُ حَسْبِى » ، فنطقى : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبى : خبر عن المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدإ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حسبى » هو معنى « نُطْقِى » وكذلك « قَوْلِى لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » .

* * *

---

(١) هذه الآية الكريمة أولها : ( يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ) وقد قرىء فيها فى السبعة بنصب « لباس التقوى » وبرفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباسا يوارى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذى هو « لباس التقوى » الوجهين الثانى والثالث لاشاهد فى الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر فى هذين الوجهين مفرد لاجملة .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ(١)

تقدمَ الكلامُ فى الخبر إذا كان جملة ، وأما المفردُ : فإما أن يكون جامداً ، أو مشتقًّا .

فإن كان جامداً فذكر المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائىُّ والرُّمَّانِىُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ، فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شُجَاع — تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقًّا فذكرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

---

(١) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر المبتدأ « وإن » شرطية « يشتق » فعل مضارع فعل الشرط مبنى للمجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلبا للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله « المفرد » مبتدأ أول ، وقوله « الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبى يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر فى قوله « يشتق » فى الوجه الأول عاد على « المفرد » الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده ـ دون صفته ـ خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين فى إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مَجْرَى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم التفضيل ، فأما ماليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلايتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتْح » ولا يتحمَّلُ ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كَـ « مَرْمًى » فإنه مشتق من « الرَّمْيِ » ولا يتحمَّلُ ضميراً ، فإذا قلت : « هذَا مَرْمَى زَيْدٍ » تريد مكَانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتقُّ الجارى مَجْرَى الفعلِ الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفَعَهُ لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلاَمَاه » فغلاماه : مرفوع بقائم ، فلا يتحمل ضميرا .

وحاصلُ ما ذكر : أن الجامد يتحمَّلُ الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إنْ أُوِّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحمَّل شيئاً ، نحو : « هذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هذا مَرْمَى زَيْدٍ » .

* * *

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ[1]

---

(١) « وأبرزنه » الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز « مطلقا » حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم » أى هو ، فلو أتَيْتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتَهُ فقلت : « زيد قائم هُوَ » فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلا بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن ؛ فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يُؤْمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » أى سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

---

= ظرف مكان متعلق بأبرز « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص «معناه» معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله « محصلا » الآتى « محصلا » خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِى تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فِى الْمَذْهَبِ الْكُوفِىِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ، وإن خِيفَ اللبس وجَبَ الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هـذا الـكتاب مذهَبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » يعنى سواء خِيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار فى غير هـذا الـكتاب مذهَبَ الـكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِى ذُرَا الَمجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَــدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس .

* * *

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ذرا » بضم الذال ـ جمع ذروة ، وهى من كل شىء أعلاه « المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

## الاستثناء

مَا اُسْتَثْنَتِ «ألاَّ» معْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ اُنْتُخِبْ(١)

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ « إلاَّ » النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ ، سواء

(١) « ما » اسم موصول مبتدأ « استثنت » استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا « مع » ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و « تمام » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتخب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « نفى» مضاف إليه « أو » حرف عطف « كنفى » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) « إتباع » نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانصب ، وجملة « انقطع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وعن تميم » جار ومجرور متعلق بقوله « وقع » الآتى « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر ، وجملة « وقع » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة « وقع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله « عن تميم » وقوله « فيه » جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

كان متصلا أو منقطعاً[1] ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً » ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً » ، وقام القوم إلا حماراً » ، وضربت القوم إلا حماراً ،

---

(١) قد وقع فى كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله فى إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبى :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر - موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر فى « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْـهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء فى هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً فى الظاهر — نفى عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » فى البيت الأول « لم يبق على حاله » ، ومعنى « تغيب عنه أقربوه » فى البيت الثانى لم يحضروا ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد » وأن الشاعر الثانى لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقا ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هـــذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهبُ سيبويه(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار(١) ، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه(٢) ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ»

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ; فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث . أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى=

وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد ، وإلاَّ زيداً ، وهل قام أحَدٌ إلا زيد ؟ وإلا زيداً ، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحـداً إلا زيدًا ؟ » ؛ فيجوز فى « زيدًا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « ما مَرَرْتُ بأحَدٍ

=أن «إلا» فى هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذى قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفى — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف فى النفى والإثبات ، من ذلك النعت فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامـــة السيوطى بياناً وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف ببل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالف الأول فى المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو » وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعنى أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفى كأحد وعريب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى ( ما فعلوه إلا قليل منهم ) .

إلاَّ زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، وهل مَرَرْتَ بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ؟ وإلا زيدًا » .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْىٍ أو شِبْهِ نفى[1] .

---

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى مما قبلها ، وذلك كأن تقول « ما جاءنى من أحد إلا زيد » أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد « إلا » فيه — وهو زيد — معرفة بالعلمية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها . فلو أنك أبدلت « زيدا » فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه . وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للبدل منه — وهو أحد الواقع اسما للا النافية للجنس — لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل : هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظا بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعا ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو « لا » واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، ولا يجوز الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارٌ ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلاّ » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجَبًا ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ — وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى — انتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتْباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ (١)

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه(١) فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً، أو غيرَمُوجَبٍ.

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: «قام إلا زيداً القومُ».

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ فالمختار نَصْبُهُ؛ فتقول: «ما قام إلا زيداً القومُ»، ومنه قوله:

١٦٧ — فَمَالِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفْعُه؛ فتقول: «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثنى

---

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك «القوم إلا زيدا أكرمت» والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو «إلا زيدا أكرمت القوم» وفى هذه خلاف.

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (فى شرح ش ١٧٥) فتجلبها لك.

١٦٧ — البيت للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبى صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء وهى المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام فى المغنى - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و «أحمد» مضاف إليه «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، «وما لى إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفى، وهذا هو المختار.

يونُسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر » وأعربوا الثانى بدلا من الأول [ على القلب ] [ لهذا السبب ] ومنه قولُه :

١٦٨ — فإنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابقِ غـيرُ النصب — وهو الرَّفْعُ —

---

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، من قصيدة يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلاَ يا لَقَوْمِى هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِـعُ ؟ وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِـعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله ( عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منه » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منـه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عنـدهم ، فذهبوا إلى أن قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفى أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

* * *

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إلاَّ » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ « ألاَّ » عُدِمَا[1]

إذا تفرَّغ سابقُ « إلا » لمـا بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطلُبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيدًا » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

---

(١) « وإن » شرطية « يفرغ » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرّغ[1] ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ[2] فلا تقول : « ضَرَبْتُ إلا زيداً » .

* * *

وألغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ[3]

إذا كررت « إلاّ » لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكدة ، فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام فى هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة فى هذا الموضوع مذهبان :

أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيداً » لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض — أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا » قصد لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة « العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحَدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ » ف « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ » [ والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ ] ف « العَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلاَّ » توكيدًا ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيدًا وعمرًا ، ثم كررت « إلا » توكيدًا ، ومنه قوله :

١٦٩ — هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلاَّ طُلُوع الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلا » توكيدًا .

---

١٦٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى القَلْبُ إلاَّ أُمَّ عَمْرو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام ــ هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للمجهول ــ توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين ــ أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت « إلا » ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » فى هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ ‏ ‏ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

= زيادة « لا » فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن مابعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ٢٧٤ ) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ فى كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذى طعن فى السن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كاقال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة فى ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب فى رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدتين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكأن الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمه ورمله » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إلا عَمَله رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ « رسيمُهُ » : بدل من عمله ، «وَرَمَلُه» معطوف على « رسيمه » ، وكررت « إلا » فيهما توكيداً .

* * *

وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ    تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ(١)

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي    وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي(٢)

إذا كُرِّرَتْ « إلا » لغير التوكيد — وهي : التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً ، أو غير مُفَرَّغ .

---

(١) « وإن » شرطية « تكرر » فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « فمع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتي ، ومع مضاف ، و « تفريغ » مضاف إليه « التأثير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « في واحد » جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » جار ومجرور متعلق باستثني الآتي « استثني » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلا بمن ، والجملة من استثني ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغني الآتي ، ونصب مضاف وسوى من « سواه » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغني » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغني اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف .أي وليس مغن عن نصب سواه موجودا .

فإن كان مُفرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بوَاحِدٍ ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقــول : « ما قَامَ إلاّ زَيْدٌ إلاّ عَمْرًا إلاّ بَكْرًا » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل ، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به ، ونَصَبْتَ الباقى ، وهــذا معنى قوله : « مع تفريغ — إلى آخره » أى : مع الاستثناء المفرغ اُجْعَلْ تأثيرَ العامل فى واحــد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقى .

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ (١)
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ (٢)
كَلَمْ يَفُــوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ (٣)

---

(١) « ودون » ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و « تفريغ » مضاف إليه « مع التقدم » مثله « نصب » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع » مضاف إليه « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق باحكم « والتزم » الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير » جار ومجرور متعلق بانصب « وجىء » الواو عاطفة ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد » جار ومجرور متعلق بجىء « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما » الكاف جارة ، وما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان » ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة ثانية لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « يفوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا » أداة ... « امرؤ » بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه ، أو تتأَخَّرَ .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الـكلام مُوجَباً أو غيرَ مُوجَبٍ ، نحو : « قَامَ إلاَّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الـكلام مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَبٍ ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتـكرر الاستثناء : فَيُبْدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو فى « يَفُوا» وهذا معنى قوله : « وانصِبْ لتأخير — إلى آخره » أى : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الـكلام مُوجَباً ، وإن كان غير مُوجَب فجىء بواحِدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم يتـكرر المستثنى ، وانصب الباقى .

ومعنى قوله : « وحكمها فى القَصْدِ حُـكم الأوَّلِ » أن ما يتـكرر من المستثنيات حُـكمه فى المعنى حُـكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخـول والخروج ؛ ففى قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْرًا » الجميـعُ

---

= بدل بعض من كل « إلا » حرف دال على الاستثناء « على » مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة « وحكمها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه « فى القصد » جار ومجرور متعلق بحكم « حكم » خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و « الأول » مضاف إليه .

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّبَاطِ »(١) .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

---

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا ، وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله فى محل جر بإضافة لما إليها « للظعن » جار ومجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها لأن « لولا » تستدعى جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً فى تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبى رباطه ، ويريدون قطع حبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به فى قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة فى جواب الشرط ، وانظر هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ( ١/٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ فى ١/٢٥ بتحقيقنا ) وانظره فى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ( ١/٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية ) ورواه هناك « إن هلك عير فعير فى الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشىء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل فى المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصْلُ عَزَّةَ إِلاَّ وَصْلُ غَانِيَةٍ ... فى وَصْلِ غَانِيَةٍ مِنْ وَصْلِهَا بَدَلُ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كَمِ » الخبرية ، نحو قوله :

٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

---

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً ، وقبله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَاجَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ
وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الآكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هى المرأة التى اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشارى» العشار : جمع عشراء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفى التنزيل الكريم : ( وإذا العشار عطلت ) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها وفى « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن « كم » خبرية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتى ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة « قد حلبت » فى محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهى — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبا ، و « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمة لك وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى=

وقد أنْهَى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُه ؛ لرجوعه إلى ماذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

وَالأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا[1]

الأصْـلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخـبر وَصْفٌ فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمُهُ إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه ، على ما سَيُبَـيَّنُ ؛ فتقول : « قائم زَيْدٌ ، وقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وفى الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع فى كلام بعضهم أن

---

= أثبته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة — لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك فى الإعراب أن « عمة » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الأخبار » جار ومجرور متعلق به « أن » مصدرية « وتؤخرا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لاضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير [ عند البصريين ] وفيه نظر[١] ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « فِي دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث[١] ، نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل : « زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ،

---

(١) فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحاً فهو أولا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ .

ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « فى داره زيد » فاعلا بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفى أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورة من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف » ( ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا ) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « فى الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير - من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلا .

وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » والحقُّ الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وَجَوَّزُوا التقديمَ إذ لا ضَرَرَا » فتقول : « قائم زيد » ومنه قولهم : « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » فَمَنْ : مبتدأ ، ومَشْنُوءٌ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قولُه :

٤٩ — قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ
وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِى بُرْثُنِ الأَسَدِ

فـ « مَنْ كنت واحده » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد » ؛ ومنه قولُهُ :

---

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصارى

اللغة : « ثكلت أمه » هو من الثكل ، وهو فقد المرأة ولدها « منتشبا » عالقا داخلا « برثن الأسد » مخلبه ، وجمعه براثن ، مثل برقع وبراقع ، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابى : البرثن : الكف بكمالها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « واحده » واحد : خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذى هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « فى برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشب ، وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » وفى جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم فى اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه فى بيت الناظم وفى مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [ مؤخَّرٌ ] ، و « ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

---

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان

اللغة : «محارب» ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس «كليب» بزنة التصغير — اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك ؛ والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعة ابن صعصعة .

الإعراب : «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتى» في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيَّتِي
بِأَصْوَاتِ هَلاَّلٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

«ما» نافية مهملة ، أو تعمل عمل ليس «أمه» أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «ما» وجملة «ما» ومعمولها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ و خبره في محل جر صفة لملك «ولا» الواو عاطفة ، لا نافية «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «كليب» اسم كان «تصاهره» تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان» ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر — وهو جملة «ما أمه من محارب» على المبتدأ — وهو قوله «أبوه» — والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهدا على=

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرى الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نَقْلَ الخلاف فى ذلك عن الكوفيين .

* * *

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ : عُرْفاً ، وَنُكْراً ، عَادِمَىْ بَيَانِ(١)

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا(٢)

= التعقيد اللفظى الذى سببه التقديم والتأخير ، ومثله فى ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

التقدير : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فامنعه » امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز ـ العائد على تقديم الخبر ـ مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » تمييز « ونكراً » معطوف عليه « عادمى » حال من « الجزآن » وعادمى مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجملة ـ وهما المبتدأ والخبر ـ من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبرا » الخبر : خبر « كان » والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للمجهول « استعماله » استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصراً » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَداً : لِذِى لامِ ابْتِدَا ، أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا[١]

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثةَ أقسامٍ : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخيرُ الخبرِ ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسةَ مواضعَ :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته فقلت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ المقدَّمُ مبتدأ[٢] ، وأنت

---

(١) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً » خبر كان « لذى » جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و « لام » مضاف إليه ، ولام مضاف و « ابتدا » مضاف إليه « أو » عاطفة « لازم » معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر » مضاف إليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً « من » اسم استفهام مبتدأ « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجدا » حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ؛ فللنحاة فى إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح . وثانيها : أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا — فالمقدم مبتدأ ، والرابع : أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلُّ عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : « أَبُو يوسُفَ أَبُوحَنِيفَةَ » فيجوز تقدم الخبر —وهو أبو حنيفة— لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قولُه :

٥١ — بَنُونَا بَنُـــو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِـــدِ

---

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته فى كتب النحاة وأهل المعانى والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر فى التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ، فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذى تذكر الجملة لأجله —فهو الخبر ، فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة :

* وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ * =

فقوله : « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثانى : أن يكون الْخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر(١) : خَبَرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيد » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : « زيد قامَ أبوهُ » — جاز التقديمُ ؛ فتقول :

— فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا ... وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس اهـ كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره فى بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى فى بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى :

كَلاَمُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلاَمُنَا ... وَأَفْعَالَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر هنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك[1] ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيدانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدِّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدانِ » مبتدأ مؤخراً ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومَنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وُجُوبَ] تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بإنَّمَا ، نحو : « إنَّمَا زَيد قَائم » أو بإلا ، نحو : « مَا زَيدٌ إلا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أو قُصِدَ استعماله منحصراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » فى المثالين ، وقد جاء التقديمُ مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

---

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرأ الهامشة رقم ١ فى ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم ، وأولها قوله :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءَةِ مُقْبِلُ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو فى الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا يباليك « المعول » تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذى تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل .

=

الأصل « وهَل المُعوَّلُ إلا عليكَ » فَقَدَّمَ الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لزَيْدٌ قائمٌ » وهو المشار إليه بقوله : «أوْ كان مُسْنَداً لذى لام ابتدا» فلايجوز تقديمُ الخبر على اللام؛

---

= الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل » حرف استفهام إنكارى دال على النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ويجوز أن يكون « بك » متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر « عليهم » جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى « وهل » حرف استفهام تضمن معنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر » و « عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضعين شذوذا ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول الا عليك ، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجها آخر ، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هى « إنما » لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » معه يبين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر فى صدر البيت هو جملة « يرتجى » وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان فى هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعمول على جواز تقدم العامل .

فلا تقول : « قائمٌ لَزَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لأنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه  يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأخْوَالاَ

فـ « لأنْتَ » مبتدأ [ مؤخر ] و « خالى » خبر مقدم .

---

٥٣ — البيت من الشواهد التى لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى فى مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عويف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما فى المرتبة فيقال : علا يعلو علوا ، مثل سما يسمو سموا .

الإعراب : « خالى لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالى » خبراً مقدما ، و « لأنت » مبتدأ مؤخراً ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون فى قول الشاعر :

* وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو * =

الخامس : أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديمُ الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لى مَنْ [ منجداً ] » .

* * *

= الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : فى قوله « ينل العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوما ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها فى « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَاكَ الَّذِى يَبْغِى عَلَى النَّاسِ ظَالِماً     تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَاصَنَعْ

وليس لك أن تزعم أن من فى قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلك يستدعى ان تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلا ( وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتى ) .

والشاهد الثانى : فى قوله « ويكرم الأخوالا » فإنه تميز على ما اخترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين اللذين يرون جواز مجىء التميز معرفة ، والبصريون يقولون : أل فى هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — فى قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذا ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى لهو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، فحذف الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ     تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرْ ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ(١)

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ(٢)

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا(٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولى » الواو عاطفة ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله « نحو » فى أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجروم متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به ، عنه » متعلقان بيخبرالآتى « مبينا » حال من المجرور فى « به » « يخبر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستترفيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً ـ أى مفسراً ـ لذلك الضمير .

قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول به ليستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « كأين » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً » مفعول ثان لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا : كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا(١)

أشار فى هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث ، وهو وُجُوب تقديم الخَبَرِ ؛ فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الخَبَرِ ، والخبر ظرف او جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفى الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُل عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة والعرب على مَنْع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندى دِرْهم ، ولى وَطَرْ — البيت » ؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيف عِنْدِى » ، و « عِنْدِى رجُلٌ ظَرِيف » .

الثانى : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ صاحِبُهَا » فصاحِبُهَا : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجعٌ إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير لخبر ، نحو : « صاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرَ — البيت » أى : كذا يجبُ تقديمُ الخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخَبَرِ عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير فى قولك « فِي الدَّارِ

---

(١) « وخبر » مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و « المحصور » مضاف إليه « قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، « ما » نافية « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و « أحمدا » مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا » إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغى أن تقدر مضافاً محذوفاً فى قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذف المضاف — الذى هو مُلَابس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثلُ قولك « فى الدار صاحِبُهَا » قولُهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً » وقولُه :

٥٤ — أَهَابُكِ إجْلَالاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

٥٤ — هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكرى فى شرحه على الأمالى (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى فى كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة ، وهى المخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدمينة :

وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِيكِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ منكِ رَقِيبُ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

لحبيبها : مبتدأ [ مؤخّر ] وملء عينٍ : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عَيْنٍ » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبُها مِلْءُ عين » عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة .

وقد جرَى الخلافُ فى جواز « ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً[1] » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً ، ولم يَجْرِ خِلاَفٌ — فيما أعلم — فى مَنْعِ « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفَرْقُ بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، وَالفَرْقُ [ بينهما ] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسألة « ضرب غُلاَمُهُ زيداً » بخلاف مسألة « فى الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف[2] .

---

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « حبيبها » - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذى اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك فى باب الفاعل من الألفية « زان نوره الشجر » - برفع « نوره » على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وسيأتى بيان ذلك وإيضاحه فى باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً فى سعة الكلام ، نحو « ضرب عمراً زيد » — حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكما ، والحكم فى مرتبة التأخر =

الثالث : أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلامِ ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرَا » نحو : « أينَ زَيدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [ مؤخر ] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤَخَّرُ ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَيْنَ » ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلامِ ، وكذلك « أيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : « إنما في الدَّارِ زَيْدٌ » ، وما في الدَّارِ إلاّ زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أحْمَدَ » .

* * *

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمَا »[1]

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذى هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذى هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بتقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذى للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة فى محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفْ »
فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ[١]

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ : جوازاً ، أو وجوباً ، فَذَكَرَ في هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً ؛ فمثالُ حذفِ الخبر أن يقال : « مَنْ عندكما » ؟ فتقول « زَيْدٌ » التقدير « زيد عندنا » ومثله — في رأيٍ — « خَرَجْتُ فَإِذا السَّبُعُ » التقدير[٢] « فإذا السبع حَاضِرٌ » قال الشاعر :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير « نحن بما عندنا رَاضُونَ » .

---

(١) « وفي جواب » جار ومجرور متعلق بقل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة « جواب » إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « دنف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغنى » فعل ماض مبني للمجهول « عنه » نائب فاعل لاستغنى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل « عرف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا » في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللعلماء فيها خلاف : أهي حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أهي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟ فمن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً ، وكأن القائل قد قال ـ على تقدير انها ظرف زمان ـ خرجت ففي وقت خروجي الأسد ، أو قال ـ على تقدير أنها ظرف مكان ـ خرجت ففي مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله : « في رأي » .

٥٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن برى إلى عمرو بن امرىء القيس =

. . . . . . . . . . . .

ـــــــــــــــ

= الأنصارى ، ونسبه غيرهما ـ ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص ( ص ٩٩ بولاق )ـ إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم — بالخاء المعجمة — هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْماً كَاطِّرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ ؟

اللغة : « الرأى » أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتى «عندك» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » و « الرأى مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر ـ احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام ـ من قوله « نحن بما عندنا » والذى جعل حذفه سائغا سهلا دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانيا ان بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للمتكلم المعظم نفسه =

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صَحيحٌ » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثلُه قولُه تعالى : ( مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْهَا ) أى : « من عمل صالحا فعملُه لنفسه ، ومن أساء فإساءتُهُ عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبرَ — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : ( وَالَّلائِى يَئِسْنَ مِنَ الَمحِيض مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ ، وَالَّلائِى لَمْ يَحِضْنَ ) أى : « فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر » فحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللائى لم يَحِضْنَ كذلك » وقوله : ( واللائى لَمْ يَحِضْنَ ) معطوفٌ على ( واللائى يئسن ) والأَوْلَى أن يُمَثَّلُ بنحو قولك : « نعَمْ » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعَمْ زيد قائم » .

* * *

وَبعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ، وَفى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ(١)

---

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن ـ وإن كانت كما زعم المتمحل للتكلم المعظم لنفسه فمناها حينئذ مفرد ـ تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : ( ونحن الوارثون ) وما أشبهه .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه، مقصود لفظه « غالبا » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يمين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة، =

وَبعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»[١]
وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا[٢]
كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً، وَأَتَمْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ[٣]

= مبتدأ «استقر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نصا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة .

(١) «وبعد» الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق باستقر فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله فى محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هى ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا .

(٢) «وقبل» الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر فى البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال «خبرا» خبر تكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره فى محل جر صفة لحال «عن الذى» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمرا» أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) «كضربى» الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئا» حال =

حاصِلُ ما فى هذه الأبيات أن الخبر يجب حَـذْفُهُ فى أربعةِ مواضعَ :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلاَ » ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتيتُـكَ » التقدير « لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله : « غالباً » عما ورد ذكره فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦ — لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فـ « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَه » خبر .

---

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئا « وأتم » الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من « تبيينى » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطا » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطا ، والتقدير: أتم تبيينى الحق إذا كان ( أى وجد ، هو : أى الحق ) حال كونه منوطا بالحكم .

٥٦ — البيت لأبى عطاء السندى ـ واسمه مرزوق ( وقيل : أفلح ) بن يسار ـ مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغانى(١٦/٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُـــودِ نَعْرِفُهُ ... وَأَنْتَ أَشْبَـهُ خَلْقِ اللهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا ـ إلخ » ويزيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلاَّ فى أَرُومَتِهِ ... وَلاَ يَكُونُ الْجَنَى إِلاَّ مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوى وكمل ، قال الراجز :

رَبَّيْتُهُ حَـــتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

. . . . . . . . . . . . . . .

= معد زائدة ، بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل : مفرده إقليد ـ على غير قياس ـ وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألقت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألقت « معد » فاعل ألقت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألقت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » ـ مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفى البيت توجيه آخر ؛ وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله فى كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلاَ بَنُــوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُــورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبى عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هـذا الـكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقةٌ لبعض النحويين ، والطريقةُ الثانية : أن الحذف واجب [ دائماً[1] ] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مُؤَوَّل ، والطريقة الثالثة : أن الخـبر : إما أن يكون كَوْناً مُطْلَقاً ، أو كوناً مُقَيَّداً ؛ فإن كان كوناً مُطْلَقاً وَجَبَ حَـذْفُهُ ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ لَـكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أوْلا ، فإن لم يدل عليه دليل وجَبَ ذكره ، نحو : « لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتَيتُ » وإن دلّ عليه [ دليلٌ ] جاز إثباتُهُ وَحَذْفُهُ ، نحو أن يقال : هل زيد مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيد لهلـكت » أى : « لولا زيد مُحْسِنٌ إلىّ » ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتَّهُ ، ومنـه قولُ أبى العَلاء المَعَرِّىِّ .

---

(١) ههنا شيآن نحب أن ننبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » إن كان صادراً عمن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عمن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

---

٥٧ — البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدولة العباسية ؛ فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء ـ التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف ـ مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف مافى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ـ وهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله ـ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كوناً عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجيئه به كونا خاصاً .

وفى البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسك » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقةَ فى غير هذا الـكتاب .

الموضع الثانى : أن يكون المبتدأ نَصًّا فى اليمين[١] ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ » التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِى » فعمرك : مبتدأ ، وقسمى : خبره ، ولايجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ اللهِ لأفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ اللهِ قَسَمِى » وهذا لايتعين أن يكون المحذوف فيه خـــبراً[٢] ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِى يَمِينُ

---

= فى تأويل مصدر بدل اشتمال من العمد ، وأصله « أن ... » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن» .

وحاصل القول فى هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصاً أولا ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا ألبتة ، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .

فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصا فى اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصا فى اليمين ـ وهو : الذى يكثر استعماله فى غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ،ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله فى غير القسم ـ نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهد الله ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ، لذكرك المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصا فى اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =

اللهِ » بخلاف « لَعَمْرُكَ » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقُّهَا الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصًّا فى اليمين لم يجب حَذْفُ الخبرِ ، نحو : « عَهْـدُ اللهِ لأفعَلَنَّ » التقدير : « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ » فعهدُ الله : مبتدأ ، وعَلَيَّ : خـبره ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هى نَصٌّ فى المعية ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » فـكلُّ : مبتدأ ، وقوله : « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ » ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ » كل رجل مَعَ ضيعته ، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ ، واختار هذا المذهبَ ابنُ عُصْفُورٍ فى شرح الإيضاح .

فإن لم تـكن الواو نَصًّا فى المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً[1] ، نحـو : « زيد وعمرو قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مَصْدَراً ، وبعده حالٌ سَـدَّ [ تْ ] مَسَدَّ الخبر ، وهى لا تصلح أن تـكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَّه ، وذلك نحو : « ضَرْبِى العَبْدَ مُسيئاً » فضربى : مبتدأ ، والعبدَ : معمولُ

---

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولها : أن المثال يكفى فيه صحة الاحتمال الذى جىء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذى جىء به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذى يجب فيه ألا يحتمل وجها آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصا فى اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيئاً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر ، والخبَرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضربى العبد إذا كان مسيئاً » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىَّ فالتقدير « ضَرْبِى الْعَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيئاً » فسيئاً : حال من الضمير المستتر فى « كان » المفسر بالعبد [ و« إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخَبَرِ ] .

ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخَبَرَ المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التى سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حَكَى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَائِماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « ثَبَتَ قائماً » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجِبَ الحذفِ ، بخلاف : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِيئاً » فإن الحال فيه لاتصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذى قبلها؛ فلا تقول : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِىءٌ » ، لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِىء .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو : « أَتَمُّ تبيينى الْحَقَّ مَنُوطاً بالحِكَمِ » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحقَّ : مفعول لتبيينى ، ومَنُوطاً : حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ خبرِ أتم ، والتقدير : «أتم تبيينى الْحَقَّ إذا كان — أو إذ كان— مَنُوطاً بالحِكَمِ » .

* * *

ولم يذكر المصنف المواضع التى يُحْذَف فيها المبتدأ ، وُجُوباً ، وقد عَدَّهَا فى غير هذا الكتاب أربعة(١)

---

(١) بقى عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ ( الأول ) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : فى مَدْح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف فى هذه المُثُل ونحوها وجوباً ، والتقدير: «هو الكريم ، وهو الخَبِيثُ ، وهو المِسكِين » .

الموضع الثانى : أن يكون الْخَبَرُ مَخْصُوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعْمَ

---

=المرفوع بعد « لا سيما » سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى الذى أنشدناه فى مباحث العائد فى باب الموصول ( ص ١٦٦ ) ، وهو :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما فى قولك : أحب التابهين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذى هو على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما » فأما على جره أو نصبه فلا ( الثانى ) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ، فثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقا لك . وتعسا لك ، وبؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست وبؤست . هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله . ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر فى هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أى شكرت لك شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أى اسق اللهم زيدا ـ لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحدة حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ فى هذا الموضع أيضا ليتصل العامل بمعموله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » فزيد وعمرو : خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى الممدوحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرٌو » أى المذمومُ عَمْرٌو .

الموضع الثالث : ما حَكَى الفارسىُّ من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ » ففى ذمتى : خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشْبَهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القَسَم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً[١] .

* * *

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[٢]

---

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : ( فصبر جميل ) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أعْجَبُ

وقول الراجز :

شَكَا إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى

لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جوزوا أن يكون « عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا » فعل ماض وفاعله « باثنين » جار ومجرور متعلق بأخبر « أو » حرف عطف « بأكثرا » جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق « عن واحد » جار ومجرور متعلق بأخبر « كهم » الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » خبر أول « شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون فى جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنفُ — إلى جواز ذلك ، سواء[1] كان الْخَبَرَانِ فى معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ ، نحو : « هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » أى مُزٌّ ، أم لم يكونا فى مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ ؛ كالمثال الأول .

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ فى معنى خبرٍ واحدٍ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ ، كقوله تعالى : ( وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتٍّ فَهَذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

---

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم فى شرح الكافية — أن تعدد الخبر على ضربين ( الأول ) تعدد فى اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كالآية القرآنية التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكالبيتين اللذين أنشدهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت ( الثانى ) التعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلابد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشىء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٨ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه فى إحداها ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله : =

. . . . . . . . . . . . . . . .

= * أَخَذْتهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ *

وزاد على ذلك كله فى موضع آخر قوله :

* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ *

اللغة : « بت » قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتى » أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيكُمْ نَزَلاَ

قال أهل اللغة : « وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهرى وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولا ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء فى « فهذا بتى » — لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة فى جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط فى عمومه ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا ؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

---

= مبتدأ «بتى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» إن قدرت «من» موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً الأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحميد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمنيه — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالجَانِبُ المُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً ، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وَهْوَ خَاشِعُ

الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقلتى من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتى مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر . =

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأنْ يكون الخبَرَانِ مثلا مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زيدٌ قَامَ ضَحِكَ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ » هكذا زعم هـذا القائلُ ، ويقع فى كلام المُعْرِبين للقرآن الـكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه قولُه تعالى : ( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ) جَوَّزُوا كونَ « تَسْعَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا(١) .

* * *

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظان نائم» أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثانى منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة فى كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجحده ونـكرانه .

ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وقوله سبحانه فى قراءة ابن مسعود : ( وهذا بعلى شيخ ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الذِى سَمَّتْنِ أُمِّى حَيْـــدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَهْ

* أَكِيلُـكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْـلَ السَّنْدَرَهْ *

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون ( كليث ) جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلـكم » جملة فعلية فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعربون فهى فى محل رفع صفة لحية ، وليست فى محل نصب حالا من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حية) نـكرة لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نـكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ .

## كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً ، والخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ (١)
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا (٢)
فَتِىءَ ، وَانْفَكَّ ، وَهَذِى الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ ، مُتْبَعَهْ (٣)
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ « مَا » كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا (٤)

---

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس .

(٣) « فتىء ، وانفك » معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنفى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعه » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقا » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَع فى ذكرِ نواسخ الابتداء ، وهى قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعالُ المقاربة ، وظَنَّ وأخواتُها ؛ والحروفُ : ما وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس ، وإنَّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارِسِىُّ — فى أحد قَوْلَيْهِ — وأبو بكر بن شُقَير — فى أحد قوليه — إلى أنها حرف[1] .

---

= قصد لفظه : مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج » مثلا « ما » مصدرية ظرفية « دمت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيبا » خبر دام « درهما » مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن فى حالة معينة ، وهى حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة فى نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا » أى مدة دوامك مصيبا ، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو على الفارسى فى « الحلبيات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .

واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفى الذى يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفى .

الوجه الثانى : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثانى : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما فى عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذى انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفى الحدث الذى دل =

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العمَلَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العمَلَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً ، أوشِبْهُ نَفْيٍ ، وهو أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتىء ، وانفَكَّ ؛ فمثالُ النفي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثالُه تقديراً قولُه تعالى : ( قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ) أي : لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافي معها إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة ، وقد شَذَّ الحَذْف بدون القَسَمِ ، كقول الشاعر :

---

= عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإنا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها .

٦٠ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيداً

---

٦٠ — البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقا » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقا فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جوادا ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجاداً فى الثناء على قومه ، أى : ناطقاً « مجيدا » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما فى قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بمآثر قومه ذاكرا بمادحهم ؛ لأنها كثيرة لا تفنى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومى » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » أو هو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أحمد بحمد ، وحمد مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومى مجيداً فى ذلك ؛ لأن محامدهم تنطق الألسنة بجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفى أو شبه نفى ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفى مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ، ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفى ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد — لأن قدى يكفوننى هــذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

=

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَاد ، ما أدام الله قومى ، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنياً ما بقى له قومُه ، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفى — والمرادُ به النهىُ — كقولك : « لا تَزَلْ قائماً » ومنه قولُه :

٦١ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ

والدعاء ، كقولك : « لاَ يَزَالُ الله مُحْسِناً إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

---

= تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفى مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف « لا » دون سائر أخوانه من حروف النفى .

الثانى . أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآية ، وكما فى قول امرىء القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهِ أَبْرَحُ فى مُقَدِّمَةٍ أُهْدِى الْجُيُوشَ عَلَىَّ شِكَّتِيَهْ
حَتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أُقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِى أَبَداً مَا أَسْمَعَتْنِى حَنِينَهَا الإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك فى القسم كما فى الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرىء القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها . =

٦٢ — ألا يا أسْلَمِي ، يا دَارَ مَيَّ ، عَلَى الْبِلَى ،

وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْــــرُ

---

= المعنى : ياصاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذفت منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » فى العمل ؛ لكونها مسبوقة بحرف النهى ، والنهى شبيه بالنفى .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله فى صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى — على وزن رضى يرضى — أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يادارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسلمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر .

=

وهـذا [ هو ] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهٰذِى الأَرْبعة — إلى آخر البيت » .

القسم الثـانى : ما يُشْتَرط فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرِية الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهماً » أى : أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً درهما ؛ ومنه قولُه تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دوامى حيا .

---

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولـكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ماذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِى : يَا احْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ ... أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِـكَيْمَا أَنَالُهَا

فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلا يا اسْلَمِى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَكْرٍ ... وَلاَ زَالَ حَيًّانَا عِدَى آخِرَ الدهرِ

أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلا يَا اسْلَمِى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق :

يا أَرْغَمَ اللهُ أَنفاً أَنْتَ حامِـلُهُ ... يَاذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثانى فى قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفى .

ومعنى ظَلَّ : اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتِّصَافُه به ليلاً ، وأضحى : اتصافُه به فى الضّحى ، وأصبح : اتِّصَافُهُ به فى الصباح ، وأمسى : اتِّصَافه به فى المساء ، ومعنى صار التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [ صفة ] أخرى ، ومعنى ليس : النفىُ ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآنَ ، وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِهِ ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زال وأخواتها : مُلاَزَمَةُ الخبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزْرَقَ العينين » ومعنى دام : بقى واستَمَرَّ .

* * *

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ    إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ[1]

هذه الأفعال على قسمين[2] : أحدهما ما يَتَصَرَّفُ ، وهو ماعدا ليس ودام .

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملا » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعملا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلا ( الأول ) ما لا يتصرف أصلا فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان : ليس ، ودام، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلا فقط ، والكلام =

والثانى ما لا يَتَصَرَّفُ ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّهَ المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضى منه عملَ الماضى ، وذلك هو المضارعُ ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ والأمْرُ ، نحو : ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ﴾ وقال الله تعالى : ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ ، واسمُ الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى البَشَاشَةَ كَائِناً
أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

= إنما هو فى دام الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثانى) مايتصرف تصرفا ناقصا، بأن يكون المستعمل منه الماضى والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتىء ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجىء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضى ، والمضارع ، والأمر ، ويجىء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقى ، وقد اختلف النحاة فى مجىء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو على الفارسى ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيبويه « مكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب ! . وأجازه غير أبى على ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التى لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجدا » مساعدا .

المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذى تركن إليه ، وتعتمد فى حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذى تجده عونا لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا محل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كائنا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفى وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمَصْدَر كذلك ، واختلف الناسُ فى « كان » الناقصة : هل لها مَصْدَرٌ أم لا ؟ والصحيحُ أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فى قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

---

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى «لك» جار ومجرور متعلق بقوله « منجدا » الآتى « منجدا » مفعول ثان لتلفى ، وقال العينى : هو حال، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولا واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » على ما بيناه فى إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهى الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود فى قومه وينبه ذكره فى عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق بساد ، و « حلم » معطوف على بذل « ساد » فعل ماض « فى قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتى ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثانى رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق بيسير . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك اياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره فى إعراب البيت . =

وما لا يتصرَّفُ منها — وهو دام ، وليس[١] — وما كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطًا فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر .

* * *

وفى جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[٢]

---

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر فى كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضى من هذه الأفعال — سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض — يعمل العمل الذى يعمله الفعل الماضى ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد «ما» يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثانى أن العلماء جروا على تقدير ما دام فى نحو قوله تعالى : ( مادمت حيا) بقولهم : مدة دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا فى هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكنا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفى جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر» مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَاده أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمُهَا على الِاسم ، ولا تأخيرُهَا عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم(١) ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الِاسم قولُكَ : « كَانَ فى الدَّار صاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضميرُ على متأخرٍ لفظا ورتبة ، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم

---

(١) حاصل القول فى هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك فى مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديقى عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) والمكاء : التصفير ، والتصدية : التصفيق .

الثانى : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك فى نحو قولك : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ فلا يجوز فى هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو « أين كان زيد » ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو « كان فى الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها » يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « فى الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها » — بنصب غلام — ولا يجوز فى المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو « هل كان زيد صديقك » ؟ ففى هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد » ، ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن « هل » لها صدر الكلام ، ولا توسيطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولُك : « كان أخِي رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لا يُعلَم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثالُ ما توسّطَ فيه الخبرُ قولُك : « كان قائمًا زيدٌ » قال الله تعالى : (وَ كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المُتَصرِّفِ ، وغيره — يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور .

ونَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافًا فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصوابُ جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِي - إنْ جَهِلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ    فَلَيْسَ سَـــــوَاءً عَالِمٌ وَجَهُــولُ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغسانى ، المضروب به المثل فى الوفاء ، ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ    فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيــلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا    فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة : « يدنس » الدنس — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوى « اللؤم » اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء » هو فى هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التى يرغبها « ضيمها » الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنيهم بنا — إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة الفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت » جهل : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم . =

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصاحبك ما دام قائماً زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَــوْتِ وَالْهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ فى الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التى لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال فى الدال . ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الذال دالا أيضا ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التى تأتى عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » . =

وأشار بقوله : « وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ » إلى أن كلَّ العرب —أو كلَّ النحاة— مَنَعَ سَبْقَ خبَرِ « دام » عليها ، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خــبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحــو : « لا أصحبك قائماً ما دام زيد » فسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أصحبك ما قائماً دام زيد » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فى شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ

---

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، رداً على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبى عنهما وهو « لذاته » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التى يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فإن قوله « حافظ سرى » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سرى » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلا بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين — وهما : دام ، وحافظ سرى — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه فى باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : «لاَ أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» كما تقول : «لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ» .

* * *

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِىءْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ[1]

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفى شَرْطًا فى عمله ، نحو : «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفى شرطًا فى عمله ، نحو : «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» فلا تقول : «قائمًا ما كان زيد» ، وأجازهُ بعضُهم[2] .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفى بغير «ما» يجوز التقديمُ ؛ فتقول : «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ» ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو» ومنعهما بعضهم[3] .

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ،وسبق مضاف ، و «خبر» مضاف إليه ، وهو من جهه أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفه لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجىء «متلوة» حال من الضمير المجرور محلا بالباء «لا» عاطفة «تالية» معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافية أن تكون فى صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقدم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفى ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود بقول الشاعر :

=

ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جوازُ تقديم الخبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما ، نحو : « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » و « ما قائمًا كان زيد » ومنعه بعضهم .

* * *

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي (١)
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي (٢)

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

---

= مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق » مضاف إليه ، وسبق مضاف و « خبر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » قصد لفظه : مفعول به لسبق « اصطفى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو » الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام » مضاف إليه « ما » اسم موصول خبر المبتدأ « برفع » جار ومجرور متعلق بيكتفي الآتي « يكتفي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتفي وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواه » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص » خبر المبتدأ « والنقص » مبتدأ « في فتىء » جار ومجرور متعلق بقوله « قفي » الآتي « ليس ، زال » معطوفان على « فتىء » بإسقاط حرف العطف « دائماً » حال من الضمير المستتر في قوله « قفي » الآتي « قفي » فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قفي ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذي التمام ناقص ، والنقص قفي — أي اتبع — حال كونه مستمراً في فتىء وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنفُ — إلى المنع ، وذهب أبو على [ الفارسىُّ ] وابن بَرْهَانَ إلى الجواز ؛ فتقول : « قائمًا ليس زَيْدٌ » واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها ، كقوله تعالى : ( أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفا عَنْهُمْ ) وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمولُ الْخَبَرِ الذى هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ(١) .

* * *

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا فى كثير من المواطن ، وجعلوها كالشىء المسلم به الذى لا يتطرق إليه النقض ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون فى ضرب ضمير مستتر، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه فى نحو « عمرو ضرب زيدا » فيقولون « زيداً عمرو ضرب » .

الموضع الثانى : خبر إن — إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً — لم يجيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن — نحو « لم أضرب . ولن أضرب » — لم يجيزوا تقديمه على النفى ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هـــــذه الأفعالَ انقسمت إلى قسمين ؛ أحدها : ما يكون تامًّا وناقصًا ، والثانى : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُستَعمل تامَّةً ، إلا « فتىء » ، و « زال » التى مضارعُهَا يَزَالُ ، لا التى مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : «زالت الشمس» و « لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثالُ التام قولُه تعالى : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) أى : إن وُجد ذو عُسْرة ، وقولُه تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ ) وقوله تعالى : ( فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) .

* * *

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إلا إِذَا ظَرْفًا أَتى أَوْ حَرْفَ جَرْ(١)

---

= والغرض من القاعدة التى أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول فى بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلى ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفا » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق «أو» حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفا» وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة« أتى » وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتِهَا معمولُ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبرِ [ وَحْدَه على الاسم ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو : « كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدَّمَ الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ « كان » معمولُ خبرِهاَ ؛ فتقول : « كان آكلاً طعامَكَ زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمولُ ظرفًا أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيما ، وكان فيك زَيْدٌ راغبًا » .

* * *

ومُضْمَرَ الشأن اسمًا انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما استَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ[1]

---

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر .

(١) « مضمر » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآتى ، ومضمر مضاف و « الشأن » مضاف إليه « اسما » حال من مضمر « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط، مبنى على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرُه أنه وَلِيَ « كان » وأخواتِهَا معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

= جزم ، وسكن للوقف « موهم » فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « استبان » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ، وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة . « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل فى السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميدانى (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع » اه ، ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » وذكر مثله العسكرى فى جمهرة الأمثال ( بهامش الميدانى ٢ / ٧ ) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » =

. . . . . . . . . . . .

= والدواج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ » — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار . يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة أو الدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده فى ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسمياً ، والأحسن أن تكون موصولا حرفياً « كان » فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان «عودا» : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عودا » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « إياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عودا » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهِرُهُ أنه مثل « كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » ويتخرَّج على أن فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [ وهو اسمُ كان ] .

---

= وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر عقب « كان » نفسها ، فهو الذى وليها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس فى البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثانى : أن « كان » فى البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه والذى قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه

ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين فى قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَاتَتْ فُؤَادِىَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغريا : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغريا تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » وكأن الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغريا إياك بالصد ، وجملة النداء فى البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل « كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

---

٦٨ — البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٣٥ ) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلتنا » بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة ـ وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه ، وجمعه جلل ـ بوزن غرفة وغرف ـ ويجمع أيضاً على جلال ، وهى عربية معروفة « الصهباء » يريد أن لونها الصهبة ، قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ، الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبة ، اهـ ، « فأصبحوا » دخلوا فى الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » ـ بتشديد الراء مفتوحة ـ أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمراً ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « عالى » خبره ، وعالى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الواو فى أصبحوا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « يلقى المساكين »

. . . . . . . . . . . . .

= أما رواية رفع «كل» ـ سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» بياء المضارعة أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» بالتاء ـ فليس فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى: مضاف إليه، ويلقى أو تلقى: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام: وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلك: أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً ـ مع أن مفرده مذكر ـ قول الله تعالى: (قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا أسلمنا) فإن مفرد الأعراب أعرابى.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقى» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير شأن محذوف، وكل: مفعول مقدم ليلقى، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، ويلقى: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس، ولا يجوز فى البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا، ويلقى فعلا مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها، لا يجوز ذلك بتة.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت «وليس كل النوى يلقى المساكين» بنصب كل؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، ولا تقول: المساكين يلقى، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة: فتقول: الأعراب قالوا، وتقول =

. . . . . . . . . . . . . .

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول: تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلقى » بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا ـ كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت — على هذا الإعراب — على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما فى البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على مازعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ماضيا ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى:فعل مضارع، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس ( هو : أى الحال والشأن ) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا « يلقى المساكين » بالياء التحتية . واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف — غفر الله له ولوالديه ! — يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خللا من عدة وجوه :

— إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْقُ — فَيُخَرّج البيتان على إضمار الشأن :

والتقدير فى الأول « بمـا كان هو » أى الشأنُ ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

---

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلتى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئته فى الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده ،

الثانى : فى قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر » ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ! ! ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ، لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستد . . و . . ستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعوّد : خبر ، وإياهم : مفعول عوّد ، والجملة من المبتدأ وخبره خبرُ كان ؛ فلم يَفْصِلْ بين « كان » واسمها معمولُ الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول .

والتقدير فى البيت الثانى « وليس هو » أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلَّ [ النوى ] منصوبٌ بتُلْقِى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [ والمجموع ] خبر ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين .

* * *

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فى حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمِ مَنْ تَقَدَّمَا[1]

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصةُ ، والثانى : التامَّةُ ، وقد تقدم ذكرها والثالث : الزائدة ، وهى المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛ نحو : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصلةِ وَالموصولِ ، نحو : « جَاءَ الَّذِى كَانَ أَكْرَمْتُهُ » وَالصفةِ وَالموصوفِ ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قائمٍ » وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف « وقد تُزاد كان فى حشو » وإنما تنقاسُ زيادتُها بين « ما »

---

(١) « وقد » حرف تقليل « تزاد » فعل مضارع مبنى للمجهول « كان » قصد لفظه : نائب فاعل تزاد « فى حشو » جار ومجرور متعلق بتزاد « كما » الكاف جارة لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهى نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها مافيها من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية «علم» مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحـــو : « ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[(١)] » ولا تُزاد فى غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعت زيادتُهَا بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم[(٢)] : وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الْخُرْشُبِّ الأَنمارِيةُ الْكَمَلَةَ من بنى عَبْسٍ لم يُوجَدْ كان أَفْضَلُ منهم .

وَ [ قد ] سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ وَالموصوفِ كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِـــيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

---

(١) مما ورد من زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل العجب قول الشاعر :

لِلهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُـــلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

ونظيره قول الحماسى (انظر شرح التبريزى ٢/٢٢ بتحقيقنا) :

أَبا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِياً

وقول امرىء القيس بن حجر الكندى (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتى فى هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفاً غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فى آصَالِكَ الأُصُلاَ

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، فى فاطمة بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسى ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح فى =

. . . . . . . . . . .

= محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر فى فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — وستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهى قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه ، لكن قال ابن هشام فى توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزاد مع اسمها ، وأنكر زيادتها فى هذا البيت ، وهو تابع فى هذا الكلام لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان فى هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما فى الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذى ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره .

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

« وجيران لنا كانوا كرام » » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبيينا لمعنى المضى . والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك » اهـ . =

وَشَذَّ زِيادَتُهَا بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَاب

---

= هذا ، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلابي ( وانظر معجم البلدان مادة كتيفة ) :

وَمَاؤُكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلاَلُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما « كان » «

٧٠ ـ أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلا ، ويروى المصراع الأول منه :

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : «سراة» جمع سرى ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس « تسامى » أصله تتسامى ـ بتاءين ـ فحذف إحداهما تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى « العراب » هي خلاف البراذين والبخاتى ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصِّلاَبِ *

والمطهمة : البارعة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من رواه « سراة بنى أبي بكر ـ إلخ » فمعناه : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه « جياد بنى أبي بكر ـ إلخ ، فمعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : « جياد » مبتدأ ، وجياد مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جياد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة : المسومة ، مجرور بعلى « العراب» نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى =

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضى ، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أُمِّ عَقِيلِ ابن أبى طالب :

٧١ — أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* * *

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهى زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم وأم أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِى الْمُلَفَّفُ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* يُعْطِى رِجَالَ الْحَىِّ أَوْ يُنِيلُ *

اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوباً وهبيبا ، إذا هاجت « شمأل » هى ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ فى نحو « بحسبك درهم » وزيدت فى خبر ليس فى نحو قوله تعالى ( أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ(١)

تُحذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ ، كقوله :

---

=بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً فى هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان فى ذلك لابن السيد وأبى البقاء .

ومما استدل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفة لسبيئة ، وزعما أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مزاجها عسل وماء » جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هى عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وها العائد على كان : مفعول به « ويبقون » الواو عرف عطف ، يبقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليبقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيرا » حال من الضمير المستتر فى اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ ؟

---

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب فى الحيرة ، من أبيات يقولها فى الربيع ابن زياد العبسى ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣١) ونسب فى الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلم فى شرح شواهده إلى نسبته بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه فى قصة مشهورة تذكر فى أخبار لبيد بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا » وكان المحذوفة فى الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف فى الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قيلا » قيل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره فى أمالى القالى ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه فى التنبيه ٨٨) :

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِماً — أَبداً — وإِنْ مَظْلُوماَ

وقول النابغة الذبيانى :

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظلوماَ

وقول ابن همام السلولى :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهو دُ إِنْ عاذِراً لِي وَإِنْ تارِكا =

التقدير : « إن كان المَقولُ صدقاً ، وإن كان المَقولُ كذباً » .

وبعد لَوْ(١) كقولك :«ائْتِنِي بدابَّةٍ ولَوْ حِماراً» أى : «ولو كان المأتِىُّ به حِماراً» .

وقد شَذَّ حَذْفُهَا بعد لَدُن ، كقوله :

٧٣ — * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إتلائِهَا *

[ التقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانتْ شَوْلاً ] .

* * *

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لا يأمَنِ الدهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عنهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

أصل الكلام : ولو كان الباغى ملكا ، فحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو خاتما من حديد » التقدير : ولو كان ملتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ( ١/١٣٤ ) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها » أى رفعته للضرب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة — على غير قياس — والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد — مثلا — « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلائها » إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها .

=

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ »(١)

ذَكَرَ فى هذا البيت أنَّ « كان » تُحْذَفُ بعد « أنِ » المصدرية ويُعَوَّضُ عنها « ما » ويبقى اسْمُها وخبرها ، نحو : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » والأصلُ « أن كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » فحذفت « كان » فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء ، فصار « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى بـ « ما » عِوَضًا عن « كان » ، فصار

= الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن ، ولو » كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه .

وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثاً وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن »

وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هـذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى ( ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦ ) تظفر ببحث ضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هى أن المصدرية المدغمة فى ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أنْ مَا أنْتَ بَرًّا » [ ثم أدغمت النونُ فى الميم ، فصار « أمَّا أنْتَ بَرًّا » ] ، ومثله قولُ الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه فى السنة الشديدة المجدبة ، قال حمزة الأصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومى موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تنل منهم الأزمات .

الإعراب : « أبا » منادى حذفت منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هى عبارة عن أن المصدرية المدغمة فى « ما » الزائدة النائبة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها فى نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ، فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذى كان متصلا بكان لأنه لم يبق فى الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فأنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأنتَ : اسمُ كان المحذوفة ، وذا نَفرٍ : خَبَرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لـكون « ما » عِوَضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعَوَّضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول « أمَّا كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ[1] » .

ولم يُسْمَع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : « أماَ أنَا منطلقاً انطلقْتَ » والأصل « أن كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ، نحو : « أما زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » والقياسُ جَوَازُها كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ « أن كَانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ » وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله فى كتابه بـ « أماَ زَيْدٌ ذَاهِباً » .

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ[2]

= فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إمَّا أقَمْتَ وَأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَـكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحايين ، فهذا الحكم أغلبى ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً انطلقت » .

(٢) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف » الآتى « لـكان » =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين(١) ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال(٢) ؛ فقالوا : « لم يَكُ » وهو حَذْفٌ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهَبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه

= جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفى ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلتزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « للتخلص من التقاء الساكنين » لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم فى المثل « إن لم يك لحم فنفش » والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هٰذَا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العبسى :

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِراً ... يُغَرِّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقول مهلهل بن ربيعة يرثى أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فَقَدْ أَبْكِي مِنَ اللَّيْلِ القَصِيرِ

وقول عميرة بن طارق اليربوعى :

وَإِنْ أَكُ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللهُ أَهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقول الحطيئة العبسى :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

النونَ لا تُحْذَفُ عند ملاقاة ساكِنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يُونُسُ[1] ، وقد قرىء شاذًّا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلا ، أولا ، فإن كان ضميراً متصلا لم تحذف النونُ اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إن يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلاَّ يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك فى قَتْلِهِ »[2] ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إن يكهُ ، وإلاَّ يكهُ » ، وإن كان غيرَ [ ضميرٍ ] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ ، نحو : « لم يكن زيد قائماً ، ولم يَكُ زيدٌ قائماً » .

وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرىء : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذفِ النون ، وهذه هى التامة .

* * *

---

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فن ذلك قول الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ « إن يكن هو ، وإن لا يكن هو » .

## فَصْلٌ فى مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بقَا النَّفْيِ ، وتَرْتِيبٍ زُكِنْ(١)
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ« مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا » أَجَازَ الْعُلَمَا(٢)

تقدَّمَ فى أول باب « كان » وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

---

(١) « إعمال » مفعول مطلق منصوب بقوله « أعملت » الآتى ، وإعمال مضاف و « ليس » قصد لفظه : مضاف إليه « أعملت » أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « ما » قصد لفظه : نائب فاعل أعملت « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » ودون مضاف ، وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » أيضاً ، ومع مضاف ، و « بقا » مقصور من ممدود للضرورة : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و « النفى » مضاف إليه « وترتيب » معطوف على « بقا » السابق « زكن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل جر صفة لترتيب .

وحاصل البيت : أعملت ما النافية إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

(٢) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجاز » الآتى ، وسبق مضاف ، و « حرف » مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و « جر » مضاف إليه « أو ظرف » معطوف على حرف جر « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية حجازية « بى » جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتى « أنت » اسم ما « معنيا » خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة « أجاز » فعل ماض « العلما » مقصور من ممدود ضرورة : فاعل أجاز .

وحاصل البيت : وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما ، وذلك نحو « ما بى أنت معنيا » أصله ما أنت معنياً بى ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من « عنى فلان بفلان » — بالبناء للمجهول — إذا اهتم بأمره .

وَحروفٍ ، وَسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخة ، وسيأتى الكلامُ على الباقى ، وذكر المصنفُ فى هذا الفصل من الحروف [ الناسخة ] قسما يعملُ عَمَلَ «كان» وهو : ما ، ولا ، ولاتَ ، وإنْ .

أما «ما» فلغةُ بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فتقول : «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عَمَلَ لما فى شىء منهما ؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم نحو : «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو : «ما يقُومُ زيدٌ» وما لا يختص فحقُّه ألاَّ يعملَ .

ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمل «ليس» لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسمَ ، وينصبون بها الخبرَ ، نحو : «ما زيد قائماً» قال الله تعالى (مَا هٰذَا بَشَراً) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ ، وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

---

٧٥ — البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشُ إليكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : «النذير» المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحرة» أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادها» جمع قود ، وهى الجماعة من الخيل «أبناؤها» أى أبناء هذه الكتيبة التى ينذرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد «متكنفون» أى : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة .

الإعراب : «أبناؤها» أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا : مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازية «هم» اسم ما مبنى على الضم =

لـكن لا تعمل عندهم إلا بشروطٍ ستةٍ ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : ألاَّ يُزَاد بعدها « إنْ » فإن زِيدَتْ بطَلَ عملُهَا ، نحو : « ما إن زَيدٌ قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم(١) .

الثانى : ألا ينتقض النَّفْىُ بإلاَّ ، نحو : « ما زيد إلاَّ قائم » ؛ فلا يجوز نصب « قائم » و [ كقوله تعالى : ( مَا أَنْتمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ) وقوله : ( وَمَا أَنَا إلاَّ نَذِيرٌ ) ] خلافاً لمن أجازه(٢) .

---

= فى محل رفع « أولادها » أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » بعدها، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً ، وَلٰـكِنْ أَنْتُمُ الْخزَفُ

وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهبا » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إهمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولـكنها نافية مؤكدة لنفى ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفى خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدهرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْـلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّباً

فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » فى الشطر الثانى نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و« معذبا » خبرها ، وبقول الشاعر :

وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعْثُـــو نَهَاراً وَيسرِقُ لَيْلَهُ إلاَّ نَــكَالا =

الثالث : ألا يتقدَّمَ خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفى ذلك خلاف (١) .

---

= فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا .

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » فى الشطر الثانى : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا فى البيت الثانى اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذيبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها فى محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية فى المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم فى الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثانى : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ فى هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمْتَه قلت : « ما فى الدار زيد » ، و « ماعندك عمرو » فاختلف الناسُ فى « ما » حينئذٍ : هل هى عاملة أم لا ؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نَصْبٍ بها ، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شَرَطَ فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذى زكِنَ ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيبٍ زُكِن » أى : عُلِمَ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مُقَدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صَرَّحَ بهذا فى غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألاّ يتقدَّمَ معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدَّمَ بطلَ عملُهَا ، نحو : « ما طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأَوْلى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما فى

= والسر فى ذلك الخطأ أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها، فتوهم أن ما ـ لكونها بمعنى ليس ـ تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس فى العمل ، وأن الفرع ليس فى قوة الأصل .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطىء ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فمثل فى هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع .

الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُهَا ، نحو : « ما عندك زيد مقيما ، وما بي أنت مَعْنيًّا » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتَوسَّعُ فيها ما لا يتوسَّعُ في غيرها .

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألاّ تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بَطَلَ عملُهَا ، نحو : « ما ما زَيد قائم » [ فالأولى نافية ، والثانية نَفَتِ النفيَ ؛ فبقى إثباتاً ] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم(١) .

الشرط السادس : ألاّ يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ ، فإن أبدل بطل عملُهَا ، نحو : « ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به » فبشيء : في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتا ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » إذا اقترنت بها « إن » الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنْسِكَ الأسَى تَأَسِّيًا ، فما ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار « ما » على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى ! — فى هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألاّ يُبْدَلَ من خبرها مُوجَب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشىء ، إلى آخره » — : استَوَتِ اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلاّ » والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعا[1] سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال « ما » ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثانى — لا يليق بهذا المختصر .

* * *

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّ[2]

---

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز فى « شىء » الواقع بعد « إلا » الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثانى على أنه بدل من شىء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شىء لايعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثانى أن يكون بدلا من شىء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، ورفع مضاف و « معطوف » مضاف إليه « بلكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو ببل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب ، أولا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ ٱلِاسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو : « بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لاتعمل فى المُوجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها — جاز النصبُ والرفْعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « ما زيد قائماً ولا قاعداً » ويجوز الرفع ؛ فتقول : « وَلاَ قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا هو قاعد » .

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن » أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

* * *

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ(١)

---

= معطوف على قوله « بلكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم فى محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من حل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =

تُزَاد الباء كثيراً فى الخبر بعد « ليس، وما » نحو قوله تعالى : ( أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) و ( أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَامٍ ) و ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ) ، و ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ) ولا تختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازيةً ، خلافاً لقوم ، بل تزاد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرّاء — رحمهما الله تعالى ! — زيادة الباء بعد « ما » عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود فى أشعارهم(١) .

وقد اضطرب رأىُ الْفَارِسِىِّ فى ذلك ؛ فمرةً قال : لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية ، ومرةً قال : تُزَاد فى الخبر المنفى .

وقد وردت زيادةُ الباء قليلا فى خبر « لا » كقوله :

---

= ماض « البا » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتى ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمى كما قلنا لك آنفا ( ٣٠٥ ) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

ثم إن الباء قد دخلت فى خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما فى قول المتنخل الهذلى :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ، وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك : مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء فى خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفى خبر [ مضارع ] « كان » المنفية بـ « لَمْ » كقوله :

٧٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدى الدوسى — يخاطب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ يَاابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « فتيلا » هو الخيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة .

الإعراب : «فكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لى » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتى « شفيعاً » خبر كان « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » الباء زائدة ، مغن : خبر لا ، وهو اسم فاعل — فعله متعد — يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «فتيلا» مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ، وابن مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدى ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ»
وَقَدْ تَلِي «لاَتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ(١)

= اللغة : «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد فى طلب المعالى ، يقول : جدوا فى أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإنى إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدنى فى البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع — بالتحريك — أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء تاء التأنيث «الأيدى» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل — قيل : هى حينئذ حرف ، وقيل : هى ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق ، و «أجشع» مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفى بلم .

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفى كان» نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضى أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التى فى الألفية قول المصنف فى كتابه التسهيل «وبعد نفى فعل ناسخ» ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) «فى النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتى «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف =

وَمَا لِـ « لاَتَ » فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلّْ[(١)]

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عملَ « ليس » أربعةٌ ، وقد تقدَّمَ الـكلامُ على « ما » وَذَكَرَ هنا « لا » و « لاَتَ » و « إنْ » .

أمَّا « لا » فمذهَبُ الحجازيين إعمالُهَا عَمَل « ليس » ، وَمَذْهَبُ تميم إهمالُهَا[(٢)]

---

= حال من « لا » أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس « لا » قصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقليل « تلى » فعل مضارع « لات » فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

وتقدير البيت : أعملت فى النكرات « لا » إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « للات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و « الرفع » مضاف إليه « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لاعمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزى ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ، وانظر هذا مع كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : « لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ » ، ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا

---

(١) وبقي من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نصاً ؛ فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلا معيناً .

اللغة : « تعز » أمر من التعزي ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقي ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقياً » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا » حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلا ، لا في =

وقوله :

٧٩ — نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

---

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .

٧٩ — هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بوئت » فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بوأه الله منزلا ، أي أسكنه إياه « الكماة » جمع كمي ، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه ، أي : المستتر فيه المتغطي به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوئت » الفاء عاطفة ، بوىء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبوىء « حصنا » مفعول ثان « بالكماة » جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة ، وأنشد للنابغة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا ، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

---

٨٠ — البيتان للنابغة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبى تمام .

اللغة : « فعل ذى ود » أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثليث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهى حبته السوداء « باغياً » طالبا « متراخيا » متهاونا فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال العينى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل إلخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذى هو جوابه «تبعتها» فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها «باغياً» خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً» معطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهــذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف فى [ هذا ] البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغ[1] .

الشرط الثانى : ألاَّ يتقدم خبرُها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رَجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ ؛ فلا تقول : « لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ » بنصب « أفضل » ، بل يجبُ رَفْعُه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

* * *

= أشار إليه الشارح العلامة ، نقلا عن المصنف — بتأويلات كثيرة ، أحدها : أن قوله « أنا » ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — « لا أرى باغياً » فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باقياً » حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغيا » وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذى هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل ، «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان فى شرح هذه العبارة ما نصه : «وقال المصنف فى الشرح ( يريد ابن مالك ) : وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى « وحلت سواد القلب لا أنا باغيا » البيت اﻫ ، وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً ، وَلاَ الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان ) وقد أجاز ابن جنى إعمال لا فى المعرفة ، وذكر ذلك فى كتاب التمام » اﻫ كلام أبى حيان بحروفه .

وأما « إنِ » النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرَّاءِ أنها لا تعملُ شيئاً ، ومذهَبُ الكوفيين — خَلاَ الفرَّاء — أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السَّرَّاج ، وأبو على الفارسىُّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى ذلك ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

---

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت فى صور مختلفة :

إحداها : الرواية التى رواها الشارح .

والثانية :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ *

والثالثة :

* إلا عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

« مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضى استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشىء وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله . وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس فى الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان مذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله « مستولياً » . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَـٰكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا فى المبتدأ ولا فى الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له فى الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده فى الشعر كثيراً ، ولوروده فى النثر فى نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ! — فى الآية الكريمة التى تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفى بعد الخبر بإلا لا يقدح فى العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقى ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبى .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » ، وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عليه » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبغى عليه » وقوله « فيخذلا » الفاء =

وذكر ابن جنى — فى المحتَسَبِ — ان سعيد بن جُبَيْرٍ — رضى الله عنه ! — قرأ ( إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ ) بنصب العباد .

ولا يُشْتَرَط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ، فتقول : « إِنْ رَجُلٌ قَائِماً ، [ وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمَ ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِماً » .

* * *

وأما « لاَتَ » فهى « لا » النافيةُ زِيدَتْ عليها تاء التأنيث مفتوحةً ؛ ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ « ليس » ؛ فترفع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [ إنما ] يذكر معها أَحَدُهُمَا ، والكثيرُ فى لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ) بنصب الحين ؛ فَحُذِفَ الاسمُ وبقِيَ الخبرُ ، والتقدير « وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ » فالحينُ : اسمها ، وحينَ مناص : خبرها ، وقد قرىء شذوذاً ( وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ) برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ » أى : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذْفُ ذِى الرَّفْع — إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات فى سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

---

= عاطفة ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها ونصب ، وفى هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التى ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا فى الحين ، واختلف الناسُ فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ؛ فتعمل فى لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان ، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ ٱلْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ
وَٱلْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيــــهِ وَخِيمُ

---

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العينى : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى . ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ثم قال : ولا أحفظ صدره .

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى ( نرتع ونلعب ) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين(١)، وَجَزَمَ بالثانى فى التسهيل(٢)، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير « لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ » وَإِنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير « لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ » والله أعلم .

* * *

=على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفى المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد ، وهو :

وَلَتعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا فى اسم دال على الحين أى الزمان ، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات فى سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل فى سوى لفظ حين » فيكون جاريا على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل فى سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثانى .

(٢) قال الناظم فى كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصراً على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة» اهـ ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل فى الحين أو فى مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جرياً على القول الثانى ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به فى التسهيل .

## أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ[1]

هذا هو القسم الثانى من الأفعال الناسخة [ للابتداء ] ، وهو « كاد » وأخواتُهَا ، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً ، ولا خِلاَفَ فى أنها أفعالٌ ، إلا عَسَى ؛ فنقل الزاهدُ عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج[2] ، والصحيحُ أنها فعلٌ ؛

(١) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « ندر » فعل ماض « غير » فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتى « خبر » حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام فى أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص فى المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين ( انظر ص ٣٤٥ الآتية ) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمى :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضرب الثانى : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ـــ وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربة ـــ وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض ) .

وأما جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرجه ذلك عن فعليته ، أليست =

بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المُقَارَبة ، وليست كلها للمُقَارَبة ، بل هى على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دَلَّ على المُقَارَبة ، وهى : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثانى : ما دَلَّ على الرَّجاء ، وهى : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دَلَّ على الإنشاء ، وهى : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وأنشأ .

فتسميتُهَا أفعالَ المُقَارَبَةِ من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسْمًا لها ، ويكون خبره خبراً لها فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر فى

---

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهى جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذى ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن فى « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثانى أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا تتسع هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخريج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مُضَارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ونَدَرَ مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا
لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسَيْتُ صَائِمَا

---

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اه ؛ قال ابن هشام : « طعن فى هذا البيت عبد الواحد فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل ، فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين » اه ، وقيل : إنه لرؤبة بن العجاج ، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، وهو مما وجدته فى أبيات جعلها ناشره ذيلا لهذا الديوان مما وجده فى بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه .

اللغة : « العذل » الملامة « ملحاً » اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً » إى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً » حال من التاء فى أكثرت مؤكدة لعاملها « دائما » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « صائما » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائما » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =

وقوله :

٨٥ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

---

= تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة، وأما قوله « صائما » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إنى رجوت أن أكون صائماً .

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام فى حماسته ( انظر شرح التبريزى ١/٨٥ بتحقيقنا ) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوما من بنى لحيان — وهم حى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، نخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها ، وهى تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص، والتاء اسمه « آئبا » خبر كاد ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول به « وهى » الواو =

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله : « لـكن نَدَر — إلى آخره » لـكن فى قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع ، ولم يندر مجىء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذى نَدَر مجىء الخبرِ اسماً[1] ، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئُهَا خبراً عن هذين .

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ، وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُـكِسَا[2]

= الحال ، هى : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آئباً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولـكنه أتى بخبرها اسما مفرداً ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنـكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آئباً » ،

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن فى كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لـكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر » وقد ندر مجىء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض فى قول ابن عباس « فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا » على أن صدق قوله « غير مضارع » يكفى فيه صورة واحدة ، وهى الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خـبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخـبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نزر » خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » الآتى « عكسا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقترانُ خبرِ « عسى » بـ « أنْ » كثيرٌ[١] ؛ وتجريدهُ من « أنْ » قليلٌ ، وهذا مذهَبُ سيبويه ، ومذهَبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرَّدُ خبرُهاَ من « أنْ » إلا فى الشعر ، ولم يَرِدْ فى القرآن إلا مقترناً بـ « أنْ » قال الله تعالى : ( فَعَسَى اللهُ أنْ يأتِيَ بالفَتْحِ ) ، وقال عز وجل : ( عَسَى رَبُّكُمْ أنْ يَرْحَمَكُمْ ) .

ومن وروده بدونِ « أنْ » قولُه :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى ـ وهو المصدر ـ عن اسم الذات ـ وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .

وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر ـ صريح أو مؤول ـ يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجىء حالا من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =

. . . . . . . . . . . . . . . .

=روى أكثر هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتَ ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ    وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ ؟
يُجِدُّ النَّأْىُ ذِكْرَكِ فِى فُؤَادِى    إِذَا ذَهِلَتْ عَلَى النَّأْىِ الْقُلُوبُ
يُؤَرِّقُنِى اكْتِئَابُ أَبِى نُمَيْرٍ    فَقَلْبِى مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللهُ ! مَهْلاً    وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتَ فِيهِ    يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النأى » البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويناها ، وكان أبو نمير معه فى السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراءه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » ، حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجرداً من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده ( ش ٨٧ ) وقول الآخر :

عَسَى اللهُ يُغْنِى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ    بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

( المنهمر : أراد به المطر الكثير « والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر ) ومثل هذه الأبيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ، وَلَكِنْ    عَسَى يَغْتَرُّ بِى حَمِقٌ لَئِيمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِى بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِى خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأما « كادَ » فذَكَر المصنفُ أنها عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثيرُ فى

---

٨٧ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتى « الله » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتى به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله ـ سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ ـ قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ ؟

وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمنى » رفع اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد ( رقم ٨٧ ) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرَّدَ(١) من « أنْ » وَيَقِلُّ اقترانُهُ بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّونَ من أن اقتران خَبَرِهَا بـ «أنْ» مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من «أنْ» قولُه تعالى : ( فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ )(١) ومن اقترانه بـ « أنْ » قولُه صلى الله عليه وسلم : « ما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمسُ أن تَغْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

* * *

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد ( رقم ١٤٩ ) الآتى فى باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوه مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ — لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ — يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه : قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن

٨٨ — هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله :

إنَّ عَبْدَ الْمَجِيـــدِ يَوْمَ تُوُفِّى هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِى ، وَهَلْ درَى حَامِلُوه مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى فى مكانه « تفيظ » وكل الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول « فاظت نفس فلان » بالظاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيض نُفُوسُهَا ظَمأً ، وَتَخْشَى حِمَاماً ؛ فَهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وقالوا : عُرْسُ فَفُقِئَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلٰكِنْ جُعِلاَ
خَـــبَرُهَا حَتْماً بِـ « أَنْ » مُتَّصِـــلاَ[1]

= وقول الشاعر فى بيت الشاهد « ريطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعا مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمُ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه ! - « كاد قلبى أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترناً بأن - فى الشعر والنثر - ترى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ، غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم — من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير فى كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً — وهو فى هذا تابع لسيبويه .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتما » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، أى : اتصالا حتما « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلا الآتى « متصلا » مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَنْ» نَزَرَا(١)

يعنى أن « حَرَى » مثلُ « عَسَى » فى الدلالة على رَجَاء الفعل ، لكن يجب اقترانُ خبرها بـ « أَنْ » ، نحو : « حَرَى زَيْدٌ أن يَقُومَ » ولم يُجرد خبرها من « أَنْ » لا فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك « اخْلَوْلَقَ » تلزم « أَنْ » خبَرَها نحو : « اخلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ » وهو من أمثلة سيبويه ، وأما « أَوْشَكَ » فالكثير اقترانُ خبرِها بـ « أَنْ » ويقلُّ حَذْفُهَا منه ؛ فمن اقترانه بها قولُه :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

---

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « اخلولق » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « أن » قصد لفظه أيضاً : مفعول ثان لألزم « مثل » حال صاحبه قوله « اخلولق » السابق ، ومثل مضاف و « حرى » قصد لفظه : مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتفا » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أوشك » قصد لفظه : مضاف إليه « انتفا » قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « نزرا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبهاً فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه ( ص ٤٣٣ ) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً ( ص ١٢٦ ) وقبله :

أَبَامَالِكٍ ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، وَاللهُ أَوْسَعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطراً ، وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « الناس » نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثان لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب « لو » وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تجرُّدِهِ منها قولُه :

٩٠ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

* * *

= وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله « لأوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت ( ص ٣٣٨ ) ، والأمر الثانى : فى قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعى :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشىء ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ٢ ص ٤٧٩ ) .

اللغة : « منيته » المنية : الموت « غراته » جمع غرة — بكسر الغين — وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فِى الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا(١)

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ ، ... كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقْ(٢)

---

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت — ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « فى بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتى ، وبعض مضاف وغرات من « غراته» مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز الذى هو للغائبة مفعول به ، وجملة يوافقها فى محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « فى الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كربا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الشروع » مضاف إليه « وجبا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه « يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأخذت ، وعلق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه فى «كَرَبَ» إلا تَجَرُّدَ خَبَرِهاَ من «أنْ» ، وَزَعَمَ المصنفُ أن الأصحَّ خلافُهُ ، وهو أنها مثلُ «كاد» ؛ فيكون الكثيرُ تجريدَ خبرِهاَ من «أن» ويقلُّ اقترانُه بها ؛ فمن تجريده قولُه :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

وَسُمِعَ من اقترانه بها قولُه

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

---

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين ،

اللغة : «جواه» الجوى : شد الوجد «الوشاة» جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذى يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاة الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتى ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . وجملة قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لأبى يزيد الأسلمى ، من [illegible] نه يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

. . . . . . . . . . . . . . .

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنّدَى مَصَّتِ الثَّرَى
حَـــدِيثاً ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعْزَعَا
نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِـــنَى
وَحَلَبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرعا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تتزعزعا » بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائذ » جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هـــذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الفقر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان .

=

والمشهورُ فى « كَرَب » فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

• • •

ومعنى قوله : « وَتَرْكُ أنْ مع ذى الشروع وَجَبَا » أن ما دلَّ على الشروع فى الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ « أنْ » لما بَيْنَهُ وبين « أنْ » من المُنَافاة ؛ لأن المقصودَ به الحالُ ، و « أنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أنشأ السائق يَحْدُو ، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو ، وَجَعَلَ يتكلم ، وأخذ يَنْظِم ، وَعَلِقَ يفعل كذا » .

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لاغَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا(١)

---

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين — وأصله تتقطعا — منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أعناق ، والجملة فى محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن، وهو قليل ، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفى مثل هذا البيت رد عليه .

ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

فَلاَ تَحْزِنِى نَفْساً عَلَيْكِ مَضِيقَةً ... وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصرَّف ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : ( يَكَادُونَ يَسْطُونَ ) وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ [1] * [ ٩٠ ]

وَزَعَمَ الأصمعيُّ أنه لم يستعمل « يُوشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ ولم يستعمل « أوشك » بلفظ الماضى ] وليس بجَيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضى ، وقد وَرَدَ فى الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَملّوا وَيَمْنَعُوا[2] [ ٨٩ ]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [ وَقَلَّ استعمال الماضى ] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناهُ أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَاباَ

---

= ومجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا » عاطفة « غير » معطوف أوشك ، مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة فى محل جر « وزادوا » فعل وفاعل « موشكا » مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم ( ٩٠ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره ( ص ٣٣٣ ) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه فى الموضع الذى أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم ( ٨٩ ) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره فى ( ص ٣٣٢ ) والاستشهاد به ههنا بقوله « وأوشكوا » حيث استعمل الفعل الماضى ، وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكرا استعمال الفعل الماضى وصيغة المضارع المبنى للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك فى الموضع الذى أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبى سهم الهذلى ، وبعده قوله : =

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ « أوشك » بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسمُ الفاعِلِ من « كاد » ، وليس كذلك ، بل قد ورد استعمالُه فى الشعر ، كقوله :

٩٤ — أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي
يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا فى غير هذا الكتاب .

---

= وَتُوحِشُ فى الأَرْضِ بَعْدَ الْكَلاَمِ وَلاَ تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلاَبَا

اللغة : « خلاف الأنيس » أى بعد المؤانس « وحوشا » قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهة ، تقول : أرض وحش ، تريد خالية ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور « يبابا » قال ابن منظور فى اللسان : « اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيَّنَ رَجْعَ الجوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا ؟
فإلى قَصْرِ ذِى الْعَشِيرَةِ فالصا لِفِ أَمْسَى مِنَ الأَنِيسِ يَبَابَا

معناه خالياً لا أحد به » اهـ .

الإعراب : « فوشكة » خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه — « أرضنا » أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أرض « خلاف » منصوب على الظرفية ، وناصبه « تعود » وخلاف مضاف ، و « الأنيس » مضاف إليه « وحوشا » حال من الضمير المستتر فى تعود ، وقوله « يبابا » حال ثانية ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه .

الشاهد فيه : قوله « فوشكة » حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك .

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى

٩٤ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له =

وأفْهَمَ كلامُ المصنفِ أنّ غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المُضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيرُه خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ

---

= طويلة يقولها فى رثاء عبد العزيز بن مروان أبى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وكِدْتُ وقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ ... سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وأَسْبَلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا والْعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا ... وعُوّارُها فى بَاطِنِ الجَفْنِ زَائِدُ
فإن تُرِكَتْ للكُحْلِ لم يُتْرَكِ البكى ... وتَشْرَى إذَا مَا حَثْحَثَتْهَا المَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابنى القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلح « حثحثتها » حركتها « المراود » جمع مرود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسى » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسى » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب على الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن يقينا « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته فى محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذى أنا كائد ألقاه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « كائد » بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة . وقيل : إن الصواب فى الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارِعَ « طَفِقَ » ، وحكى الـكسائى مضارِعَ « جَعَلَ » .

* * *

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدْ(١)

اختصَّتْ « عسى ، واخلولق ، وأوشك » بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها .

وأما التامة فهى المسنَدَةُ إلى « أنْ » والفعلِ ، نحو : « عَسَى أن يَقُومَ ، واخلولق أن يأتى ، وأوشك أنْ يفعَلَ » فـ « أنْ » والفعلُ فى موضع رفع فاعل « عسى ، واخلولق ، وأوشك » واسْتَغْنَتْ به عن المنصوب الذى هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذى بعد « أنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن وليه نحو « عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو على الشَّلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد « أنْ » فـ « أنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولا خبر لها ؛ وذهب المبرد والسيرافىُّ والفارسىُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويزِ

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلولق ، أوشك » معطوفان على « عسى » بعاطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثان » وقوله « فقد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفة لثان .

وَجْهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد « أنْ » مرفوعاً بعسى اسْماً لها ، و «أنْ» والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعلُ الذى بعد «أنْ» فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخَّرَ — لأنه مُقَدَّمٌ فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشلوبين — « عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقُمْن الهنداتُ » فتأتى بضميرٍ فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عَسَى » .

وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعَسَى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهنداتُ » فلا تأتى فى الفعل بضميرٍ ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذى بعده .

* * *

وجَــــرِّدَنْ عَسَى ، أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا
بِهَا ، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا[1]

---

(١) « وجردن » جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عسى » قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو » حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضمراً » مفعول به لارفع « بها » جار ومجرور متعلق بارفع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم « قبلها » قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد » حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا » ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدَّمَ عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُهَا عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو: «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون فى «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» فى موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى «عسى» و «أن يقوم» فى موضع رفع بعَسَى.

و نظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث؟

فتقول — على لغة تميم —: «هندعَسَتْ أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندانعَسَتَا أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقمْنَ».

وتقول — على لغة الحجاز —: «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عَسَى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه؛ فتقول: «الزيدان جَعَلاَ يَنْظِمَانِ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول: «الزيدان جعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا».

* * *

وَالْفَتْحَ والْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ(١)

---

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتى «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى السين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه: مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف، انتقا: مبتدأ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح، والجملة من زكن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

إذا اتصلَ بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ » أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُمَا ، وعَسَيْتُمْ ، وعَسَيْتُنَّ » أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُهَا ، والفتحُ أَشْهَرُ ، وقرأ نافع : ( فَهَلْ عَسِيتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ ) بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها .(*)

* * *

* خاتمة : قد ورد فى القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما. ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه ( لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن « عسى » مجردة من ضمير القوم فى الجملة الأولى ومن ضمير النساء فى الجملة الثانية ، فهى تامة مسندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان لقيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ، وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهى قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمودا ) فعسى هذه تامة وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى » ناقصة و « ربك » اسمها ، و «أن يبعثك» خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهى يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه ليس معمولا ليبعثك ؛ لأن الفرض أنه اسم عسى .

## إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنَّ ، لَيْتَ ، لٰكِنَّ ، لَعَلّْ ، كَأَنَّ ـ عَكْسُ مالِكَانَ مِنْ عَمَلْ[1]
كإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّى كُفْءٌ ، وَلٰكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ[2]

هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى ستة أحرف[3] :

---

(١) « لإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر « عكس » مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « لكان » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لكان « من عمل » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) « كإن » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إن : حرف توكيد ونصب « زيداً » اسمها « عالم » خبرها « بأنى » الباء جارة ، وأن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « كفء » خبرها ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « عالم » السابق « ولكن » حرف استدراك ونصب « ابنه » ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه « ذو » خبر لكن ، وذو مضاف و « ضغن » مضاف إليه .

(٣) قد عرفت مما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيبويه رحمه الله يرى أن « عسى » قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حالة واحدة ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا *

وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِى : قَدْ أَنَى أَنَاكَا ، يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجى :

=

إنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَـكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّها سيبويه خمسة ؛ فأسقط « أَنَّ » المفتوحةَ لأن أصلها « إن » المـكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى « إنَّ ، وأَنَّ » التوكيدُ ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيهُ ، وَ « لـكنَّ » للاستدراك ، وَ « لَيْتَ » للتَّمَنِّى ، و « لَعَلَّ » للترجِّى والإشفاق ، والفرقُ بين الترجِّى والتمنى أن التمنىَ يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قائم » وفى غير الممكن، نحو : « ليت الشَّبَابَ يَعُودُ يوماً »[1] ، وأن الترجِّى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبابَ يعود » والفرقُ بين الترجِّى والإشفاق أن الترجِّىَ يَـكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المـكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهـذه الحروفُ تعمل عَـكْسَ عملِ « كَانَ » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر[2]

---

= وَلِى نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذَا مَا تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أَوْ عَسَانِى

ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَـــلَ المَشِيبِ

(٢) ههنا أمران يجب أن تتنبه لها :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير — أى الوقوع فى صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الـكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَـــآذِراً وظِبَاء

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ، لـكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على=

. . . . . . . . . . . .

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية، ومنهم من جعل من فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائى الذى يجيز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ،

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى ( إنهم ساء ما كانوا يعملون ) وقوله سبحانه ( إن الله نعما يعظكم به ) وقول الشاعر :

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمس سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها ) .

الأمر الثانى : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيده — قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه ) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى الراجز يصف فرسا :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالاَ =

نحو : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ؛ فهى عاملة فى الجزءين ، وهذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها فى الخبر ، وإنما هو بَاقٍ على رَفْعِهِ الذى كان له قبل دخول « إنَّ » وهو خبر المبتدأ .

* * *

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ ، إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَذِي[1]

أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ فى هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمُه وتأخيرُه ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي »

---

= وبقول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم رؤبة بن العجاج — نصب الجزأين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا » أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ، وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها » « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البذى » مضاف إليه ، والمراد بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِى » أى الْوَقِــح ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على «غير» وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمُهُ ، نحو : « لَيْتَ فِى الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ » فلا يجوز « إنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ » وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ » أو « جَالِسٌ عندك » فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقول : « إنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ » أو « إنَّ عندكَ زيداً جَالِسٌ » وأجازهُ بعضُهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِى فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

* * *

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبوها إلى قائل معين ( انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠ ) .

اللغة : « لا تلحنى » — من باب فتح — أى : لاتلمنى ولا تعذلنى « جم » كثير ، عظيم « بلابله » أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه « يقول لا تلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها » اهـ .

الإعراب : « فلا » ناهية « تلحنى » تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها » جار ومجرور متعلق بتلحى « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها » الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب » الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك » أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه ، « مصاب » خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب » مضاف إليه « وجم » خبر ثان لإن «وبلابله» بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْــدَرِ مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[1]

« إنَّ » لها ثلاثةُ أحوالٍ : وُجُوبُ الفتح ، ووُجُوبُ الكسر ، وجَوَازُ الأمرين :

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فى مَوْضِع مرفوع فِعْلٍ[2] ،

---

= الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إن » وهو قوله « بحبها » على اسمها وهو قوله « أخاك » وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » ، وأصل الكلام « إن أخاك مصاب القلب بحبها » فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة ( انظر الكتاب ١ / ٢٨٠ ) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » الآتى ، وهمز مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق بافتح ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف إليه « مسدها » مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفى سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتى ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن فى موضع الفاعل كالمثال الذى ذكره . ومنه قوله تعالى : ( أو لم يكفهم أنا أنزلنا ) أى : أو لم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت فى موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : ( قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ) أى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما فى هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم : « لا أكلمه ما أن فى السماء نجما » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء فى مكانه ، وبعد « لو » الشرطية فى مذهب الكوفيين ، وذلك كما فى نحو قوله تعالى : ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ) أى لو ثبت صبرهم .

نحو : « يعجبني أنَّكَ قَائِمٌ » أي : قيامُك ، أو مَنْصُوبِهِ ، نحو : « عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » أي : قيامَك ، أو في موضع مجرور حرفٍ ، نحو : « عجبت من أنَّكَ قائم » أي : من قيامِك[1] ، وإنما قال : « لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا » ولم يَقُلْ : « لسد مفرد مسدها » لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم » ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد ؛ لأنها في موضع المفعول الثاني ، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيداً قيامَه »[2] .

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحُها ، بل تُكْسَرُ : وجوباً ، أو جوازاً ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحَدُهما : وجوبُ الكسر ، والثاني : جَوَازُ الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

---

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للمواضع التي يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تقع في موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : ( ومن آياته أنك ترى الأرض ) أي ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثاني : أن تقع في موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول ، وبشرط أن لا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظني أنك مقيم معنا اليوم ، أي ظني إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع في موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) أي مثل نطقكم ؛ فما : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع في موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : ( اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ، وأني فضلتكم على العالمين ) أي : اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم .

الخامس : أن تقع في موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : ( وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ) أي : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به .

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل ، والمفعول الثاني لظن أصله خبر .

فَاكْسِرْ فِي ٱلِٱبْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ(١)

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ   حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ(٢)

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللَّامِ ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى(٣)

---

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فى الابتدا » جار ومجرور متعلق باكسر « وفى بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صله » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتى « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرته » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، زرته : فعل وفاعل ومفعول « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى « زرته »

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة فى محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هى لام الابتداء ، وهى المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقى » مضاف إليه ،

[ فذ كَرَ أنه ] يجبُ الـكَسْرُ فى ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إنَّ » ابتداء ، أى : فى أول الـكلام ، نحو : « إنّ زيداً قَائِمٌ » ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنّكَ فَاضِلٌ عِنْدِى » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندى أنّكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضُهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إنّ » صَدْرَ صلةٍ ، نحو : « جَاءَ الَّذِى إنه قائم » ، ومنه قولُه تعالى : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الـكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : « واللهِ إن زَيْدًا لَقَائِمٌ » وسيأتى الـكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع فى جملة مَحْكِيَّة بالقول ، نحو : « قُلْتُ إنَّ زيداً قائم » [قال تعالى: ( قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ ) ] ؛ فإن لم تُحْكَ به — بل أجرى القولُ مُجْرَى الظن — فتحت، نحو : « أتَقُولُ أن زيداً قائم ؟ » أى : أتظنُّ .

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإنِّى ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّـكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَـكَارِهُونَ ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أَعْطَيَانِى وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاّ وَإنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

---

٩٦ ـ البيت لـكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحـكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِى الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » يجوز أن يكون هنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب « إلا » رواية سيبويه ـ رحمه الله ـ على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبى العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على مايراد من=

السادس : أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلِّق عنها باللام ، نحو : « علمت إنَّ زَيْداً لقائم » وسنبين هذا فى باب « ظَنَّ » فإن لم يكن فى خبرها اللامُ فُتِحَت ، نحو : « علمت أنَّ زيداً قائم » .

هذا ما ذَكرهُ المصنف ، وأورِدَ عليـــه أنه نَقَصَ مَوَاضِـعَ يجب كَسْرُ « إنَّ » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألاَ » الاستفتاحية ، نحو : « ألاَ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، ومنه قولُه تعالى : ( ألاَ إنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ) .

---

= المعنى « حاجزى » أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية . والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئاً « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى » كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢ ) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك » ا هـ .

ومثل هـذا البيت قول الله تعالى : ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق ) فإن فى هـذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثانى : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أُجْلِسُ حَيْثُ إنّ زَيْداً جَالِسٌ » .

الثالث : إذا وقعت فى جملةٍ هى خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إنَّهُ قَائِمٌ » .

ولا يَرِدُ عليه شئٌ من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر فى الابتدا » لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها .

* * *

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي[1]

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إنِّى أحْمَدُ »[2]

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نمى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، وإذا مضاف و « فجاءة » مضاف إليه ، وهى من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على إذا « لا » نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نمى » الآتى « نمى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، و فا مضاف و « الجزا » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجائية ، نحو : « خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ » فمن كَسَرَهَا جعلها جملة ، والتقديرُ : خرجتُ فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْ فَتَحَهَا جعلها مع صلتها مَصْدَراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجائية ، والتقدير « فإذا قِيَامُ زَيْدٍ » أى ففى الحضرة قيامُ زيدٍ ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقديرُ « خرجت فإذا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُود »[1] ، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله :

٩٧ — وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً — كَمَا قِيلَ — سَيِّداً
إِذَا أَنَّهُ عَبْـــدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أهى حرف أم ظرف ؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وان جعلتها مفردا فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة » وهو ابن مالك ـ جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانياً أو مكانيا فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله .

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة — بكسر اللام والزاى — وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضـــع اللـكز ، فأنت إذا تأملت فيه =

. . . . . . . . . . . . . . . .

= ونظرت إلى هذين الموضعين منـه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيداً سيداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف »

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيداً » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيداً » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعوليها فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز فى همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبوديه واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز » اهـ ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه » اهـ .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أنَّ» وكسرها؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً [مستأنَفَةً]، والتقدير: «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمِ» ومن فَتَحَهَا جَعَلَهَا مصدراً مبتدأ، وفى خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ» أى: ففى الحضرة عبوديته، وعلى الثانى: «فإذا عبوديته موجودة».

وكذا يجوز فتحُ «إن» وكَسْرُهَا إذا وقعت جوابَ قسمٍ، وليس فى خبرها اللامُ، نحو: «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُه:

٩٨ — لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

---

= عليه فى تأويل مصدر، ويجوز لك — حينئذ — ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أى فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحها فهى ومدخولها فى تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، والثانى: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك — على هذا — أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر؛ إذ ليس فى الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ — البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن برى: «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصى» البعيد النائى «ذى القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة؛ إذا كان الناس =

. . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يائى وارى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدينن » لحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، لحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعلة تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ « إنَّ » وكَسْرُها بعد القَسَم إذا لم يكن فى خبرها اللامُ ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً ، والفعلُ فيها ملفوظٌ به ، نحو : « حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائمٌ » أو غيرُ ملفوظٍ به ، نحو : « واللهِ إنَّ زيداً قائم » أو اسمية ، نحو : « لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم »(١) .

= يكون جملة . ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجرورا بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام فى خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم ) وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لفى خسر ) .

ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما فى البيت الشاهد السابق ( رقم ٩٨ ) .

ولا خلاف أيضاً فى أنه يجوز فى هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما فى شرح الشاهد السابق .

والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ) .

وفى هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ، والذى حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين فى هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطى فى جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع » اه .

وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهى الصورة التى أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو : « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعْلِ « إنَّ » ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعْل « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف[1] ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي فإِكْرَامُه مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير : « فجزاؤه الإِكرام » .

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) قرىء ( فإنه غفور رحيم ) بالفتح [ والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتحُ ] على جعل أنّ وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو فى المعنى قولٌ وَخَبَرُ « إنَّ » قولٌ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إنى أحمد [ الله ] » فَمَنْ فتح جعل « أنَّ » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ القول حمدُ للهِ » فـ « خير » : مبتدأ ، و« حَمْدُ الله » : خبره، وَمَنْ كَسر جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول : « أولُ قراءتى : ( سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى) » فأولُ : مبتدأ ، و« سبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ فى المعنى ؛

---

(١) نص ابن مالك على أن الكسر فى هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ فى القرآن الكريم بالفتح إلا فى الموضع الذى تقدم فيه أن مفتوحة نحو (كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير) وكالآية التى تلاها الشارح.

فهي مثل « نُطْقِي اللهُ حَسْبِي » وَمَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله : « أولُ ما أقُولُ أنِّي أحْمَدُ اللهَ » وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدّمَ ذِكْرُهُ ، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل ، وعليه جرَى جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، وأبي بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين .

* * *

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ

لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إنِّي لَوَزَرْ[1]

يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر « إنَّ » المكسورة[2] ، نحو : « إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » .

---

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه و يستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي ( وانظر ص ٣٦٨ ) :

الأول : أن يكون مؤخراً عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيداً ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : ( إن ربهم بهم يومئذ لخبير ) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ » .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي ، فإن كان منفياً امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام ؛ فحقُّهَا أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لإنَّ زيداً قائم » لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبر .

ولاتدخل هذه اللامُ على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلاتقول « لَعَلَّ زيداً لَقَائم» وأجاز الكوفيون دخولَهاَ فى خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

---

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيداً لقائم » ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجهه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو « إن زيداً ليقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو « إن زيداً لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءيها نحو « إن زيداً لوجهه حسن» ، وعلى الثانى منهما نحو «إن زيداً وجهه لحسن» ، ودخولها على أول الجزءين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق فى العربية ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان » اهـ كلامه ، ومثله للانبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير » اهـ .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عنده =

. . . . . . . . . . . . . . . . .

= نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : « عميد » من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة .

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة « أكلونى البراغيث » وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « ليلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكننى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه « من حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد » حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة :

أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلمنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن » وإنما هى داخلة على خبر « إن » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبها لعميد » فحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون « ولكن » واثنتان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ فحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة . =

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة ، كما شَذَّ زيادتُهَا فى خبر « أمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالَى ، فقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟
فقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

---

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد ( ١٠٠ ، ١٠١ ) وما تذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلك فى قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَان

١٠٠ — حكى العينى أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان فى التذكرة مهملا أيضاً ، وأنشده ثعلب فى أماليه ، وأنشده أبو على الفارسى ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العينى فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالى » جمع عجلان — كسكران وسكارى — ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراعا » على أنه جمع سريع « كيف سيدكم » روى فى مكانه « كيف صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه ، ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالى » حال « فقالوا » فعل وفاعل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول « قال » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أمسى » فعل ماض =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

---

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهودا » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « لمجهودا » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام فى خبر « زال » — وهو قوله لكالهائم — زيادة شاذة .

وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

* ولكننى من حبها لعميد *

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغانى — إلى عنترة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهرى .

اللغة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية فى الأصل كنية الأتان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بالأتان « شهربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى : ( لجعلنا منكم ملائكة ) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبعيض . =

وأجاز المبرّدُ دخولها فى خبر أنَّ المفتوحة ، وقد قرىء شاذًّا : ( إلاَّ أنَّهُمْ لَيأْكُلُونَ الطَّعَامَ ) بفتح « أنَّ » ، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[1]

= الإعراب : « أم » مبتدأ ، وأم مضاف ، و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهربه » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ . والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز — إلخ . فحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر ( انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم ٥٣ ) .

ومثل هذا البيت قول أبى عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

الشاهد فى قوله : « من حاربته لمحارب » وفى قوله « من سالمته لسعيد » فإن « من » اسم موصول مبتدأ فى الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره فى كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به ليلى مقدم على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم موصول فاعل يلى « قد » حرف تحقيق « نفيا » نفى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة لا : نافية « من الأفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا(١)

إذا كانَ خبرُ « إنّ » مَنْفيًّا لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لمـاَ يَقُومُ » وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَـابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

---

= الأولى «كرضيا» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقع جملته صلة «ما» الثانية.

وتقدير البيت ؛ ولا يلى هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداة نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال ( وانظر ما ذكرناه فى ص ٣٦٢ ) .

(١) «قد» حرف تقليل «يليها» يلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله «ما كرضى» وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلى «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلى ، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه : مضاف إليه «كإن» الكاف جارة لقول محذوف ، إنّ : حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة : اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن فى محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر فى «سما» .

١٠٢ — البيت لأبى حزام - غالب بن الحارث - العكلى .

اللغة : «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : «أعلم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «سواء» معطوف على خبر إن . =

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول « إنَّ زَيْداً لَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائيُّ ، وهشامٌ ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه ، ولا فَرْقَ

---

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ .

وقد اختلف العلماء فى رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام فى خبرها .

قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر » اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك فى لغة البيت .

وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا — كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى .

وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك فى الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للايجاب — على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه » انتهى كلامه .

بين المتصرِّفِ نحو : « إنّ زَيْداً لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشّرّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [ به ] ، نحو : « إنّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ ؛ [ فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل ] .

وإذا كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنفِ [ جوازُ ] دخولِ اللام عليه ؛ فتقول : « إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَإنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلكَ .

فإن قُرِنَ الماضى المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ » .

* * *

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ(١)

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخبَرِ إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إنّ والخبرِ ، نحو : « إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وينبغى أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ اللامِ عليه كما مَثّلْنَا(٢) فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دُخُولها

(١) « وتصحب » الواو عاطفة ، تصحب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللام « الواسط » مفعول به لتصحب « معمول » بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط «واسما» معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماض « قبله » قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر » فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أكان التالى لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [ الخبر ] فعلا ماضياً متصرفاً غير مقرونٍ بـ « قَدْ » لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أَكَلَ » وأجاز ذلك بعضُهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسِطَ » — أي : المتوسِّطَ — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخَّرَ ؛ فلا تقول « إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشْعَرَ قولُه بأنَّ اللام إذا دَخَلَتْ على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لَآكِلٌ » ، وذلك من جهة أنه خَصَّص دُخُولَ اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، وحكى من كلامهم « إنى لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ » .

---

= اسمها كما فى مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا » أم كان التالى لهما معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لفى الدار زيدا جالس » ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر » وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أل فى الخبر للعهد الذكرى ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيما قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا لراكبا حاضر » ولا تقول « إن زيدا لعرقا يتصبب » وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولا مطلقاً ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لركوب الأمير راكب » ولا أن تقول « إن زيداً لتأديباً ضارب ابنه » واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين .

وأشار بقوله : « والفَصْل[1] » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْلِ ، نحو : « إنّ زَيْداً لَهُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : ( إنّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ) فـ « هذا » اسم « إنّ » ، و « هو » ضمير الفَصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و « القَصَصُ » خبر « إنّ » .

وسمى ضمير الفَصْل لأنه يَفصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحْتَمَلَ أن يكون « القائم » صفةً لزيدٍ ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشَرْطُ ضميرِ الفَصْلِ أن يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر[2] ، نحو : « زَيْدٌ هو القائم » أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر ، نحو : « إنّ زَيْداً لهو القائم » .

---

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » كما قال الناظم « والفصل » والكوفيون يسمونه « عمادا » ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذى قبله أم محل الاسم الذى بعده ؟ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ومن النحاة من قال ، هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو فى محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفى محل نصب إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو فى محل رفع فى المثالين الأول والثالث ، وفى محل نصب فى نحو قوله تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) .

(٢) يشترط فى ضمير الفصل ـ بقطع النظر عن كونه بين معمولى إن ـ أربعة شروط ؛ الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط .

=

وأشار بقوله : « وأسماً حَلَّ قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخَّر عن الخبر ، نحو : « إنَّ فى الدار لَزَيْداً » قال الله تعالى : ( وَإنَّ لَكَ لأجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ ) .

وكلامُهُ يُشْعِرُ [ أيضاً ] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم » ، ولا « إن لَفِى الدّارِ لَزَيْداً » .

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ — فى قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسِّطِ بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على مَنْعِ دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكبٌ » .

* * *

وَوَصْلُ « مَا » بِذِى الْحُرُوفِ مُبْطِلُ
إعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَــقَّى الْعَمَلُ(١)

— الشرط الثانى : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق » أو أولها معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة فى عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما فى هذه الأمثلة ,

الشرط الرابع : أن يطابق ماقبله فى الغيبة أو الحضور، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) فأنت للخطاب ، وهو فى الخطاب وفى الإفراد كما قبله ، ونحو ( وإنا لنحن الصافون ) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « بذى » جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل » خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبقى » فعل مضارع مبنى للمجهول « العمل » نائب فاعل يبقى .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولة بإنّ وأخواتها كَفّتْهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ [ والإهمال ] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نَصْبُ « زَيْد » وكذلك أن [ وكَأَنّ ] ولكنّ ولعلّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زَيْداً قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أنّ « ما » إن اتصلت بهذه الأحْرُفِ كَفّتْهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعَةٍ من النحويين[1] [ كالزجاجى ، وابن السراج ] ، وحكى الأخفش

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : ( قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ) وقوله سبحانه : ( كأنما يساقون إلى الموت ) ونحو قول امرىء القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْد مُؤَثّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثّلَ أَمْثَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أَعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ... أضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

وتسمى «ما» هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « ليت » بالجمل الاسمية ، بل هى باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، فعلة إبطالها إعمال غير ليت أنها أزالت السبب الذى من أجله عملت ، وعلة بقاء ليت على الإعمال أن « ما » لم تزل السبب الذى من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

قَالت ألاَ لَيْتَمَا هذَا الحَمَامَ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعه ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت .

وذهب الزجاج فى كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى =

والكسائى « إنما زيداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمرادُ من الموصولة التى بمعنى « الذى » ، نحو : « إنّ ما عِنْدَكَ حَسَنٌ » [ أى : إن الذى عندك حَسَنٌ ] ، والتى هى مُقَدَّرَة بالمصدر ، نحو : « إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ .

* * *

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى
مَنْصُوبِ « إنّ » ، بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ[1]

أى : إذا أُتِىَ بعد اسم « إنَّ » وخبرِها بعاطفٍ جاز فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهما : النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو : « إنّ زيداً قائمٌ وعمراً »

= الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكراً جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما » اهـ ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيده ظاهر كلام الناظم .

(١) « وجائز » خبر مقدم « رفعك » رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفا » مفعول به للمصدر « على منصوب » جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكملا » تستكمل : فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى إن ، و « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثانى : الرفع نحو : « إن زيداً قائم وعمرو » واختُلِفَ فيه[1] ؛ فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسمِ « إنَّ » فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ ظاهرُ ] كلامِ المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إنَّ » — أى قبل أن تأخذ خبرَهَا — تعيَّن النصبُ عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان ، وإنَّكَ وزيداً ذاهبان ، وأجاز بعضُهم الرَّفْعَ .

---

(١) مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — فى جملة صالحة من الشعر ، وفى بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوقاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمى :

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ     فَإِنِّى وَقَيَّـارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلَىَّ هَـلْ طِبٌّ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا     ـ وَإِن لَّمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ !

وقد ورد فى القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ، الأولى قوله تعالى : ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله وملائكته يصلون ) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر فى اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَـكِنَّ وَأَنّْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّْ[(١)]

حُكْمُ « أنَّ » المفتوحة و « لـكنَّ » فى العطف على اسمهما حكم « إنَّ » المـكسورة ؛ فتقول : « علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائماً ، لـكنَّ عمراً منطلق وخالداً » بنصب خالد ورفعه ، و « ما زيد قائماً لـكن عمراً وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « ليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ » فلا يجوز معها إلا النصبُ . [ سواء تَقَدَّمَ المعطوفُ ، أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ليت زيداً وعمراً قائمان ، وليت زيداً قائم وعمراً » بنصب « عمرو » فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كأنّ ؛ ولعل » ؛ وأجاز الفرَّاء الرفْعَ فيه — متقدماً ومتأخراً — مع الأحْرُفِ الثلاثة .

* * *

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ[(٢)]

---

(١) « وألحقت » الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بإن » جار ومجرور متعلق بألحق « لـكن» قصد لفظه : نائب فاعل لألحق « وأن » معطوف على لـكن « من دون » جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً ، ودون مضاف و « ليت » قصد لفظه : مضاف إليه « ولعل ، وكأن » معطوفان على ليت .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « إن » نائب فاعل خفف « فقل » الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف « العمل » فاعل لقل « وتلزم » فعل مضارع « اللام » فاعل تلزم « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تهمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أن المخففة ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمتها اللام .

وَرُبَّمَا اُسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا[1]

إذا خُفِّفت « إنَّ » فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُهَا ؛ فتقول : « إنْ زَيْدٌ لَقَائم » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين « إنِ » النافيةِ ، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول : « إنْ زَيْداً قائم » وحَكَى الإعمالَ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى[2] ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [ لأنها لا تلتبس — والحالَةُ هذهِ —

---

(١) « وربما » الواو عاطفة ، رب: حرف تقليل ، وما : كافة « استغنى » فعل ماض مبنى للمجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن فى حالة إهمالها « إن » شرطية « بدا » فعل ماض فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل فى المعنى؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أراده » أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «معتمداً» حال من الضمير المستتر فى « أراد » .

(٢) على الإعمال فى حال التخفيف ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بسكون نون « إن » وتخفيف ميم « لما » ، وفى هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إن » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية ] لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفَعُ الخبر ، وإنما تلتبس بإنِ النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ [ بها ] فإن ظَهَرَ المقصود [ بها ] فقد يُسْتَغْنَى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

---

= ابن هشام عن هذا فى كتابه المغنى بأن صلة الموصول فى الحقيقة هى جملة جواب القسم لا جملة القسم ، وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن « إن » مؤكدة مخففة « كلا » اسم إن « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه فى محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته « أبو نفر » ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه فى بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباة الضيم » يروى فى مكانه « أنا ابن أباة الضيم » وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أباة » خبر المبتدأ ، وأباة مضاف ، و « الضيم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » المخففة وأهملت . =

التقدير : وإنْ مالكٌ لـكانت ، فَحُذِفَتِ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إنْ بَدَا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أُدخلت للفَرْقِ بين « إنِ » النافية و « إنِ » المخففة من الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأَخْضَر ؛ وهي قولُه صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فمن جَعَلها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسْرَ « إنْ » ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى — اجْتُلِبَتْ للفرق — فَتَحَ أنْ ، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليٍّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصَّغِير ، وبين أبي عليّ الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وان مالك كانت — إلخ » ، حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر « إن » المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ  لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت «إن» في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .

وبه قال ابن أبى العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هى لام الابتداء أُدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر (١) .

* * *

وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِى مُوصَلاَ (٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل فى باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت فى شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن » النافية والمخففة من الثقيلة تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما فى قول عاتكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه :

شَلَّتْ يَمِينكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريباً جداً :

وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : ( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ) ، فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فمذهب أبى على الفارسى الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية « تلفيه » تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء فى « تلفيه » السابق « بإن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلا » الآتى « ذى » نعت لإن « موصلا » مفعول ثان لتلفى .

إذا خُفِّفَتْ « إنَّ » فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) ويقلّ أنْ يليها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قولُ بعض العرب : « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » وقولهم : « إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً » وأجاز الأخفش « إنْ قَامَ لأنَا(١) » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

* * *

---

(١) ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو ( وإن كانت لكبيرة ) ونحو ( إن كدت لتردين ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعا ناسخا ، نحو ( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ) ، ونحو ( وإن نظنك لمن الكاذبين ) والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة « إن قتلت لمسلما » ، والرابعة : أن يكون الفعل مضارعا غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه » وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

٢٠٤ — البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت — بكسر العين التي هي اللام الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول ، وذلك خطأ ، « حلت » أي نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ[1]

إذا خُفِّفت أنَّ [ المفتوحة ] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمُهَا إلا ضميرَ الشأنِ محذوفاً[2] ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِم » فـ « أَنْ » مُخَفَّفَة من الثقيلة ، واسْمُهَا ضميرُ الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير : [ « أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِم » جملة فى موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير ] « عَلِمتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِم » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

---

= الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و «المتعمد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) «وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النحاة هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيبويه — رحمه الله — فى قوله تعالى : ( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

* * *

---

١٠٥ — البيت مما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء فى « سألتنى » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعيلا بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذى سهل ذلك فيه أنه أشبه فى اللفظ فعيلا بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذى هو ضده فى المعنى ؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه .

المعنى : لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه فى يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « فى يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتنى » الآتى ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق: مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أبخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذى جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وأن يكون خبرها جملة ، =

وَإِنْ يَكُنْ فِعلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاَ(١)
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَو تَنْفِيسٍ ، أَوْلَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ(٢)

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفا - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما فى هذا الشاهد ، فإنه لا يجب فى الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما فى البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، فى قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثى فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

ألا ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها فى المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » وخبرها فى المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الثمالا » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلا » خبر يكن « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعا » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره فى محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « ممتنعاً » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة فى جواب الشرط الواقع فى أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو » كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه : مضاف إليه .

إذا وقع خبرَ « أنِ » المخففة جملةً اسمية لم يحتجْ إلى فاصِلٍ ؛ فتقول : « علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم » من غير حرفٍ فاصِلٍ بين « أنْ » وخبرِهَا ، إلا إذا قُصِدَ النفى ؛ فيفصل بينهما بحرف [ النفى ] كقوله تعالى : ( وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْـتُمْ مُسْلِمُونَ ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرِّفًا ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلا ما سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْـتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وإن كان متصرفًا ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أولا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : ( والخامسةَ أن غَضِبَ اللهُ عليها ) فى قراءة مَنْ قرأ ( غَضِبَ ) بصيغة الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصلُ وتركه[1] والأحْسَنُ الفَصْلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

---

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبيانى :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ ... وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

أَكَبَّ على فَأْسٍ يُحِدُّ غُرابَهَا ... مُذَكَّرَةٍ مِنَ المَعَاوِلِ بَاتِرَهْ

فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى .

وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : ( وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ) .

الثانى : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ) ومثالُ « سَوْفَ » قولُ الشاعر :

١٠٦ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

---

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء المتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .

ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟ !

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو على الفارسى وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، والبيت من الكامل ، وقد وهم العينى رحمه الله فى زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم » مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من ينفع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدرا » قدر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتى » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ، وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) . وقوله تعالى : ( أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ) وقوله تعالى : ( أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) .

الرابع : « لو » — وقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فاصلةً من النحويين — ومنه قوله تعالى : ( وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطَّرِيقَة ) وقوله : ( أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ )(١) .

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قولُه :

١٠٧ — عَلِمُوا أَن يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

---

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .

١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و «سؤل» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف ، وفى الخبر الذى هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنبارى الذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التى ذكرها الشارح المتفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » فى هذا البيت =

وقوله تعالى : ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ) فى قراءة مَنْ رفع ( يتم ) فى قولٍ ، والقولُ الثانى : أن « أنْ » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هى الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع ( يتمُّ ) بعدهُ شذوذاً(١) .

* * *

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضاً فَنُوِى مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِى(٢)

---

= مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هى المصدرية التى تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه فى هذا البيت كما لم تنصبه فى قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاء وَيْحَكُما مِنِّى السَّلاَمَ ، وَأَنْ لاَتُشْعِرَا أَحَدَا

وكما لم تنصبه فى قوله تعالى : ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) فى قراءة من قرأ برفع « يتم » وكما لم تنصبه فى حديث البخارى عن عائشة رضى الله تعالى : ( ٦/١٢٠ الطبعة السلطانية ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » . إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » فى البيت الشاهد مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين فى بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهملون « أن » المصدرية كما أن عامة العرب يهملون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكنا قد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « كأن » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبنى للمجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتا » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إذا خُففت « كأنّ » نُوِيَ اسمُها ، وأخبر عنها بجملة اسمية[١] ، نحو : « كأنْ زَيْدٌ قائمٌ » أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ « لم[٢] » كقوله تعالى : ( كأنْ لَمْ تَغْنَ بِالأمْسِ ) أو مُصَدَّرَة بـ « قدْ » كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنْ قَدِ [٢][٣]

---

= على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله « روى » الآتى ، و « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « روى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجىء خبر « كأن » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ( ش ١٠٨ ) فى رواية أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٍ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كأن » المخففة فعلية ، فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغة الذى أنشده الشارح ( رقم ٢ ) ، وكقول الآخر :

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفى اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء :

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

وكقول شاعر من غطفان ( انظره فى معجم البلدان ٦/١٨ ) .

كَأَنْ لَمْ يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهِدَمْلَةِ عَامِرُ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله « وكأن قد » حيث خففت « كأن » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه ( أى الحال والشأن ) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا » .

أى : « وكأنْ قَدْ زَالَتْ » فاسْمُ « كأنْ » فى هذه الأمثلة محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشأنِ ، والتقدير « كأنهُ زَيْدٌ قائمٌ ، وكأنهُ لم تَغْنَ بالأمس ، وكأنهُ قَدْ زَالَتْ » . والجملة التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنُوِى مَنْصُوبُهَا » وأشارَ بقوله : « وثابتاً أيضاً رُوِى » إلى أنه قد رُوِىَ إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قولُه :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

---

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الأبيات التى استشهد بها سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) ولم ينسبوها .

اللغة : « وصدر » قد روى سيبويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره فى مكانها « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « ثدييه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثديى صاحبه ، فحذف المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضىء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من التثنية كما حذفت فى تثنية « خصية ، وألية » فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا . وليس هذا الكلام بشىء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبى :

وَصَدْراً مِثْلَ حُقِّ العاج رَخْصاً حَصَاناً مِنْ أَكُفِّ اللامِسِينا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثرون على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخففة من الثقيلة « ثدييه » ثديى : اسمها ، وثديى مضاف والضمير مضاف إليه =

فـ « ثَدْيَيْهِ » اسمُ كأنْ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كأنْ ، وروى « كأنْ ثدياه حُقّانِ » فيكون اسم « كأنْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنْهُ ثَدْيَاه حُقّان » و « ثَدْيَاهُ حُقّانِ » : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأنْ ، ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسمَ « كأنْ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى الأحوال كلها .

* * *

= « حقان » خبر كأن ، ومن روى « ثدياه حقان » وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقة سبقت قريباً ( ص٣٩٠ ) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — ثدياه حقان ، وجملة كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح ـ رحمه الله ! ـ الروايتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدييه حقان » حيث روى بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كأن » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازه الشارح على رواية « كأن ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كأن — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

---

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها دانى الثمرات قريب الجنى ، إنه ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

# فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل »


| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٣ | مقدمة الطبعة الثانية |
| ٥ | مقدمة الطبعة الأولى |
| ١٠ | خطبة الناظم ، وإعرابها الـكلام وما يتألف منه |
| ١٤ | تعريف الـكلام اصطلاحاً |
| — | ما يصح أن يتركب الـكلام منه |
| ١٥ | الـكلم وأنواعه |
| ١٦ | القول ، والنسبة بينه وبين غيره |
| — | قد يقصد بالـكلمة الـكلام |
| — | علامات الاسم |
| ٢٢ | علامات الفعل |
| ٢٣ | يمتاز الحرف بعـدم قبوله علامات النوعين |
| ٢٤ | الفعل ثلاثة أنواع ، وعلامة كل نوع |
| ٢٥ | إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهى اسم فعل |
| | المبنى والمعرب |
| ٢٨ | الاسم ضربان : معرب ، ومبنى ، وبيان كل منهما |
| ٣٠ | أنواع شبه الحرف أربعة |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٣٥ | المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل |
| ٣٦ | المعرب والمبنى من الأفعال |
| ٤٠ | الحروف كلها مبنية |
| — | الأصل فى البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير ساكن |
| ٤١ | أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترك فيه النوعان |
| ٤٣ | إعراب الأسماء الستة ، وما فيها من اللغات |
| ٥٢ | شروط إعراب الأسمـــاء الستة بالحروف |
| ٥٥ | إعراب المثنى ، وما يلحق به |
| ٥٩ | إعراب جمع المذكر السالم ، وما يلحق به |
| ٦٦ | لغات العرب فى نون جمع المذكر السالم ، ونون المثنى |
| ٧٣ | إعراب جمع المؤنث السالم ، وما يلحق به |
| ٧٧ | إعراب الاسم الذى لا ينصرف |
| ٧٨ | إعراب الأفعال الخمسة |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٨٠ | إعراب المعتل من الأسماء |
| ٨٣ | بيان المعتل من الأفعال |
| ٨٤ | إعراب المعتل من الأفعال |
| | النكرة والمعرفة |
| ٨٦ | معنى النكرة |
| ٨٧ | معنى المعرفة ، وأنواعها |
| ٨٨ | الضمير ، ومعناه |
| ٨٩ | ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل |
| ٩٢ | المضمرات كلها مبنية |
| ٩٤ | ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع |
| ٩٥ | ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز |
| ٩٧ | ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب |
| ٩٩ | لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل |
| ١٠٢ | المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله |
| ١٠٨ | تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل |
| ١١٠ | نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف |
| ١٠٥ | نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لدن وقد |
| | العلم |
| ١١٨ | معنى العلم |
| ١١٩ | ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب |
| — | إذا اجتمع الاسم واللقب فما وجوه الإعراب التي تجوز فيهما ؟ |
| ١٢٤ | ينقسم العلم إلى منقول ومرتجل |
| ١٢٦ | ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي |
| ١٢٧ | علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص |
| | اسم الإشارة |
| ١٣٠ | ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً |
| ١٣١ | ما يشار به إلى المثنى |
| — | ما يشار به إلى الجمع |
| ١٣٣ | مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة |
| ١٣٦ | الإشارة إلى المكان |
| | الموصول |
| ١٣٩ | الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي |
| — | الموصولات الحرفية ، وما يوصل به كل منها |
| ١٤٦ | الموصول الاسمي العام |
| ١٥٢ | كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد |
| ١٥٣ | لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها |
| ١٥٤ | شروط الجملة التي تقع صلة |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ١٥٥ | ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صلة |
| — | يشترط فى صلة « أل » أن تكون صفة صريحة |
| ١٦٠ | « أى » الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟ |
| ١٦٣ | بعض العرب يعرب « أيا » الموصولة فى كل حال |
| ١٦٥ | تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا |
| ١٦٦ | هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع بعد « لاسيا » |
| ١٦٩ | الكلام على حذف العائد المنصوب |
| ١٧٢ | الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه |
| | المعرف بأداة التعريف |
| ١٧٧ | حرف التعريف هو « أل » برمتها ، أو اللام وحدها ؟ |
| ١٧٨ | المعانى التى ترد لها « أل » ثلاثة |
| — | تزاد « أل » زيادة لازمة ، أو اضطراراً |
| ١٨٣ | تدخل « أل » على بعض الأعلام للمح الأصل |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ١٨٥ | قد يصير الاسم المقترن بأل أو المضاف علماً بالغلبة |
| | الابتـــداء |
| ١٨٨ | المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر |
| ١٩٦ | أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال |
| ٢٠٠ | الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلك |
| ٢٠١ | تعريف الخبر |
| ٢٠٢ | الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين |
| ٢٠٥ | الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق |
| ٢٠٦ | إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً |
| ٢٠٩ | يجىء الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً |
| ٢١٣ | ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جثة إلا إن أفاد |
| ٢١٥ | لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ |
| ٢٢٧ | الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه |
| ٢٢٨ | هقف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم فى ذلك |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٢٣١ | المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر |
| ٢٣٩ | المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر |
| ٢٤٣ | يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل |
| ٢٤٨ | المواضع التى يجب فيها حذف الخبر |
| ٢٥٤ | المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ |
| ٢٥٦ | قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد |
| | كان وأخواتها |
| ٢٦١ | عمل هذه الأفعال ، وألفاظها |
| ٢٦٢ | ه قف على اختلاف العلماء فى «ليس» أحرف هو أم فعل؟ |
| ٢٦٣ | بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط |
| ٢٦٨ | معانى هذه الألفاظ |
| ٢٦٨ | غير الماضى منها يعمل عمل الماضى ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف |
| ٢٧١ | يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم فى ليس ، ولابن معط فى دام |
| ٢٧٥ | تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية |
| ٢٧٦ | تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفى |
| ٢٧٧ | يختار امتناع تقديم الخبر على ليس |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٢٧٩ | من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً |
| ٢٧٩ | لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جارا ومجروراً |
| ٢٨٠ | إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله |
| ٢٨٨ | تأتى «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها |
| ٢٩٣ | تحذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها |
| ٢٩٨ | قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك |
| | الحروف المشبهة بليس |
| | ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس |
| ٣٠١ | الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة |
| ٣٠٧ | حكم المعطوف على خبر «ما» النافية |
| ٣٠٨ | زيادة الباء فى خبر «ما» و«ليس» وغيرهما |
| ٣١١ | الحرف الثانى «لا» وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة |
| ٣١٧ | الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاة فى إعماله |

| ص | الموضوع |
| --- | --- |
| ٣١٩ | الحرف الرابع « لات » وإعماله هو مذهب الجمهور |
| | **أفعال المقاربة** |
| ٣٢٢ | أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا « عسى » فقيل : فعل ، وقيل : حرف |
| ٣٢٣ | أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام |
| — | عملها ، وبيان ما يشترط فى خبرها |
| ٣٢٦ | الأكثر فى خبر « عسى » أن يقترن بأن المصدرية ، ويقل تجرده منها |
| ٣٢٩ | و « كاد » على عكس ذلك |
| ٣٣١ | يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن |
| ٣٣٢ | يكثر اقتران خبر « أوشك » بأن |
| ٣٣٤ | مما يكثر تجرد خبره من أن « كرب » |
| ٣٣٧ | يمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن |
| ٣٣٨ | أكثر أفعال هذا الباب لايتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد |
| ٣٤٠ | حكى بعض العلماء مجىء المضارع من عسى ، ومن طفق ، ومن جعل |
| ٣٤١ | اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامة ، كما جاز استعمالها ناقصة |

| ص | الموضوع |
| --- | --- |
| ٣٤٢ | إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل « عسى » ضمير ذلك الاسم |
| ٣٤٣ | إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز فى سينها الفتح والكسر |
| | **إن وأخواتها** |
| ٣٤٥ | هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة |
| ٣٤٦ | معانى هذه الأحرف |
| — | عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاة فى عملها فى الخبر |
| ٣٤٨ | لايجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً |
| ٣٤٩ | لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً |
| ٣٥٠ | همزة « إن » لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجوازهما |
| ٣٥٠ | المواضع التى يجب فيها فتح همز إن |
| ٣٥٢ | المواضع التى يجب فيها كسر همزة إن |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٣٥٥ | المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن وفتحها |
| ٣٦٢ | متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟ |
| ٣٧٠ | تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط |
| ٣٧٣ | تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقى معها العمل |
| ٣٧٥ | العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه |
| ٣٧٧ | تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام |
| ٣٨٣ | تخفف أن المفتوحه فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة |
| ٣٨٩ | تخفف « كأن » فيحذف اسمها ، وربما ذكر |


تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولا وآخرا
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه

# شرح ابن عقيل

## قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
## العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيـــة

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

---

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

---

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

---

وجميع حق الطبع محفوظ له

---

## الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

---

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

مقدمة الطبعة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجَميلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دِينَهُ المرضيَّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة ( الألفية ) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القرَّأَة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءَهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْدِ ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطِها ، أو ما أشْبَهَ ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

## لا التى لِنَفْىِ الجِنْسِ

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فى نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جاءتْكَ أو مُكَرَّرَهْ(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى « لا » التى لنَفْى الجنس ، والمرادُ بها « لا » التى قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفى للجنس كلّه .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التى يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : « لاَ رَجُلٌ قَائماً » ؛ فإنها ليست نَصًّا فى نَفْى الجنسِ ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ، فَبِتَقدير إرادة نفى الجنس لايجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان » وبتقدير إرادة نفى الواحد يجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهى لنفى الجنس ليس إلا ؛ فلا يجوز « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهى تعمل عمل « إنَّ » ؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولافَرْقَ فى هذا العمل بين المفردَة — وهى التى لم تتكرر — نحو : « لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ »(٢) .

---

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى ، وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل « فى نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر فى « جاءتك » الآتى «جاءتك» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[1] ؛ فلا تعمل فى المعرفة ، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها[2] ويدلُّ على أنه مُعامل مُعامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها » ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَهْ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[3]

---

(١) الشروط التى يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن ستة ، وهى : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون النفى نصاً فى ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها فى نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شىء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار فى صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبى حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبى حسن لها . ومثل كلمة متوغلة فى الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفى المثل كناية عن نفى وجود أبى الحسن نفسه .

والثانى : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم فى باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهى فى الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهى فى البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهى فى الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافا » مفعول به لانصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً : كَلاَ
حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اُجْعَلاَ(١)

مَرْفُوعاً ، أَوْ مَنْصُوباً ، أَوْ مُرَكَّباً ،
وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبَا(٢)

= و « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه . والكاف حرف خطاب « الخبر » مفعول به لا ذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر فى « اذكر » ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا » حال من الضمير المستتر فى « ركب » ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة » اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثانى » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتى « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا » مفعول ثان لا جعل فى البيت السابق « أو منصوبا » أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعا » السابق « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولا » مفعول به لرفعت « لا » ناهية « تنصبا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [ هذه ] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [ نحو : « لا غُلاَمَ رَجُلٍ حاضِرٌ » ] . الحال الثانى : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابها له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إمَّا بعملٍ ، نحو : « لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهر ، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإما بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلاً ، ومَمْطولا ، أى : ممدوداً . وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركُّبِهِ مع « لا » وصيرورته معها كالشىء الواحد ؛ فهو معها كخَمْسَةَ عَشَرَ ، ولكنْ محلُّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله » والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [ لتركيبِهِ ] معها .

وذهب الكوفيون والزَّجَّاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان[1] .

---

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم المشبه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم : مبنىٌّ على ما كان ينصب به ـ وهو الكسر ـ فتقول : « لا مُسْلِمَاتِ لك » بكسر التاء ، ومنه قولُهُ :

١٠٩ — إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

= بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما — وهو وجه عقلى — أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى — وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد — أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ — البيت لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وذلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلَّى حَثِيثاً ، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً » محمودا « التعاجيب » جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل ، وهو المعبر عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر الذى يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب — وهو الذى ابيض شعره ، ويروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الذى مَجْدٌ ... إلخ *

=

وأجاز بعضُهم الفتحَ ، نحو : « لا مسلمات لك »[1] .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » — سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعةٍ [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف فى رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمَهَا المفردَ فى موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة إلا فى الاسم ، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة فى الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به .

وأشار بقوله : « والثانى اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسمِ الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ » يجوز فيهما خمسةُ أَوْجُهٍ ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبْنَى مع « لا » على الفتح ، أو يُنْصَب ، أو يُرْفَع .

فإن بنى معها على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [ لا ] الثانية عاملةً عملَ إنَّ ، نَحْوُ : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا باللهِ »(١) .

---

= من كلام ابن الأنبارى أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازنى ومن معه ؛ ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير فى قوله سبحانه : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » فى المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه فى شرح الشاهد رقم ٣٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١٠ — لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً أَتّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

---

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَالثَّوْبِ إذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لاصُلْحَ بَيْنِى — فَاعْلَمُوهُ — وَلاَ بَيْنَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى
سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتِى رَاشِداً وَصِنْوِى قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قمر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . =

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوْجُهٍ ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة ، الثانى : أن تكون « لا » الثانيةُ عملت عَمَلَ « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للاعمال فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١١ — هذَا — لَعمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إنْ كَانَ ذَاكَ — وَلاَ أَبُ

---

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت اختلافا كثيرا ، فقيل: هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

=

. . . . . . . . . . . .

---

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت . وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء . وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا . والتقدير : لعمركم قسمى . وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . وقيل : الباء زائدة . وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلا ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بِأَىِّ بَلاَءٍ يا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى ، لاَ يَدَيْنِ وَلا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبى :

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز فى المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه جاز فى الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةَ ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ » ومنه قولُه :

١١٢ — فَلَا لَغْوٌ وَلا تأْثِيمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

---

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلا حَيْنٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ

وفيها لَحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

اللغة : « لغو » أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته — بتشديد الثاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل [illegible] ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو [illegible] هو المذكور بعد ، وخبر =

والثانى : الرفع ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ(١) » .

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [ محل ] اسم « لا » و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقطُ النَّصْبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا » .

* * *

ومُفْرَداً نَعتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ ، أوِ انْصِبَنْ ، أوِ ارْفَعْ ، تَعْدِلِ(٢)

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه فى إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضمة الظاهرة وبفتح « أرض » والقول فيهما كالقول فى « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) برفع الثلاثة فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى :

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةٌ لِيَ فى هذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله :

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ وَلاَ نَدِيمٌ وَلاَ كَأسٌ وَلاَ سَكَنُ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولا مقدما تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ « لا » مبنيًّا ، ونُعِتَ بمفرد يليه — أى لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل — جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركُّبِهِ مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثانى : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .

الثالث : الرَّفْعُ ، مراعاةً لمحل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ، نحو : «لا رَجُلَ ظريفٌ » .

* * *

وَغَيْرَ مَا يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ(١)

= الآتية ، ويكون «نعتاً» بدلا منه ، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالا من نعتاً ، وجاز مجىء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصبن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبن » الآتى ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تقدَّمَ فى البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووليَهُ النعتُ ، جاز فى النعت ثلاثة أوْجُهٍ ، وذكر فى هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِل بينهما بفاصل ، لم يجز بناءُ النعت ؛ فلا تقول « لا رجلَ فيها ظريفَ » ببناء ظريف ، بل يتعين رَفْعُهُ ، نحو : « لا رجلَ فيها ظريفٌ » أو نصبه ، نحو : « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو : « لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً » ولا فرق — فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفَصْلِ — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها ، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ » .

وحاصِلُ ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفْصَلْ بينهما ، جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

* * *

---

= ناهية « تبن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « لا » نصب « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ » أحْكُماَ
لَهُ بِماَ لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى[(١)]

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطِفَ على اسم « لا » نكرةٌ مفردة ، وتكررت « لا » يجوز فى المعطوف ثَلاَثَةُ أوْجُهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : « لاَ رَجُلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ » وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم [ فى البيت الذى قبله ] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب[(٢)] ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛ فتقول : « لا رَجُلَ

---

(١) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتكرر » فعل مضارع مجزوم بلم « لا » قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط « احكما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، بما » جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول « للنعت » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى « ذى » نعت للنعت ، وذى مضاف ، و « الفصل » مضاف إليه « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بنى عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فَلاَ أبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأزَّرَا

فأنت تراه قد عطف « ابنا » على اسم لا الذى هو « أب » وأتى بالمعطوف =

وامرأةٌ ، وامرأةً » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفشُ « لا رَجُلَ وامرأةَ » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأةَ » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواء تكررت « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ » أو لم تتكرر ، نحو : « لاَ رَجُلَ وَغُلاَمَ امْرَأَةٍ » [١] .

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

* * *

وَأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ [٢]

---

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعاً بالعطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها، وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى ، لأن ألفاظه معارف ، واسم «لا» نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف فى باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائرِ الأحكام التى سبق ذِكْرُهَا ؛ فتقول : « ألا رَجُلَ قَائِمٌ ، وألا غُلامَ رَجُلٍ قَائِمٌ ، وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المعطوف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها .

هكذا أطْلَقَ المصنفُ — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفى كل ذلك تفصيل .

وهو : أنه إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفى ؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره من أحكام العطفِ ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخ قولُكَ : « ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ ؟ » ومنه قولُه :

١١٣ — ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟

---

= اسم موصول : مفعول ثان لأعط ، تستحق ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » ، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذى كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين .

اللغة : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب الفتاء ودواعى الصبوة : =

ومثالُ الاستفهام عن النفى قولُكَ : « ألا رجُلَ قائم ؟ » ومنه قولُه :

١١٤ — ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد ؟
إذَا أُلاَقِى الّذِى لاقَاهُ أمْثَالِى

---

= المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلنته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟!

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعله ماض ، والتاء تاء التأنيث « شبيبته » شبيبة : فاعل ولت ، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لامحل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شبيبة « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ويروى فى صدره اسمها هكذا :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ *

اللغة : « اصطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعرى — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت — أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنّي : فمذهبُ المازنيِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكامِ، وعليه يَتَمَشَّى إطْلاَقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها فى الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم : « ألاَ ماءَ ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَـيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

* * *

= « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول : مفعول به لألاقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله « أمثالى » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم — إلى قائل معين .

اللغة : « ولى » أدبر ، وذهب « فيرأب » يجبر ويصلح « أثأت » فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ(١)

---

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

( يغير — بفتح ياء المضارعة — بمعنى يمير : أى يمون الناس ) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت » أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائِم ؟ فتقول : «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الخبرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرف ولا جار ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل فى الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله » وقول الشاعر :

١١٦ — * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

---

١١٦ — نسب الزمخشرى فى المفصل ( ١/٨٩ بتحقيقنا ) هذا الشاهد لحاتم الطائى ، ونسبه الجرمى — مع صدره — لأبى ذؤيب الهذلى ، والصواب أنه — كما قال الأعلم — لرجل جاهلى من بنى النبيت بن قاسط ( وصوابه ابن مالك ) — وهو حى من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فآثرت حاتماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا اللقَاحُ غَدَتْ مُلْـقًى أَصِرَّتُهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأشمونى — يجعل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد :

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِى عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِى الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِى الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم .

* * *

---

= إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجدب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت مابين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح «ملقى» خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل لملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلم الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه . =

. . . . . . . . . . . .

قال الأعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع . ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اهـ .

وقال الزمخشرى : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ .

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا . والله يرشدك ويبصرك .

## ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا[١]

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدّْ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[٢]

وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، والَّتِي كَصَيَّرَا أيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرَا[٣]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحَدُهما : أفعالُ القلوب ، والثانى : أفعالُ التَّحْوِيل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المصنفُ منها خمسةً : رأى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمْ ، والثانى منهما :

---

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزءى » مفعول به لا نصب ، وجزءى مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعنى «خال ، علمت ، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل » معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بعاطف محذوف من الثانى « والتى » اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لا نصب « وخبراً » معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدا .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبْ .

فمثالُ رَأَى قولُ الشاعر :

١١٧ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْء      مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُـــودَا

فاستعمل « رَأَى » فيه لليقين ، وقد تستعمل « رَأَى » بمعنى « ظَنَّ »(١) .

كقوله تعالى : ( إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ) أي : يَظُنُّونَه .

---

١١٧ — البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنودا » قد لفق الشارح العلامة ـ تبعاً لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى « وأكثرها عديدا » والثانية رواها أبو حاتم . وهى « وأكثره جنوداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه ـ وتسمى الحلمية ـ وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : « رأيت الكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رئته ، تقول « رأيت محمدا » =

ومثالُ « علم » « عَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

---

= تريد ضربته فأصبت رئته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين ففى قوله « رأى الناس خوارج » هكذا قيل . ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تق مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً ـ بوزن وعد يعد وعدا ـ ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : ( فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ) .

الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك ، بى » كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانى قوله «الباذل» ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثالُ « وَجَدَ » قولُه تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) .

ومثالُ « دَرَى » قولُه :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= والذى يدل على أن « علم » فى هـذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ، فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن . ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : ( فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ) .

وهى ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم ـ أى مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلا .

١١٩ ـــ وهذا الشاهد ـ أيضاً ـ لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول ـ من درى ـ إذا علم « فاغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف [illegible] ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط [illegible] ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

ومثالُ « تَعَلَّمْ » — وهى التى بمعنى اعْلَمْ(١) — قولُه :

١٢٠ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

= تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : ( ولا أدراكم به ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احترز بقوله « وهى التى بمعنى اعلم » عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ؛ لكى تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجحانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْداً أخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي
لِيَ اسْمٌ ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعموليها ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المرى :

تَعَلَّمْ — أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! — أَنِّىَ فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما فى بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة : « دعانى الغوانى » الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمكان » أى أقام به ، ويروى : « دعانى العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن : مفعوله . =

و « ظَنَنْتُ زَيْداً صاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : ( وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إلَيْهِ ) و « حَسِبْتُ زَيْداً صاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ
رَباحاً ، إذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلاَ

---

= الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغوانى » فاعل دعا « عمهن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلتنى لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة «لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاً عَلَى النَّأْى خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثالُ « زَعَمَ » قولُه :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= لحفه » أ هـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العينى فى ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الربح « ثاقلا » ميتاً ؛ لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شىء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف على التقى « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقى » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه فى الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .
=

. . . . . . . . . . . . . . .

---

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعمينى » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل . والنون للوقاية . وياء المتكلم مفعول أول « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لتزعم « فيكم » جار ومجرور متعلق بأجهل « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شرى وفاعله فى محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجروره متلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعمينى كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جملة «كان» ومعموليها ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت

واعلم أن الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن » المؤكدة ، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما فى قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أنَّهُ رَشَادٌ ، ألاَ يا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فى قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَتْنِى شَيْخاً ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا =

ومثالُ « عَدَّ » قولُه :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فى الْغِنَى
وَلَـكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فى الْعُدْمِ

---

= وزعم الأزهرى أن « زعم » لاتتعدى إلى مفعوليها بغير توسط « أن » وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى .

اللغة : « لاتعدد » لاتظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها (١ / ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر.

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ، وَلَـكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية : =

ومثالُ « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

---

= تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم ( بن أبى ) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبى شنبل الأعرابى ، ونسبه ثعلب فى أماليه إلى أعرابى يقال له القنان ، ورواه ياقوت فى معجم البلدان ( ٧/١٦٥ ) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّاىَ مِيئَاتُ

اللغة : « أحجو » أظن « ألمت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا — حينئذ — مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملمات » فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثانى « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله . =

ومثالُ « جَعَلَ » قولهُ تعالى : ( وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إنَاثاً ) .

وقَيَّدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثالُ « هَبْ » قوله :

١٢٦ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أبامَالِكٍ ، وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِكاً

---

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى المحاجاة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتى حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

( عص ملكهم : أى صلب واشتد ) وتأتى أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتى بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتى بمعنى أقام فى المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد .

١٢٦ — البيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فمعنى «أجرنى» حينئذ أغثنى وادفع عنى « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى عدنى واحسبنى .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى =

ونَبَّهَ المصنفُ بقوله : « أعْنِى رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازِمٌ ، نحو : « جَبُنَ زيد » ومُتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو : « كَرِهتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وأما أفعالُ التَّحْوِيلِ — وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ ، وعَدَّها بعضُهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو : « صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إلى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ) و « وَهَبَ » كقولهم : « وَهَبَنِى الله

---

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هى إن الشرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ماقبله من الكلام ، وتقديره: وإن لا تفعل ، مثلا « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهى التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثاً ) وقال : ( هب لى حكما ) .

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والحريرى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ » أى صيّرنى ، و « تَخِذَ » كقوله تعالى : ( لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ) و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : ( وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ) و « تَرَكَ » كقوله تعالى : ( وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف — أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقاً . والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨ بتحقيقنا ) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِى وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَماً يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ
فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصاً قَرِيباً ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ
تَغَمَّطَ حَقِّى بَاطِلاً ، وَلَوَى يَدِى ، لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهْ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها «أخا» مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ« ترك » مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء فى « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ، =

و « رَدّ » كقوله :

١٢٨ — رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فرَدّ شُعُورَهُنّ السُّودَ بِيضاً ... ورَدّ وُجُوهَهُنّ البِيضَ سُودا

* * *

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اهـ بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار . لأن « أخا القوم » معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه ( ص ١٥١ ) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الاخبار ( ٢/٦٧٦ ) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام ( انظر التبريزى ٢/٤٩٤ ) وبعد البيتين قوله :

فَإِنّكَ لَوْ رَأَيْتَ بكَاءَ هِنْدٍ ... ورَمْلَةَ إذْ تَصُكّانِ الخُدُودا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وبَاكٍ ... أبَانَ الدّهْرُ واحِدَهَا الفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جعله العينى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد — أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنياً للمجهول « فرد وجوههن — إلخ » يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبدالملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه ، فصار أسود كابيا .

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه « بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا(١)
كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ(٢)

---

= متعلق بسمد « سودا » مفعول مطلق مؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان « شعورهن » شعور : مفعول به أول لرد . وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « السود » صفة لشعور « بيضا » مفعول ثان لرد « ورد وجوههن البيض سودا » مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن — إلخ » . وقوله : « ورد وجوههن — إلخ » حيث استعمل « رد » فى معنى التصيير والتحويل . ونصب به — فى كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) « وخص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالتعليق » جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء » معطوف على التعليق « ما » اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولا مبنياً على السكون فى محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « ألزم » الآتى « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « ألزما » ألزم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتى ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بزكن الآتى « زكن » فعل ماض مبنى =

تقدَّم أن هذه الأفعالَ قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفةُ : ما عدا « هَبْ ، وتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضى ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً » وغيرُ الماضى — وهو المضارع ، نحو : « أظنُّ زَيْداً قائماً » والأمْرُ ، نحو : « ظُنَّ زَيْداً قائماً » واسمُ الفاعل ، نحو : « أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً » واسم المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قائماً » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قائماً » المفعول الثانى ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً » — ويَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيرِه ما ثبت للماضى .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠](١)

وقوله :

فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا [١٢٦](٢)

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفَةُ بالتعليق والإلغاء(٣) ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ العمل

ـــــــــــــــ

= للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن و نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق فى أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما =

لفظاً دون مَعْنًى لمانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولـكنه فى موضع نصب ، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهى عاملة فى « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فى المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى ، لا لمانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عَمَلٌ فى « زيد قَائِمٌ » : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضى ، نحو : « أظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

---

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافى أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى فى غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لى أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التى علق عنها « أدرى » بسبب «ما» الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفَةِ لا يكون فيها تعايقٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ ، نحو : « صَيَّرَ » وأخواتها .

* * *

وَجَوِّزِ الإِلْغَاء ، لاَ فِي الأبْتِدَا ، وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أوْ لاَمَ ابْتِدَا(١)

فِي مُوهِمٍ إلْغَاء مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »(٢)

وَ « إنْ » وَ « لاَ » ؛ لاَمُ ابْتِدَاء ، أوْ قَسَمْ ،

كَذَا ، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ(٣)

---

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء » مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « فى الابتدا » جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ضمير » مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام » معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « فى موهم » جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول « التعليق » نائب فاعل لالتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفى » مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » فى البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفةِ إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »(١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً » فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أرْجُو وَآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا
وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

---

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحتم وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز فى كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للالغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذى يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظنى ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذى يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيداً قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ ، مُتَيَّمٌ إثْرَهَا ، لَمْ يُفْدَ ، مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إذْ رَحَلَتْ إلَّا أغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذٍ فلا إلْغَاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

---

= اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتتسع لها هذه العجالة .

١٣٠ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى
أَنِّى وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

التقدير : « أنّى وجدتُ لَمِلاَكُ الشّيمةِ الأدبُ » فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء .

---

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته . ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه ( وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣/١٤٧ بتحقيقنا ) .

اللغة : « كذاك أدبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه . وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته ( اى الحال والشأن ) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيدىُّ وغَيْرُهُ — إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإلغاء » لِيُنَبِّهَ على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ ، وهذا بخلاف التعليق [ فإنه لازم ، ولهذا قال : وَالْتَزِمَ التعليقُ » ] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافيةُ ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائم » .

أو «إن» النافية ، نحو : «علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وَمَثَّلُوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً ) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : « ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقلتَ : « ظننتُ زَيْداً قَائِماً » والآيَةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المُعَلِّقَ — وهو « إنْ » — لم يَتَسَلَّطْ « تظنون » على « لبثتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعلَّه مخالف لما هو كالمجمع عليه — من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرطُ الذى ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يَشْهد لذلك .

---

= الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذين التأويلين من التكلف :

وكذلك يُعلِّقُ الفصلُ إذا وقع بعده « لا » النافيةُ ، نحو : « ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو » أو لامُ الابتداء ، نحو : « ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لامُ القَسَمِ ، نحو : « علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعُدَّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات(١) ، أو الاستفهامُ ، وله صُوَرٌ ثَلاَثٌ ؛ أن يكون أحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو : «علمتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : « علمتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ؟ و « علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو » ؟ .

* * *

---

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل فى لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعلم الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لاَ بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه ـ رحمه الله ! ـ وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٦ ) « هذا باب الأفعال فى القسم . . . وقال لبيد « ولقد علمت لتأتين » كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » ا هـ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله « ولقد علمت لتأتين » فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » ا هـ .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ(١)

إذا كانت «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ تعدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «علمت زيداً» أى: عرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً).

وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ تعدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أى: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أى: بِمُتَّهَم.

* * *

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى(٢)

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّةً(٣) — أى: للرؤيا فى النام — تعدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذا أشار بقوله: «ولرأى

---

(١) «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعلم مضاف و «عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف و «تهمة» مضاف إليه «تعدية» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعدية «ملتزمة» نعت لتعدية.

(٢) «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف و «الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من علم، وطالب مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لامحل لها صلة الموصول: أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٣) «حلمية» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئاً.

الرُّؤْيا أُنْمِ » أى أُنْسُبْ لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين ؛ فَمبَّرَ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصـدراً لها[1].

ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمِيةِ متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: (إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْراً)؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملةفى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي ، وَطَلْقٌ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم فى « أرَاهُمْ » : المفعولُ الأولُ ، و « رِفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

* * *

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسره ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْباً كَانَ جَمًّا بَلاَبِلُهْ

ويروى « وبشر نفساً كان قبل يلومها »

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ، ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ ــ هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهِيَ خَرَزَاتُهَا ؛ فَالْمَاءُ يَجْرِى خِلاَلَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ =

. . . . . . . . . . . . . . . .

= عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَــتَّى فَقَدْ عَـنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْـلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا » كنايتان عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتى » بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » فى محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتى » رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رفقتى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلهذا أجريت مجراه .

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيـــلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ[1]

لا يجوز فى هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أحدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيداً قائماً » فحذفْتَ المفعولين لِدَلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قولُه :

١٣٢ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ، و « عَاراً عَلَيَّ » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

---

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ ، وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ؛ وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفى لامية السموأل قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أحدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أحداً قَائِماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قولُه :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ — فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ — مِـــنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أى : « فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ وَاقِعاً » فـ « غَيْرَهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعاً » هو المفعول الثانى .

---

= تُعَيِّرُنَا أنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل ( وانظر شرح الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا ) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان لترى ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عاراً على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٢٣ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول ـ وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنفُ هو الصحيحَ من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحــذف لم يَجُزْ : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

* * *

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ « تَقُولُ » إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ (١)

---

= من قولك : ردمت الشىء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون ـــ وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ ! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجىء بشىء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافا لابن ملكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ ،
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ(١)

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَى ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطَلِقٌ » ، و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ فى موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظانّ ؛ فينصبُ المبتدأ والخَبَرَ مفعولين ، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب فى ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٍ ، وهى التى ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أجعل تقول » فإنَّ « تقول » مضارع ، وهو للمخاطَبِ ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إن ولى مستفهماً به » ؛

---

= تقول « مستفهماً » مفعول به لولى « به » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق . وغير مضاف و « ظرف » مضاف إليه « أو » عاطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف على غير « وإن » شرطية « ببعض » جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى : وبعض مضاف ، و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ؛ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفْصَلَ بينهما — أى بين الاستفهامِ والفعلِ — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فُصِلَ بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ : « أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً » ؛ فعمرًا : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قولُه :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

١٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢/٤٦) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِى وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا نُزْجِى الْمَطِىَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرر ـ جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولـكن فُصِلَ بغير ظرف ، ولا [ جارّ و ] مجرور ، ولا معمول له ، نحو : « أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيدًا منطلقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زيدًا منطلقاً » ، و « أَعَمْرًا تقول منطلقاً » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فَبَنِي [ لُؤَيٍّ ] : مفعولٌ أوّل ، وجُهَّالاً : مفعول ثان .

---

= فى الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم « متى تظن . . . إلخ » فلا شاهد فيه ، ولـكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد ، وجاءت كلمة فى إحدى الروايتين مكان كلمة فى الرواية الأخرى ؛ دل ذلك على أن الـكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للـكميت بن زيد الأسدى .

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهـــل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجرى حولهم من الأحداث .

المعنى : أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به . ولـكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟ ؟ . =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ، نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنطَلِقاً » وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية ، نحو : « أتقول زَيْدٌ مُنطَلِقٌ » .

* * *

وَأُجْرِيَ الْقَــوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقَا » (١)

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القَوْلِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن فى نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقاً »

---

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام – وهى الهمزة – والفعل . بفاصل – وهو قوله « جهالا » – وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى » فعل ماض مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثان من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا » مفعول ثان .

فـ « هذا » مفعولٌ أوّلُ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً : هَــٰذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

* * *

---

١٣٦ — البيت لأعرابى صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل » أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقى فى كتابه « المعرب » هكذا :

وَقَالَ أهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَــٰذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن ـ بوزان علم يعلم ـ فطنة ـ بكسر فسكون ـ وفطانة وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضا : فطن يفطن، بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن ـ بفتح فكسر ـ « جينا » أصله جئنا ـ بالهمزة ـ فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل «ظن» والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة ـ وهو « ذا » من « هذا » ـ

. . . . . . . . . . .

والثانى « إسرائينا » هكذا قالوا . والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا « إسرائينا » منصوبا .

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « إسرائينا » مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام « هذا ممسوخ إسرائينا » لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا فى مثل ذلك ، وقد قرىء فى قوله تعالى : ( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة:

وهكذا خرجه ابن عصفور ، وتخريج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقى شىء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائينا» مضافا إلى الخبر المحذوف ، وقد أبقى على حاله التى كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا ممسوخ بنى إسرائين ، وذلك لأن الرجل كان فى يده ضب ؛ فلما رآته امرأته ـ أو لما رآه أهل السوق ـ نطقوا بهذه العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا ... صحة تخريج ابن عصفور ، وإن كان الوجه الصناعى الذى خرج عليه ضعيفاً .

## أَعْــــلَمَ وَأَرَى

إلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَــــلِمَا عَدَّوْا ، إذَا صَارَا أرَى وَأعْلَمَا[1]

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعةَ أفعالٍ : منها « أعْلَمَ ، وأرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرأى » ، وأنهما بالهمزة يتعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتَعَدَّيَان إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقاً ، ورأى خالد بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ زادتهما مفعولا ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقاً » و « أرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : « لَبِسَ زيد جُبَّةً » فتقول : « أَلْبَسْتُ زيدًا جبةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أعْلَمَ ، وأرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بعدوا « رأى » مفعول به مقدم لعدوا « وعلما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة فى محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا[١]

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثَبَتَ لمفعولَىْ « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل .

ومثالُ ذلك « أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصْلُهما المبتدأ والخبرُ — وهما «عمرو قائم» — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ » ومنه قولهم : « البرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأَكابِرِ » فـ « نا » : مفعولٌ أول ، و « البركَةُ » : مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركَةَ مع الأكابِرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم » .

ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمت زيداً .

ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زيداً عمراً » أى : قائماً ، أو «أعلمت زيداً قائماً»أى : عمراً قائماً .

* * *

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ[٢]

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حققا » حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَىْ كَسَا
فَهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا(١)

تقدَّمَ أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار فى هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبْصَرَ ، نحو : « رأى زيد عمراً » و « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو : « عَلِمَ زيدٌ الحقَّ » — فإنهما يتعدَّيَانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْداً عمراً » و « أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ » والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولَىْ « كَسَا » و « أَعْطَى » نحو : « كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً » و « أعطيت زيداً دِرْهَمًا » :

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعديا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثنين » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى « به » جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً « توصلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضياً مبنياً للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن فى الخبر الآتى « كثانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثانى مضاف و « اثنى » مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بائتسا الآتى « فى كل » جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « ائتسا » مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والائتساء : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله فى كل حكم .

فى كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [ زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول ] « زيد درهم » ، وفى كونه يجوز حَذْفُه مع الأول ، وحَــذْفُ الثانى وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حَذْفهما : أعْلَمْتُ ، وأعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ) ومثالُ حذف الثانى وإبقاء الأول « أعْلَمْتُ زيداً ، وأعْطَيْتُ زيداً » ومنه قوله تعالى : ( وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ) ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثانى نحو : « أعْلَمْتُ الحقَّ ، وأعطيتُ دِرْهَماً » ومنه قولُه تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) وهذا معنى قوله : « والثانى منهما — إلى آخر البيت[1] » .

* * *

وكأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أَخْــبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّرَا[2]

(١) عبارة الناظم ـ وهى قوله « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » ـ عامة ، ولم يتعرض الشارح ـ رحمه الله ! ـ فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فشأن مفعولها الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : ( رب أرنى كيف تحيي الموتى ) فأرنى هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثانى جملة ( كيف تحيي الموتى ) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبأ » هذه الثلاثة =

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسبقَ ذكر : « أعْلَمَ ، وَأرَى » وذكر فى هذا البيت الخمسَةَ الباقيَةَ ، وهى : « نَبَّأ » كقولك : « نَبَّأتُ زيداً عَمْراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا —
يُهْدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأشْعَارِ

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذاك » الكاف حرف جر . وذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف . والكاف بعده حرف خطاب . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبيانى . من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعة على النابغة الذبيانى بأن يحمل قومه على معاداة بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده . فقال أبياتاً يهجوه فيها . وهذا البيت الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة فى معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح . « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه . =

وَ « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْـكِ — إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا ،

وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيني ؟ !

---

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهدى » حيث أعمل « نبأ » فى مفاعيل ثلاثة ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى قوله « زرعة » والثالث جملة « يهدى » مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بنى كلاب . وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْـكِ — إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِينَا

أَوْ تَجْعَلِى نُطْفَةً فى الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِى فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كتف — هو الذى لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذى ينهك القوى ، « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة فى مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله « أن تعودينى » العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا تقال فى زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى — عند أبى العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة فى محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنفا » =

وَ « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيماً » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهَ لَهُ عَلَيْنَــــا الْوَلاَءِ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتنى دنفا فما عليك « أن تعودينى » فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفة ، والتقدير : فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل « أخبر » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » .

١٣٩ — البيت للحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « منعتم ما تسألون » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فمن حدثتموه له علينا الولاء » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعتم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فمن » اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء » حيث أعمل « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » كما أوضحناه فى الإعراب .

وَ « أنبَــأَ » كقولك : « أنْبأتُ عبدَ الله زيداً مُسافِرا » ومنه قولُه :

١٤٠ — وَأُنْبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَــيْرَ أَهْــلِ الْيَمَنْ

وَ « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قولُه :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْــلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

---

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّْ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اختبرته ، ويروى فى مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وأنبئت » أنبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ، وعلى الأول فجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبئت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبأ فى مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضاً ، فخرج إلى مصر فى ميرة ، =

. . . . . . . . . . . . . . . .

---

= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلاَحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلاَ حَبَّذَا أَخْلاَقُهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَىْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلاَمُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟

( وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا ) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم — اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبئت سوداء الغميم » ويروى أيضاً « ونبئت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله فى محبوبته واسمها أميمة :

قِفِى يَا أُمَيمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِى مَابَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » فى ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » كما اتضح لك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم فى هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولا [ أرَى ] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة ، وهى المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرَى » المتأخرَةِ ، وهى المتعدية إلى اثنين .

* * *

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩ ) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة » اهـ .

## الفَـــاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ» « نِعْمَ الْفَتَى »(١)

لما فَرَغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البَابَ .

فأمَّا الفاعل فهو : الاسْمُ ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَ ، أو شِبْهُهُ ، وحكمه الرَّفْع(٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّلَ به ، نحو : « يُعجِبُنِى أن تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

---

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « كمرفوعى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى » فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تَسأَلِ الأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلى الشَّرْى مِنْ وَادِى الْمُغَمَّسِ بَدَّلَتْ مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَكْبَاء زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ =

فخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ » أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيدٌ قامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو : « زيدٌ قائمٌ غُلامُهُ » أو « زيدٌ قائمٌ » أى : هو .

وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلَ » ما أسند إليه فعل على طريقةِ فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » .

---

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،

والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم ، ولا يستبيحونه فى حال السعة والتمكن من القول .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : ( ولولا دفع الله الناس ) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :

الأول واجب ، وذلك فى أفعل الذى على صورة فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : ( أسمع بهم وأبصر ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

الثانى كثير غالب ، وهو فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : ( ما جاءنا من بشير ) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله ،

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل، نحو : «أقائمٌ الزَّيْدَانِ»، والصفةُ المشبهةُ، نحو : «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدرُ، نحو : «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً» واسمُ الفعلِ، نحو : «هَيهَاتَ العَقِيقُ» والظرفُ والجار والمجرور، نحو : «زيدٌ عندكَ أبوهُ» أو «فى الدارِ غُلاَمَاهُ» وأفعلُ التفضيل، نحو : «مررت بالأفْضَلِ أبُوهُ» فأبوهُ : مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : «كمرفوعَيْ أتى — إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشْبِهِ ، كما تقدم ذكره، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ، نحو : «أتى زيد» والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ، نحو : «نِعْمَ الْفَتَى» ومَثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : «منيراً وَجْهُهُ».

* * *

وَبعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ(١)

---

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو : مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلا، والجملة فى محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، وإن : شرطية، ولا : نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير : وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وفى هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه — وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ — نحو : « قَامَ الزيدان ، وزيد قَائِمٌ غُلاَمَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ » ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : « الزيدان قام » ، ولا « زيد غلاماه قائم » ، ولا « زيد قام » على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّمًا ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ فى ذلك كله(١).

---

= الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ» وثانى الحكمين : أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ » ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع ، وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد ( اقرأ الهامشة ١ ص ٧٨ ) .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا      أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وئيداً الآتى — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟ =

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدونَ قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدونَ قَامُوا » ، فتأتى بألِفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع(١)، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ماذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول ) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * =

(الثانى) الفعل المبنى للمجهول ، فى نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفى نحو قول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وَجَرِّدِ الْفِعْـــلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ« فَازَ الشُّهَدَا »(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ(٢)

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًّى ، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : « قَامَ الزيدان ، وقَامَ الزيدون ، وقَامَتِ الهندات » ، كما تقول : « قام زيد » ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قَامَا الزيدان » ،

---

(الثالث) « كان » الزائدة فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » فى نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهيي إياك .

(١) « وجرد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أسندا » أسند : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « سعدا وسعدوا » قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ « للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتى « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّمَ ، ومابعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّارِ فى شرح الكِتَابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع (١) ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب (٢) ، والاسمُ الذى بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ «قامت » ، ومن ذلك قولُه :

---

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشوءة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلا ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَـــدٌ وَحَمِيمُ

= ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْـــوَاءُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيـــلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثِلِيقِ مُقِـــيمُ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خـــذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد . =

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

---

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِى بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولا — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله.

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلوم « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى . . . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيىء ، وقيل : لغة أزدشنوءة .

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر ( وهو أبو فراس الحمدانى ) :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

---

= وهو قوله « غر السحائب » فى الأول ، و « رايات الصباح » فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْــدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَــهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسنداً إلى المثنى الذى هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَــرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيــرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِــيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا ـ مع ما أنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى .

١٤٤ ـــ البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغوانى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء =

ف « مُبْعَدٌ وحَمِيم » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف فى « أَسْلَمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِى » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوانى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

---

= المتكلم مضاف إليه ، فأعرضن ، فعل وفاعل ، عنى ، بالخدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواضر ، صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله ، رأين الغوانى ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله ، رأين ، مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله ، الغوانى ، كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالاَتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِى ؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ اَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل فى قوله ، نصروك ، مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله ، قومى ، .

وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ماجاء فى حديث وائل بن حجر ، ووضعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه ، وقوله ، يخرجن العواتق وذوات الخدور ، وقوله ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ فى ص ٨٥ ) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة ، لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلْتَ الظَّاهرَ مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هى التى يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ »[1] ، فـ « البراغيث » فاعل « أكلونى » و « ملائكة » فاعل « يتعاقبون » هكَذَا زَعَمَ المصنف .

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو فى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول فى آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التى رواها مالك بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع صفة لفعل « كمثل » الكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعِلِهِ ، كما إذا قيل لك : «مَنْ قَرَأ»؟ فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : ( إِذَا السَّمَاء انْشَقَّتْ ) فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إذا انْشَقَّتِ السَّمَاء انْشَقَّتْ » وهذا مذهبُ جمهور النحويين(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

---

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

=

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَـ « أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى »(١)

---

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لايجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ماظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا فى حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لايجوز أن يتقدم على رافعه ــ فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل ــ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخرى المؤلفين ــ كالعلامة الصبان ــ مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ماقدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧ الآتى :

(١) « وتاء » مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث » مضاف إليه « تلى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـــديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الماضى » مفعول به لتلى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف « لأنثى » جار ومجرور متعلق بخبر « كان » المحذوف ، أى إذا كان مسنداً لأنثى « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى وذلك كائن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تاء ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الحقيقيِّ والمجازىِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشمسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزُومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[1]

تلزم تاء التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضىَ فى موضعين :

أحدهما : أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين المؤنث الحقيقىِّ والمجازىِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : « هِنْدٌ مَاقَامَ إلاَّ هِىَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ » وأَصْلُ حِرٍ حِرِحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

(١) « وإنما » حرف دال على الحصر « تلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على تاء التأنيث « فعل » مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و « حر » مضاف إليه .

المجازىِّ الظاهرِ ؛ فتقول : « طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَتِ الشمسُ » ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله .

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»(١)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلا » جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، والأَجْوَدُ الإثباتُ ؛ فتقول : «أتى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أَتَتْ» وتقول : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ » والأَجْوَدُ « قَامَتْ » .

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ ، كَـ« مَازَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »(٢)

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعـــل المؤنث بـ « إلا » لم يجز إثباتُ التاء عنـــد الجمهور ، فتقـــول : « ما قَامَ إلاَّ هِنْد ، وما طَلَعَ إلا الشمْسُ » ولا يجـــوز

---

(١) « وقد » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إلاَّ الشَّمْسُ » ، وقـــد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره :

* طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ ؟

اللغة : «النحز» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز - بزنة سبب أو عنق - وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها « غروضها » جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة و ما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » جمع جرشع — بزنة قنفذ — وهو المنتفخ .

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثاثى لها على السير بدفعها و نخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه .

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحز » فاعل « والأجراز » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى « فى غروضها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فما » نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحـــذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك[1] ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ[2]

---

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك ـ عند الجمهور ـ مما لا يجوز فى غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ فِى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرنى إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف » مبتدأ ، وجملة « قد يأتى » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بيأتى « ومع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه ، وضمير مضاف و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز » مضاف إليه « فى شعر » جار ومجرور متعلق بوقع الآتى « وقع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تُحذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فُلاَنَةُ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازىِّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ؟ وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع هذا الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ — ٢٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجلة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسم لا ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثة مجازية التأنيث . ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ٱبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها » إلى التاء فى « أبقلت » ، وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — فى الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ ٱلْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ(١)
وَالْحَذْفَ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق محذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللبن » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »[1] ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

---

(١) الأشياء التى تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فتقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوة فى المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : ( غلبت الروم ) وتقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل . ( إذا جاءك المؤمنات ) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إلَىَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل . ( آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

=

جَمْعَ تكسير لمذكَّرٍ كالرِّجالِ ، أو لمؤنث كالهُنُود ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ ، وقَامَ الهنودُ ، وقَامَتِ الهنودُ ، وقَامَ الهنداتُ ، وقَامَتِ الهنداتُ » ؛ فإثبات التاء لِتَأَوُّله بالجماعة ، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [ الظاهر ] المجازيِّ التأنيث كَلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : « كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ » تقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ » وكذلك باقى ماتقدم .

وأشار بقوله : « والحذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا ؛ فتقول : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسيرِ فى جواز إثبات التاء وحَذْفِهَا ، لشبهه به فى أن المقصود به متعددٌ ،

= والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق ، فلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحوه حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ(١)

وَقَدْ يُجَاء بِخِلاَفِ الأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ(٢)

الأَصْلُ أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أنَ يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهةَ توالِي أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يتصلا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « والأصل فى المفعول أن ينفصلا » مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يجاء » فعل مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يجى » فعل مضارع « المفعول » فاعل يجى « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يجئ المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك[1] كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : « أيًّا تَضْرِبْ [ أَضْرِبْ ] » أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : « أىَّ رجلٍ ضربْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتِّصالُه ، نحو : ( إيَّاكَ نَعْبُدُ ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ ، بخلاف قولك « الدِّرْهَمُ إيَّاهُ أعطيتك » فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدِّرْهَمُ أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول « كم » الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت . أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه » و « خلتنيه » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : ( إياك نعبد ، وإياك نستعين ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعاً فى جواب « أما » وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » مذكورة فى الكلام نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر ) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه ( وربك فكبر ) فإن وجد ما يكون فاصلا بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل . نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر فى ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتى بيانه فى بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فتقول : « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ »[1] .

* * *

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ[2]

---

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولا من أن المؤكدة ومعموليها مخففة كانت « أن » أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه « أما » نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيداً ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب ـ وذلك أن وكى ـ نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيداً . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيداً .
فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيداً ، يجوز أن تقول : وددت لو زيداً تضرب ، ونحو قولك : يعجبنى ما تضرب زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيداً تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيداً ، لا يجوز أن تقول : لم زيداً تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت : زيداً لم تضرب ـ جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيداً أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المفعول » =

يجب تقـديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحَدِهِمَا بالآخر ، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (١) .

---

= مفعول به لآخر « إن » شرطية « لبس » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جزم فعل الشرط « حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية « أو » عاطفة « أضمر » فعل ماض مبنى للمجهول « الفاعل » نائب فاعل أضمر « غير » حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير » ــ بزنة التصغير ــ لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لا حتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه؛ فتقول : « أكلَ موسى الكُمَّثْرَى ، وأكلَ الكُمَّثْرَى موسى[١] » وهذا معنى قوله : « وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ » .

ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيرُه ، نحو : « ما ضَرَبَ زيدًا إلاّ أنا »[٢] .

* * *

وَمَا بِإلاَّ أوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ أخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[٣]

---

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة المعنوية كما فى مثال الشارح . وكما فى قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً . ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ، فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولا ، إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاَّ أنَا

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم لأخر « بإلا » جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ « إلاّ » أو بـ « إنَّمَا » وجبَ تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ « إلاّ » فأما إذا كان الحصر بـ « إنَّمَا » فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ « إلاّ » فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد « إلا » ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ « إنما » قولُك : « إنما ضَرَبَ عمرًا زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإنَّمَا « إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » ومثالُ الفاعل المحصور بـ « إلاّ » « ما ضَرَبَ عَمْرًا إلا زيد » ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ « ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا » ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ « إلاّ » قولُك : « ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيدًا » ومنه قولُه :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

= بانحصر الآتى » أو » عاطفة « بإنما » جار ومجرور معطوف على « بإلا » « انحصر » فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة فى الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « أخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقد » حرف دال على التقليل « يسبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « إن » شرطية « قصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ — ٢٧٠ ) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله : =

. . . . . . . . . . .

---

= مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لاَ المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العينى جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم . كما يجوز أن تكون المدة فى الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاّ قولُكَ : « مَا ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ » ، ومنه قولُه :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

---

= الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف . و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناء » فاعلا لهيجت . ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفا على آناء الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت .

والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمُه ، وأما المحصور بإلا ففية ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارى — أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمُه ؛ فلا يجوز : « مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً » فأما قوله : * فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا[1] * [١٤٧] فأوِّل على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى ماهَيَّجَتْ لَنا » فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمُهُ ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » .

الثانى — وهو مذهب الكسائى — أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجُزُولِىُّ ، والشَّلَوْبِينُ — أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »[2]

= ونحوه بأن فى « زاده » ضميراً مستتراً يعود على تكلم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماض « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها « وشذ » فعل ماض « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماض « نوره » نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر » مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع فى لسان العرب تقـديمُ المفعولِ المشتملِ على ضمـيرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر(١) ، وذلك نحو : « خافَ رَبَّهُ عُمَرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنْوِىّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ فى ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُهُ التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُهُ التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شَذَّ عَوْدُ الضمـير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنَوْر — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخِّرٌ لفظاً ، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوَّلوهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطُّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف(٢) ، ومما ورد من ذلك قوله :

= بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيـه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما فى ذلك =

١٤٩ — لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا
وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

---

= المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ماذهبا إليه ، ولكن على قلة . وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ا هـ . وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ، إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ — البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير — رضى الله عنهما ! — يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة — مما لم يذكره الشارح — قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ =

وقوله :

١٥٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذرَى المَجْـــد

= وسننشد فى شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء .

١٥٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا » فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً جبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً « حلمه » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها « سؤدد » هو السيادة « ورقى » بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد ، والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه « الندى » المراد به الجود والكرم « ذرى » بضم الذال - جمع ذروة . وهى أعلى الشىء .

الإعراب : « كسا » فعل ماض « حلمه » حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه « أثواب سؤدد » أثواب : مفعول ثان لكسا ، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه « ورقى » فعل ماض « نداه » فاعل ومضاف إليه « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه « فى ذرى » جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حلمه ذا الحلم . ورقى نداه ذا الندى » فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضى ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى « حلمه ، ونداه » عائداً على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

وقوله :

١٥٢ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

---

١٥١ — البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصى ، أحد أجواد مكة . وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ أَلاَ ابْكِى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِى الدَّمَا

اللغة : « أعين » أراد ياعينى ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التى قبلها « اسفحى » أسيلى وصبى « أنزفته » أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء « أخلد » كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لأحد فى هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر أن . وأن معمولا دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعما » مفعول به لأبقى .

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث أخر المفعول — وهو قوله مطعما — عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن =

وقوله :

١٥٣ — جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

---

= جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة على هذا الروى .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدال الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه . . عدى » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ — نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنمار » بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ، لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : « جزانى جزاء سنمار » قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ، وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١٥٩/١ بتحقيقنا) : =

فلو كان الضمير المتصل [ بالفاعل ] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضُهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المَنْعُ .

* * *

= الإعراب : « جزى » فعل ماض « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى « وحسن فعل » الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول « سنمار » نائب فاعل يجزى . و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع « جزى » وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار .

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَه الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن نأخذ به ونعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

## النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ[1]

يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقام المفعولُ به مُقامَهُ ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخّرِ عن رافعه ، وعدمِ جواز حَذْفِهِ[2] ، وذلك نحو : « نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ »

---

(١) « ينوب » فعل مضارع « مفعول » فاعل ينوب « به » جار ومجرور متعلق بمفعول « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينوب أيضا « فيما » مثله ، وما اسم موصول « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كنيل » الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول « خير نائل » نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التى تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها ـ على كثرتها ـ لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز فى العبارة نحو قوله تعالى : ( فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) ومنها المحافظة على السجع فى الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن فى الكلام المنظوم ، كما فى قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً ، وعُلِّقَتْ رَجُلاً ... غَيْرِى ، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى « علق » فى هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل فى كل مرة منها أو فى بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : ( خلق الإنسان من عجل ) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس فى ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعـ [illegible] السارق ، وليس فى قولك « سرق اللص متاعى » فائدة زائدة فى الإفهام على [illegible] متاعى » ومنها رغبة المتكلم =

فخير نائل : منعول قائم مَنام الفاعلِ ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل » فحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأُقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ » على أن يكون مفعولا مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده — وهى « نيلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [ نيل ] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والْمُتَصِلُ بالآخِرِ اُكْسِرْ فى مُضِىٍّ كَوُصِلْ(١)

---

= فى الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اضمن » الآتى ، وأول مضاف و « الفعل » مضاف إليه « اضممن » اضم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » الآتى « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى (١)

يُضَمُّ أوّلُ الفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويُكْسَر ما قبل آخر الماضى ، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع .

ومثالُ ذلك فى الماضى قولُكَ فى وَصَلَ : « وُصِلَ » وفى المضارع قولُكَ فى « يَنْتَحِى » : « يُنْتَحَى » .

* * *

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ (٢)
وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى (٣)

---

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحا » مفعول ثان لاجعل « كينتحى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول » نعت لينتحى الذى قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحى » قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى « التالى » نعت للثانى « تا » قصر للضرورة مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و « المطاوعه » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « بلا منازعه » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى » مضاف إليه « بهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعــول مُفْتَتَحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه ، وذلك كقولك فى « تَدَحْــرَجَ » : « تُدُحْــرِجَ » وفى « تَــكَسَّر » : « تُــكُسِّر » وفى « تَغافَلَ » : « تُغُوفِلَ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أولُه وثالثُه ، وذلك كقولك فى « اسْتَحْلَى » : « اسْتُحْلِىَ » وفى « اقْتَدَرَ » : « اقْتُدِرَ » وفى « انْطَلَقَ » : « انْطُلِقَ » .

* * *

واكْسِرْ أَوَاشْمِمْ فَاثُلاَثِىَّ أُعِلّْ عَيْناً ، وَضَمٌّ جَا كَـ« بُوعَ » فَاحْتُمِلْ[1]

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ فى فائه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قولُه :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّــوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

---

= و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل مقدما عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مراراً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثى» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثى ، والجملة فى محل جر نعت لثلاثى «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيكت» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قولُه :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَـلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟
لَيْتَ شَـبَاباً بُوعَ فَاشْـتَرَيْتُ

وهى لغة بنى دَبِيرٍ وبنى فَقْعَسٍ [ وهما من فُصَحاءِ بنى أسد ] .

---

= تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى فى موضع هذه العبارة « حوكت على نولين » ونولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت » حيك : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيكت « إذ » ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى .

الشاهد فيه : قوله « حيكت » حيث إنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، ويروى « حوكت على نيرين » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثانى ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهى قوله : =

. . . . . . . . . . . . . . . .

---

= يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْـذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً . . . . . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه ( ١ — ٢٠ طبع الدار ) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧) : «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : «حوقلت» ضعفت وأصابنى الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ : إذا صاح صياحا ضعيفاً ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى رواية أبى على القالى «أكبر غيرنى . . . » «أم بيت» يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا ـ فى «ليت» ـ قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ ؟

وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنَ أَبِي عَمْـ رٍو ، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

ونظيره ـ فى «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسماً ـ ما جاء فى البيت الأول وفى قول الآخر :

أَلَامُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفى «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمامُ — وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسر — ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخطِّ ، وقد قُرِىء فى السبعة قوله تعالى : ( وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ) بالإشمام فى « قِيلَ » وَ « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ
وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ(١)

إذا أسند الفعل الثلاثىُّ المعتلُّ العينِ — بعد بنائه للمفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ : فإما أن يكون واويًّا ، أو يائيًّا .

فإن كان واويًّا — نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ — وَجَبَ — عند المصنف — كسرُ الفاء أو الإشمامُ ؛ فتقول : « سِمْتُ » ، [ ولا يجوز الضم ؛

= هو يعود على شباب ، والجملة فى محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

(١) « وإن » شرطية « بشكل » جار ومجرور متعلق بخيف « خيف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لبس » نائب فاعل خيف « يجتنب » فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما » اسم موصول : مبتدأ « لباع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بيرى ، ونحو مضاف ، و « حب » قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ » ] ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائيًّا — نحو : « بَاعَ » من الْبَيْع — وَجَبَ — عند المصنف أيضاً — ضَمُّه أو الإشمامُ ؛ فتقول : « بُعْتَ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : « بِعْتَ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : « بِعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ » أى : وإن خِيفَ اللبسُ فى شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضمَّ ، وَالكَسْرَ ، والإشمامَ — عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِه لا لَبْسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبّ » معناه أن الذى ثَبَتَ لفاء « باع » — من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام — يَثْبُتُ لفاء المضاعف ، نحو : « حَبّ » ؛ فتقول : « حُبَّ » ، و« حِبَّ » وإن شئت أشْمَمْتَ .

* * *

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اُخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي (١)

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجملة «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَار ، وانْقَاد » وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « أُخْتُورَ » ، و « أُنْقُودَ » وَالكَسْرُ ، نحو : « أُخْتِيرَ » ، و « أُنْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ  أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى(١)

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أُقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فى كل [ واحد ] منها أن يكون قابلا للنيابة ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة ، كالظرف الذى لا يتصرَّفُ ، والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية(٢) ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ

(١) « وقابل » مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » فى آخر البيت « من ظرف » جار ومجرور متعلق بقابل « أو من مصدر » معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » جار ومجرور متعلق بحر « حر » خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلا ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح الثاء .

=

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلِسَ عندكَ » ولا « رُكِبَ سَحَرُ » ؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما فى لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التى لا تتصرَّفُ ، نحو : « مُعَاذَ الله » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تَقَدَّمَ فى الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [ والجارِّ والمجرور ] ؛ فلا تقول : « سِيرَ وَقْتٌ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلِسَ فى دار » لأنه لا فائدة فى ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ »(١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذى أومأ إليه الشارح فى هذه المسألة أنه يشترط فى صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ، أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصاً ، فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبا على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى ، إنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ (١)

مَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخْفَشَ ـ أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنىِّ لمـا لم يُسَمَّ فاعِلُه : مفعولٌ به ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ ـ تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ ؛ فتقول : ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شديداً يَوْمَ الجمعـةِ أمامَ الأميرِ فى دَارِهِ ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [ مُقَامَهُ ] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّل .

ومَذْهَبُ الـكوفيين أنه يجوز إقامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ : تقَدَّمَ أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً ، وضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد » وكذلك فى الباقى ؛ وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبى جعفر : ( لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) وقولِ الشاعر :

---

= وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا على العدد ، أو على النوع . أما نحو « ضرب » ضرب » فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل .

ويشترط فى نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون مختصاً — بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها — وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به . وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلالة على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا » نافية « ينوب » فعل مضارع « بعض » فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشارة فى « هذى » مضاف إليـه « إن » شرطية « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « فى اللفظ » جار ومجرور متعلق بوجد « مفعول » نائب فاعل لوجد « به » متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الـكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء « وقد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله « ولا ينوب — إلخ » .

١٥٦ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

---

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَاقَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : بدئه » مبتدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى » بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ، ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به ليعن « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « الغى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى ، وذو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور — وهو قوله « بالعلياء » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيدا » .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

ومَذْهَبُ الأخْفَشِ أنه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقامَةُ كل [ وَاحِدٍ ] منهما ؛ فتقول : ضُرِبَ فى الدار زَيْدٌ ، وضُرِبَ فى الدار زَيْداً ، وإن لم يتقدم تعين إقامَةُ المفعولِ به ، نحـــو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِى الدَّارِ » ؛ فلا يجوز « ضُرِبَ زَيْداً فِى الدَّارِ » .

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّـــانِ مِنْ  بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ (١)

---

= والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ  مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد فى قوله « معنياً بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة الكوفيين والأخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وباتفاق » الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتى « قد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « الثان » فاعل ينوب « من باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى ، وباب مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بفى .

إذا بُنِىَ الفعلُ المتعدِّى إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ : فإما أن يكون من باب « أعطَى » ، أو من باب « ظَنَّ[1] » .

فإن كان من باب « أعطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كُسِىَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِىَ عَمْرٌو دِرْهَمًا » ، وإن شِئْتَ أقمت الثانى ؛ فتقول : « أُعطِىَ عمراً درهم ، وكُسِىَ زيداً جبةٌ » .

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثانى ، فإذا حصل لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ ، [ وذلك نحو : « أعْطَيْتُ زيداً عمراً » فتتعين إقامةُ الأولِ ] فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ عَمْراً » ولا يجوز إقامة الثانى حينئذٍ ؛ لئلا يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

وَنَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثانى من هذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عند أمْن

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيداً قائماً ، وعلمت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « فى باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض ، كما فى قولك : اخترت الرجال محمداً ، وكما فى قوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلا ) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللَّبْس ؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهـــة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الـكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً ، والثانى نـكرةً تعين إقامةُ الأولِ ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْطِى دِرْهَمٌ زَيْداً » .

* * *

فِى بَابِ « ظَنَّ ، وَأَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْـــدُ ظَهَرْ(١)

يعنى أنه إذا كان الفعـل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خَـبَرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأَرَى وأخواتها — فالأَشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أَعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْدٌ قَائماً » ولا يجوز : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ » وتقول : « أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » ولا إقامة الثالث ؛ فتقـول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ

---

(١) « فى باب » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » قصد لفظه : مضاف إليه « وأرى » معطوف على ظن « المنع » مبتدأ ، وجملة « اشتهر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » نافية « أرى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منعاً » مفعول به لأرى « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « القصد » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسْرَجٌ » ونقل ابن أبى الربيع الاتفاقَ على منع اقامة الثالث ، ونقل الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف .

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعيَّنَ إقامةُ الأولِ ، لا فى باب « ظَنَّ » ولا باب « أَعْلَمَ » لكن يشترط ألاَّ يحصل لَبْسٌ ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » .

وأما إقامة الثالث من باب « أَعْلَمَ » فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه ، وليس كما زَعَمَا ، فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك(١) ؛ فتقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ » .

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأولِ فى باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظُنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثانى ، ولا « أُعلم زيداً خالدٌ منطلقاً » .

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا(٢)

---

(١) حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى معمولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة فى ثانى مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب » « مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بقوله علق « النصب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » فى أول البيت « محققا » حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحداً[1] ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : « أُعطِىَ زَيْدٌ درهما ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير فى داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل [illegible] من المفاعيل التى كان الفعل ناصبا لها وهو مبنى للمعلوم .

# اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ(١)

---

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - فخمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فى هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقرا لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : ( ورهبانية ابتدعوها ) ليس من باب الاشتغال ، بل ( رهبانية ) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة ( ابتدعوها ) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنان :

الأول : أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله — كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما — لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلا جامداً كفعل التعجب — وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها — لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته ، أو مررت به ، —

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أوِ المَحَلّْ[١]

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[٢]

الاشتغال : أن يتقدَّمَ اسمٌ ، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ ، [ قد ] عَمِلَ فى ضمير ذلك الاسم أو فى سَبَبِيِّهِ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فمثالُ المشتغل بالضمير : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » ومثالُ المشتغل بالسببيِّ « زَيْداً ضَرَبْتُ غلاَمَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمر اسم — إلى آخره » والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم المضمر لفظاً نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » أو بنصبه محلا ، نحو : « زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » فكلٌّ واحدٍ من « ضربت ، ومررت » اشتغل

= ويصح أن يكون اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه .

(١) « إن » شرطية « مضمر » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .والتقدير ، إن شغل مضمر ، ومضمر مضاف ، و « اسم » مضاف إليه « سابق » نعت لاسم « فعلا » مفعول به لشغل مقدم عليه « شغل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « عنه ، بنصب » متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من « لفظه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « أو » حرف عطف « المحل » معطوف على لفظ .

(٢) « فالسابق » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق « انصبه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وجملة « أضمر » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، فى محل جر نعت لفعل « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلك حتما « موافق » نعت ثان لفعل « لما » جار ومجرور متعلق بموافق « قد » حرف تحقيق ، وجملة « أظهرا » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلا ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتَسَلَّطَ على « زيد » كما تسلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : « زيداً ضَرَبْتُ » فتنصب « زيداً » ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزيد مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلا كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق .

واختلف النحويون فى ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً ؛ [ لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّر ] ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً فى المعنى لذلك الْمُظْهَر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك فى « زيداً ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيداً ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى « زيداً مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيداً مررتُ به »(١) وهذا هو الذى ذكره المصنف .

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو فى اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة ، وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيئان ، هما — كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيداً ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، فى ثلاث صور :

=

وَالْمَذْهَبُ الثانى : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كُوفِيٌّ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عمِل فى الضمير وفى الاسم معاً ؛ فإذا قلت : « زيداً ضربته » كان « ضَرَبْتُ » ناصباً لـ « زيد » وللهاء ، ورُدَّ هـذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحـــد فى ضميرِ اسمٍ ومُظْهَره ، وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضميرُ مُلْغًى ، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا    يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا(١)

---

= الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازماً ، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك ؛ زيدا مررت بغلامه ، فإن التقدير : لابست زيداً مررت بغلامه ، ولا تقدره : « جاوزت زيدا مررت بغلامه » كما قدرت فى الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر .

الثالثة : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقـدير : أهنت زيدا ضربت أخاه .

وهكذا تقدر فى كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى .

(١) « والنصب » مبتدأ « حتم » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب « السابق » فاعل لتلا « ما » اسم موصول : مفعول به لقوله تلا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثانى : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ ، كأدَوَاتِ الشرط[1] نحو : إنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : « إنْ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَه فأَكْرِمْهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زيداً » فى المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

---

= « يختص » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بيختص « كإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كإن — إلخ ، « وحيثما » معطوف على « إن » المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التى تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط فى ضرورة الشعر ، فأما فى النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إن » بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية « إذا » مطلقاً ، نحو : إذا زيدا لقيته — أو تلقاه — فأكرمه .

النوع الثانى : أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيداً أكرمته .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أكرمته .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدا أكرمته .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [ الاسم ] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفْعُ على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ — لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ
فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي

---

١٥٧ — هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه فى الطبعة الأولى لهذه العلة ، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به فى الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففى هذا يقول :

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : اْسْمَعِ ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ الْمَلاَمَةَ فَاهْجَعِي
لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ، أَتُعَجِّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

اللغة : « لا تجزعى » لا تحزنى ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن « منفس » هو المال الكثير ، وهو الشىء النفيس الذى يضن أهله به « أهلكته » أذهبته وأفنيته « هلكت » مت .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فبعد » الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التى هى « إن » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل .

=

تقديره : « إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »(١) ، والله أعلم .

* * *

= وقبل : أن نقرر لك ما فى هـذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهى التى رواها سيبويه وجمهور البصريين ( انظر كتاب سيبويه ١ — ٦٨ ، ومفصل الزمخشرى ١ — ١٤٩ بتحقيقنا ) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً أهلكته .

والروايه الثانية برفع « منفس » وهى رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهـــذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعدهاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده فى نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له .

فأما البصريون فلا يسلمون أولا رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذى بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وهذا هو الراجح ، وهو الذى قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه فى باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الكلام .

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا(١)
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ(٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثانى ، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ(٣) ؛ فيجب رَفْعُ

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق بيختص الآتى « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بلم « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتى « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للمؤلفين اختلاف فى اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا فى ضابط الاشتغال : أن العامل فى المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح فى ص ١٣٠) =

الاسم المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء ، كإذا الّتِي للمُفَاجأة ؛ فتقول : « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو » بِرَفْعِ « زيد » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ : لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأكْرِمْهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيتُهُ » فيجب رفع « زيد » فى هذه الأمثلة ونحوها[1] ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

---

= وفى هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو » لو حذفت الضمير لم يعمل « يضرب » فى « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :

(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

(الثانى) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمته ، وعلى أسلمت عليه .

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمته ، وخالد ألا تزوره .

(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .

(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لأنا قد ضربته ، وخالد لأنا أحبه حباً جما .

(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيدكم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .

(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة.

(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها .

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .

(العاشر) بعض حروف النفى ، وهى « ما » مطلقا ، نحو : زيد رجل ما ضربته ، و « لا » بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف =

فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عاملا فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تَلاَ — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً مَا لَقِيتُ » أجاز النصبَ مع الضمير بعامِلٍ مُقَدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

* * *

وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[1]

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ[2]

---

= النفى غير « ما » و « لا » نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفى هو « لا » وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » فعل ماض مبنى للمجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » معطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « إيلاؤه » إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » مفعول ثان للمصدر « غلب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالإضافة .

(٢) « وبعد » معطوف على بعد فى البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف « على معمول » متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » نعت لفعل « أولا » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسمُ الثالثُ ، وهو ما يُخْتَار فيه النصبُ .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كالأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : « زيداً اُضْرِبْهُ ، وزيداً لا تَضرِبْهُ ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ » ؛ فيجوز رَفْعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصبُ(١) .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعلُ(٢) ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفصَل بين العاطف والاسم ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعمراً أَكْرَمْتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية .

فلو فُصِلَ بين العاطف والاسمِ كانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتى ، وتقول : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ » فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب .

* * *

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً — مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة مجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التى يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما » النافية ، فنى نحو « ما زيداً لقيته » يترجح النصب (الثالثة) « لا » النافية ، فنى نحو « لا زيداً ضربته ولا عمراً » يترجح النصب (الرابعة) « إن » النافية ، فنى نحو « إن زيداً ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اُسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا(١)

أشار بقوله : « فاعطفن مُخَـــيَّراً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنـه بعد عاطف تَقَدَّمَتْهُ جمـلةٌ ذاتُ وجهـين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صَدْرُهَا اسمٌ ، وَعَجُزُهَا فعــلٌ ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمته » فيجوز رَفْعُ « عمرو » مُرَاعاةً للصدر ، وَنَصْبُهُ مُرَاعاةً للعجز .

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَـيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ ؛ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ(٢)

---

(١) « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » فاعل لتلا « فعلا » مفعول به لتلا « مخبرا » نعت لفعل « به ، عن اسم » متعلقان بمخبر « فاعطفن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » حال من الضمير المستتر فى « اعطفن » .

(٢) « والرفع » مبتدأ « فى غير » جار ومجرور متعلق برجح الآتى ، وغير مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذى « رجح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فما » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيح » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبح » مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذى تَقَدَّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُختَار الرفع ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّح نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُه ؛ لأن عدم الإضمار أرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ فى أماليه على النصب قولَهُ :

١٥٨ — فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى : ( جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) بكسر تاء « جَنَّاتِ » .

* * *

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى ٣ — ١٢١ بتحقيقنا ) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشىء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِى بِالأَجَلْ

اللغة : « فارسا » هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما » زائدة «غادروه» تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول فى الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشا — إلخ » معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والخصل : جمع خصلة ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى[1]

يعنى أنه لا فَرْقَ فى الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيد مررتُ بِهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » ، [ أو غُلامَ صاحِبِهِ ] ، أو مررتُ بغلامِهِ ، [ أو بغلامِ صاحِبِهِ ] » ؛ فيجب النصبُ فى نحو : « إنْ زَيْداً مررتَ به أكرمَكَ » كما يجب فى « إنْ زيداً لقيتَهُ أكرمَكَ » وكذلك يجب الرفع فى « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو » ويُخْتَار النصبُ فى « أزَيْدًا مررتُ به ؟ » ويختار الرفع

---

= « غير أن البأس ـ إلخ » الشيمة : الطبيعة والسجية والخليقة ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف .

الإعراب : « فارسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا « ما » حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » فعل وفاعل ومفعول به « ملحما » حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاك « غير » حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، ونكس: معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارسا » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارسا » مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنعا .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

فى « زَيْدٌ مررتُ به » ويجوز الأمْرَانِ على السواء فى « زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ بهِ » وكذلك الحكم فى « زيد [ ضَرَبْتُ غُلامه ، أو ] مررتُ بغلامِهِ » .

* * *

وَسَوِّ فى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بالْفِعْلِ ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ[1]

يعنى أن الوصفَ العاملَ فى هذا الباب يجرى مَجْرَى الفعل فيما تقدَّمَ ، والمراد بالوصفِ العامِلِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو : « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذا عمل » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أمْسِ » فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن مالا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زيد أنا ضاربه : الآنَ ، أو غداً ، والدرهم أنْتَ مُعْطاه » فيجوز نصب « زيد ، والدرهم » وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

---

(١) « وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذا » جار ومجرور متعلق بسو « الباب » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « وصفا » مفعول به لسو « ذا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل » مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل يك « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ ، نحو : « زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسِّرُ عاملا فيه ، والله أعلم(١) .

* * *

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ(٢)

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ فى هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » ، وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زَيْداً مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » .

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفا (الثانى) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضى والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح فى الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن « أل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ،

فيكون العامل غير الفعل فى هذا الباب منحصرا فى ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل .

(٢) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر فى هذا البيت أن المُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببىِّ ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ فى أجنبىٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابقِ — من صفة ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطفِ بيانٍ ، نحو : زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت الملابسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببىِّ ، فيُنَزَّلُ « زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه » منزلة « زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » وكذلك الباقى .

وحاصلُه أن الأجنبىَّ إذا أُتْبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببى ، والله أعلم[1] .

* * *

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذى هو المشغول عنه والفعل الذى هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهى النعت وعطف البيان والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البدل لا يجىء فى معمول الفعل المشغول أصلا ، وأما التوكيد فاللفظى منه لا يتصل بضمير والمعنوى يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت «زيد ضربت خالداً نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذى بعده ، لأن الهاء فى « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع فى أول الكلام .

والأمر الثانى : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيداً ضربت الذى يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمرا ورجلا يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذى يحبه» أى الذى يحب خالداً .

## تَعَدّى الْفِعْلِ ، ولزومه

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمعدّى أنْ تصِلْ
« ها » غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ ، نَحْوُ عَمِلْ[١]

ينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ ، ولازم : فالمتعدّى : هو الذى يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً » ، واللازِمْ : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر[٢] نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أولا مَفْعُول له ، نحو : «قَامَ زَيْدٌ»

---

(١) « علامة » مبتدأ ، وعلامة مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « المعدى » نعت للفعل « أن » مصدرية « تصل » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، والتقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها إلخ « ها » مفعول به لتصل ، وها مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « مصدر » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بتصل « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « عمل » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول « ولازم غير المعدى » والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك » وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، والثانى اللازم ، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير « كان » وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبههما ، وقد يقال : إن « كان » ليست خارجة عن القسمين ، بل هى متعدية ، وهذا جواب بتحرير معنى كل =

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلا مُتَعَدِّيًا ، وَوَاقعاً ، ومُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدٍّ ، و [ يسمى ] متعدياً بحرف جر .

وعلامةُ الفعل المتعدِّى:أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أغْلَقْتُهُ » .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَعَدِّى الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدى « الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً » أى ضربت الضربَ [ زيداً ] ومثالُ المتصلة باللازم « القِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ[1]

---

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها فى أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدية ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض .

(١) «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع ، مجلته فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به ، ونحو «مضاف ، والجملة من الفعل الماضى ـ وهو تدبرت ـ وفاعله ومفعوله =

شأنُ الفعل المتعدِّى أنْ ينصبَ مفعولَه إن لم يَنُب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الـكُتُبَ » فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعهُ كما تقدَّم ، نحو : « تُدُبِّرَتِ الـكُتُبُ » .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقْتَصر فيه على السماع[1] .

---

= فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لأمرين ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديباً ، وقمت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطى فى همع الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السوآت هى البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[ إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ ] ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا ... [ الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا ]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك » اه .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل « مثل القنافذ ... البيت » اه .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : ما يتعدَّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصْلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصْلُهُمَا ذلك ، كأعْطَى وكَسَا .

والقسم الثانى : ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ ، كأعْلَمَ وَأَرَى .

والقسم الثالث : ما يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

* * *

وَلازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ(١)

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا(٢)

أَوْ عَرَضَاً ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا(٣)

---

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماض مبنى للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و« أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و « السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « افعلل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهى » معطوف على قوله « افعلل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « اقعنسسا » مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهى « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنساً » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاوع » أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ ضميرِ ] غيرِ المصدرِ ، ويتحتَّم اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ، وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ ، نحو : « اقْشَعَرَّ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن افْعَنْلَلَ ، نحو : « اقْعَنْسَسَ ، وَاحْرَنْجَمَ » أو دلَّ على نظافة كـ« طَهُرَ الثوبُ ، وَنَظُفَ » أو على دَنَسٍ كـ« دَنِسَ الثوبُ ، وَوَسِخَ » أو دلَّ على عَرَض نحو : « مَرِضَ زيد ، وَاحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيد فامْتَدَّ ، وَدَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَّمْتُ زيداً المسألة ففَهِمَهَا ، وَعَلَّمتهُ النحوَ فتعلّمه » .

* * *

وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ(١)

---

= حرف عطف ، وطاوع : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لازما » مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ، النصب : مبتدأ « للمنجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

نَقلاً ، وَفى « أنَّ » وَ« أنْ » يَطَّرِدُ      مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا[1]

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : « مررت بزَيْدٍ » وقد يُحْذَف حرف الجر فَيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، نحو : « مررت زيداً » قال الشاعر :

١٥٩ — تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

---

(١) « نقلا » مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله « حذف » وتقديره منقولا « وفى أن » جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى « وأن » معطوف على أن « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف « مع » ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و « أمن » مضاف إليه ، وأمن مضاف و « لبس » مضاف إليه « كعجبت » الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل « أن » مصدرية « يدوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أى إعطائهم الدية — والجار والمجرور متعلق بعجب .

١٥٩ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : « تعوجوا » يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا - كقال يقول قولا ومقالا - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان « أتمضون الرسوم ولا تحيا » .

الإعراب : « تمرون » فعل وفاعل « الديار » منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار « ولم تعوجوا » الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « كلامكم » كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بحرام الآتى « حرام » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تمرون الديار » حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام « تمرون بالديار » ويسمى ذلك : « الحذف =

أى : تَمُرُّون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير « أنّ » وَ « أنْ » بل يُقْتَصرُ فيه على السماع ، وذهب [ أبو الحسن علىُّ بن سليمان البغدادىُّ وهو ] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرط تعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف ، نحو : « رَغِبْتُ فى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فى » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيد » أو « فى زيد » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أنّ ، وأَنْ » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً ، بشرط أمْنِ اللبس ، كقولك : « عجبت أن يَدُوا » والأصل « عجبت من أن يَدُوا » أى : من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أنَّ — بالتشديد — « عجبت من أنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « من » فتقول : « عجبت أنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف ،

---

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من « أن » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أن » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر القياسى من هذا الباب ، وذلك فى قوله « غضبت أن نظرت » ، وأصله : غضبت من أن نظرت .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [ رغبت ] فى أنكَ قائم » فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف فى محل « أنَّ ، وأنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأَخْفَشُ إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .(١)

---

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله فى محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فمتى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و « أن » فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق ( رقم ١٥٩ ) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجروراً ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ ، ولاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله «ولادين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون - إلخ» =

وحاصلُه : أن الفعلَ اللازِمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أنَّ ، وأنْ » لم يجز حَذفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أنَّ ، وأنْ » جاز [ ذلك ] قياساً عند أمْنِ اللَّبْسِ ، وهذا هو الصحيح .

* * *

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ«مَنْ» مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»[1]

إذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ؛ فالأصْلُ تقديمُ ماهو فَاعِلٌ فى المعنى ، نحو : « أعْطَيْتُ زَيْداً درهما » فالأصْلُ تقديمُ « زيد »

---

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف . وذلك فى قوله :

إذَا قِيلَ : أىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيبويه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل » مبتدأ « سبق » خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و « فاعل » مضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبسن » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول أول لألبس « زاركم » زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل فى المعنى ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً » و « أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسْجَ » : مفعول ثانٍ ، والأصْلُ تقديمُ « مَنْ » على « نسج اليمن » لأنه اللاَّبِسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لـكنه خلاف الأصل .

* * *

وَيَلْزَمُ الأَصْــلُ لِمُوجِبٍ عَرَى ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى[1]

أى : يلزم الأصْلُ — وهو تقديمُ الفاعِلِ فى المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ، وهو خَوْفُ اللبس ، نحو : « أعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : « أعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلايجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلاتقول : « أعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ » لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع] والله أعلم[2] .

* * *

(١) « ويلزم الأصل » فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة فى محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والـكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر فى « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم فى هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أجِزْ، إنْ لَمْ يَضُرّ، كَحَذْفِ مَاسِيقَ جَوَاباً أوْ حُصِر.[1]

الفَضْلَة : خلافُ العُمْدَةِ، والعُمْدَة : ما لا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل، والفَضلَة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَةِ إن لم يضر، كقولك

---

= فيها تقديم الفاعل فى المعنى، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول فى المعنى، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا.

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع، أولها: أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا فى المعنى، وذلك نحو «أعطيت زيدا عمرا»، وثانيهما أن يكون المفعول فى المعنى محصورا فيه، نحو قولك «ما كسوت زيد إلا جبة، وما أعطيت خالدا إلا درهما»، وثالثها: أن يكون الفاعل فى المعنى ضميرا والمفعول فى المعنى اسما ظاهراً نحو «أعطيتك درهما».

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً، أولها: أن يكون الفاعل فى المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول فى المعنى نحو «أعطيت الدرهم صاحبه»؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وثانيها: أن يكون الفاعل فى المعنى منهما محصورا فيه، نحو قولك «ما أعطيت الدرهم إلا زيدا»، وثالثها: أن يكون المفعول فى المعنى منهما ضميرا والفاعل فى المعنى اسماً ظاهراً، نحو قولك «الدرهم أعطيته بكراً».

وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين، ومنها قولك «أعطيت زيداً ماله» يجوز أن تقول فيه: أعطيت ماله زيدا؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة.

(١) «وحذف» مفعول به مقدم لأجز، وحذف مضاف و«فضلة» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطية «لم» جازمة نافية «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كحذف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «جوابا» مفعول ثان لسيق «أو» عاطفة «حصر» فعل ماض مبنى للمجهول معطوف على سيق.

فى « ضَرَبْتُ زيداً » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكقولك فى « أعطيت زيداً درهماً » : « أعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّـقَى ) ، و « أعطيت زيدًا » ومنه قوله تعالى : ( وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّـكَ فَتَرْضَى ) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعطُوكم الجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجُزْ حذفها ، كما إذا وقع المفعولُ به فى جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زيدًا » أو وقع محصوراً ، نحو : « ما ضَرَبْتُ إلاَّ زيدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدًا » فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام فى الثانى دَالاًّ على نفى الضرب مُطْلَقاً ، والمقصودُ نَفْيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

* * *

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ، إنْ عُلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفه مُلتَزَمَا(١)

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « زيدًا » التقدير : « ضربت زيدًا » فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكون واجباً كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » التقدير : « ضربت زيدًا ضربته » فحذف « ضربت » وجوباً كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناصبها » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب ، والألف للإطلاق « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتزما » خبر يكون .

## التَّنَازُعُ فِى ٱلْعَمَلِ

إنْ عَامِلاَنِ ٱقْتَضَيَا فِى ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ(١)

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ، وَٱخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ(٢)

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ(٣) ، نحو : « ضَرَبْتُ

---

(١) « إن » شرطية « عاملان » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده , والتقدير : إن اقتضى عاملان « اقتضيا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « فى اسم » جار ومجرور متعلق باقتضى « عمل » مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قبل » ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم فى محل نصب « فللواحد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر

(٢) « والثانى » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « عند » ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف , و « البصره » مضاف إليه « واختار » فعل ماض « عكسا » مفعول به لاختار « غيرهم » غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « ذا » حال من غيرهم ، وذا مضاف و « أسره » مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحصينة ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأسرة — بالفتح — الجماعة القوية.

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : ( آتونى أفرغ عليه قطراً ) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين الفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر:

* عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير .

. . . . . . . . . . . . . . . . . .

= قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرك زيداً ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى ( هاؤم اقرءوا كتابيه ) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى
لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت » و « الضرب »

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل

ويشترط فى العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

( الأول ) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت فى الأمثلة التى سقناها

( الثانى ) أن يكون أولهما عاملا فى ثانيهما ، نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو ( أن لن يبعث الله ) و ( كما ظننتم ) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً ناصبه ظنوا .

( الثالث ) أن يكون جواباً للأول ، نحو قوله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ) ونحو قوله جل شأنه : ( آتونى أفرغ عليه قطراً ) .

ويشترط فى العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا » فكلٌّ واحدٍ من « ضَرَبْتُ » و « أَكْرَمْتُ » يطلب « زيدًا » بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إن عاملان — إلى آخره » .

وقوله : « قَبْلُ » معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنَا ، ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل فى ضميره ، كما سيذكره .

---

= فليس كل واحد من «أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » ، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثانى تأكيد له ، وخرج قول امرىء القيس بن حجر الكندى

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وذلك لأن كلا من « كفانى » و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله «قليل من المال » إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى : كفانى قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قوله « قليل من المال » فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله « ولم أطلب » فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك .

ويشترط فى العاملين ، أيضاً ، أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التى ذكرناها والتى ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك « زيد قام وقعد » فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل فى ضميره ، وإن كان منصوباً نحو قولك « زيداً ضربت وأهنت » فالعامل فيه هو أول العاملين ، والثانى منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمول له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك « ضربت زيداً وأهنت » فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللمتأخر [illegible] محذوف يدل عليه المذكور ، وقد [illegible]ار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا فى الأَوْلى منهما[١] .

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثانىَ أَوْلَى به ؛ لقُرْبِهِ منه .

وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أوْلى به ؛ لتقدُّمِهِ .

* * *

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِـــيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا[٢]

(١) رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل ، وهو ذلك العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضرورة التى ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل .

الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهى جملة العامل الأول مع معموله — قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل .

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعلتين :

الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكراً ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً فى العامل الأول منهما ، فيكون فى الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ؛ وخلاف الأصل عند البصريين .

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب .

ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولك : ضربت بل أكرمت زيداً ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولك : ما أكرمت ولا قدمت زيداً .

(٢) « وأعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المهمل » =

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء أَبْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا(١)

أى : إذا أعملتَ أحَدَ العاملين فى الظاهر وأهملتَ الآخَرَ عنه ، فأعْمِلِ المُهْمَلَ فى ضمير الظاهر ، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حَذْفُه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : « يُحْسِنُ وَيُسِيء أَبْنَاكَ » فكل واحد من « يحسن » و « يسيء » يطلب « ابناك » بالفاعلية ، فإن أعملت الثانى وجَبَ أن تضمِرَ فى الأول فاعِلَهُ ؛ فتقول « يُحْسِنَانِ وَيُسِيء أَبْنَاكَ » وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : « يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ أَبْنَاكَ » ومِثْلُه « بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ » وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : « بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول « يحسن ويسيء ابناك » ولا « بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ » لأن تركه(٢) يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكْرِ ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

= مفعول به لأعمل « فى ضمير » جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف . و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تنازعاه » فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لالتزم « التزما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة .

(١) « كيحسنان » الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل « ويسيء » فعل مضارع « ابناكا » ابنا : فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وقد » حرف تحقيق « بغى » فعل ماض « واعتديا » فعل وفاعل « عبداكا » فاعل بغى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير لتصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور .



ALEXANDRINA

بناء على مذهبه فى جواز حَذْفِ الفاعل ، وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار فى الأول عند إعمال الثانى ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناكَ » وهـذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسألة .

* * *

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ[1]

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ[2]

---

(١) « ولا » ناهية « تجىء » فعل مضارع مجزوم بلا الناهيـة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقـديره أنت « مع » ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أهملا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة فى محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجىء « لغير » جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و « رفع » مضاف إليه « أوهلا » فعـل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة فى محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل » حرف عطف ، ومعناه ــ هنا ــ الانتقال « حذفه » حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت - إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير » خبر يكن، وغير مضاف و « خبر » مضاف إليه « وأخرنه » الواو عاطفة ، أخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب، والهاء مفعول به لأخر مبنى على الضم فى محل نصب « إن » شرطية « يكن » فعل =

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين فى الظاهر وأُهمل الآخر عنه أُعمل فى ضميره ، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرُهُ : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فَرْقَ فى وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهملُ الأوّلَ أو الثانىَ ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابناك ، ويحسن ويسيئان ابناك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدةً فى الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ فى الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولا ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » ولا تضمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِى وُدِّ

---

= مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه .

١٦٠ البيتان من الشواهد التى لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أى عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهراً وجهارا . وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن . قال الله تعالى : ( وأسروا قولكم أو اجهروا به ) وقال الأخفش فى قوله تعالى : (حتى نرى الله جهرة) أى عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه فى اللغة : ما استتر عنك ولم =

. . . . . . . . . . . . . . . . .

= تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا «أحفظ العهد» يروى فى مكانه «أحفظ الود» والود - بضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك «الوشاة» جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشىء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منكما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان — وهما «ترضى» و «يرضى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» ذلك الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الأول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ — إِذَا هُمُ لَمَحُوا — شُعَاعُهْ .

والأصل « لمحوهُ » فحذف الضميرَ ضرورةً ، وهو شاذ ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الأصل .

---

= ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور — فإنهم إنما أجازوا — فى هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لايكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ، لأنه لايستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا ) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ

قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهْ

اللغة : « عكاظ » بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة « يعشى » مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا » ماض من اللمح ، وهو سرعة إبصار الشيء « شعاعه » بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » فى البيت السابق =

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الأصل ، فإن كان عمدة فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إيَّاهُ » وَإن كان الطالبُ له هو الثانى أضمرته : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْداً قَائِماً ، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إيَّاهُ زَيْداً قَائِماً » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » بل يلزم الحَذْفُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زيدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » إلا إذا كان المفعول خبراً فى الأصل ؛ فإنه لا يجوز حَذْفه ، بل يجب الإتيان به مؤخَّراً ؛ فتقول « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إيَّاهُ » :

---

= « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوا هم « لمحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوا شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى - وهو « لمحوا » يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى فى البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة ، وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

ومَفْهُومُه أن الثانى يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان ، أو مجروراً ، أو منصوباً ، عمدةً فى الأصل أو غيرَ عمدة .

* * *

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا[1]

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا[2]

أى : يجب أن يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً فى الأصل عما لايطابق المفسِّرَ ، كما إذا كان فى الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى ، نحو : « أظن ويظنانى زيداً وعمراً أخوين » فـ « زيداً » : مفعول أول لأظُنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعولٌ ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظنان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتَيْت به ضميراً فقلت :

---

(١) « أظهر » فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « ضمير » اسم يكن « خبرا » خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسرا » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهرا .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظنانى » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظنانى « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمرا » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « فى الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظنانى » .

« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، فى أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظنانى إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ ؛ [ وذلك ] لكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تَفُوتُ مطابقةُ المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذَّرت [ المطابقة ] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظنانى أخا زَيْدًا وعَمْراً أخوين » ؛ فـ « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذٍ — من باب[1] التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيُّونَ الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَرِ عنه ؛ فتقول : « أظن ويظنانى إياه زيدًا وعمرًا أخوين » وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقول : « أظن ويظنانى زَيْدًا وعمرًا أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ، فانه لايطلب مفعولا ثانياً إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربنى وضربت زيدا » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيدا » المنصوب ، ولو قلت « ضربنى وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

## المَفْعُولُ ٱلْمُطْلَقُ

ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ(١)

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فـ « قام » يدل على قيامٍ فى زمنٍ ماض ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ فى الحال أو الاستقبال ، و « قُمْ » يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَيِ الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولَيِ الفعل » فكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ ؛ فإنه أحَدُ مدلولى أمِنَ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدًا لعامله ، أو بيانًا لنوعِهِ ، أو عَدَدِهِ ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقًا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ ٱنْتُخِبْ(٢)

---

(١) « المصدر » مبتدأ « اسم » خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأمن « من أمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

(٢) « بمثله » الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « أو فعل ، أو وصف » معطوفان على مثل « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو بالفعل(١) ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوَصْفِ(٢) ، نحو : « أنا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

---

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « وكونه » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر الكون من جهة النقصان « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا ٱلْمُلُوكُ فَأَنْتَ ٱلْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ ... لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله « لؤما » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الأمهم » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الأمهم » وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبيانى :

وَأَرَانِى طَرِبًا فِى إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ ٱلْوَالِهِ أَوْ كَٱلْمُخْتَبَلْ

فإن قوله « طرب الواله » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا » الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصْلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصل ، والمصدر مشتقٌّ منه .

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصـــل ، والفعلُ مشتقٌّ منه ، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَة إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةَ ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

* * *

تَوْكِيدًا أوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ (١)

---

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا » مفعول به مقدم ليبين « أو نوعا » معطوف عليه « يبين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » معطوف على قوله « نوعا » السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، سرت : فعل وفاعل « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير » مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدًا ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثانى : أن يكون مبيناً للنوع[1] ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِى رَشَدْ » ، و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَناً » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَات » .

* * *

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ[2]

---

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص .

الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة ، وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) « وقد » هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بينوب « ما » اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق بدل الآتى « دل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، =

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، كَكُلٍّ وبَعْضٍ، مُضَافَيْنِ إلى المصدر، نحو: «جِدَّ كُلَّ الجِدِّ»(١)، وكقوله تعالى: (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ)، و «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور(٢)، نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَافْرَحِ الجَذَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجَذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له.

---

= والجملة لا محل لها صلة ما «يجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر «منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و «الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف، افرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجذل» مفعول مطلق.

(١) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا  يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولا مطلقا، والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف.

الثاني: أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق.

فإذا قلت «فرحت جذلا» فجذلا: عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجذلت جذلا، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير: فرحت لأجل الجذل، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير: فرحت حال كوني جذلان.

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذلك الضَّرْبَ » وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر ، كما مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَاكَ » أى : ظننت ذاك الظَّنَّ ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميرُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : ( لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ) أى : لا أعذِّبُ العذابَ .

وعَدَدُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [ عِشْرِينَ ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : ( فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

والآلةُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأصْلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا[1]

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله ، ولا جَمْعُه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرر الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

---

(١) « وما » اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « فوحد » الفاء زائدة ، ووحد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية « وثن » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله « واجمع » معطوف على ثن « غيره » تنازعه كل من ثن واجمع « وأفردا » الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعـــدد ، والنوع — فذكر المصنفُ أنه يجوز تثنيته وَجَمْعُهُ .

فأما المبين للعَدَد فلا خِلاَفَ فى جوازِ تثنيته وجَمْعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ » .

[ وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَىْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ ] » .

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لايجوز تثنيتهُ ولاجمعه قياساً ، بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشَّلَوْبِينِ .

* * *

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيــــلٍ مُتَّسَعْ[1]

المصـــدر المؤكد لا يجوز حذفُ عامِلِهِ ؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكدِ فيحذف عامِلُه للدلالة عليه : جوازاً ، وَوُجُوباً .

فالمحذوف جوازاً ، كقولك : « سَـيْرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أىَّ سَـيْرٍ سِرْتَ » و « ضَرْبَتَـيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سَهْوٌ منه ؛ لأن

---

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد » مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرْباً زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح(١) ، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [ بما سيأتى ] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرْباً زَيْدًا » ليس من التأكيد فى شىء ، بل هو أمْرٌ خالٍ من التأكيد ، بِمَثَابَة « اُضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعَهُ ، فكما أن « اُضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيد فيه كذلك : « ضَرْباً زَيْدًا » وكذلك جميعُ الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شىء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرْباً زَيْدًا » ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكِّدِ لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أوْ لا ؟ والصحيحُ أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرْباً زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرْباً » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « اُضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرْباً » عن « اُضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

* * *

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ
مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ(٢)

---

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه « بدلا » حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً فى مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ فى الأمر والنهى ، نحـو : « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أى : قُمْ [ قِيَاماً ] ولا تَقْعُدْ [ قُعُوداً ] ، والدعاء ، نحـو : « سَقْياً لَكَ » أى : سَقَاكَ الله .

وكذلك يحذف عامِلُ المصدرِ وُجُوباً إذا وقع المصـدرُ بعد الاستفهام المقصودِ به التوبيخُ ، نحو : « أَتَوَانِياً وَقَدْ عَـلاَكَ المَشِيبُ ؟ » أى : أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلاَكَ[1] .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه فى الفعلِ المقصودِ به الخبرُ ، نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةً » أى : وَأُكْرِمُكَ .

فالمَصْدَرُ فى هذه الأمثلة ونَحْوِها منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصـدر نَائِبٌ مَنَابَه فى الدلالة على معناه .

---

= « كندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر فى آت « اللذ » اسم موصول صفة لندلا « كاندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف فى « كندلا » وفى كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم ١٦٢) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سقيالك . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أتوانيا وقد جد الجد ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما السماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامة ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بيانا وافيا .

وأشار بقوله : « كَنَدْلاً » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ — يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

١٦٢ — البيتان لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهنا » بقصر ويمد — موضع معروف لبنى تميم « عيابهم » العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بجر » بضم فسكون — جمع بجراء ، وهى الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى — هنا — العيبة أيضاً « ألهى الناس » شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم » بضم الجيم وتشديد اللام — معظمها وأكثرها « ندلا » خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شىء فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشىء من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يمرون » فعل وفاعل « بالدهنا » جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا » حال من الفاعل «عيابهم» عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث فى قوله «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة، أو لقصد تحقيرهم « من دارين » جار ومجرور متعلق بيرجع « بجر » حال من الفاعل ، وبجر مضاف و «الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل » فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال » مفعول به =

فـ « نَدْلاً » نائبٌ مَنَابَ فعلِ الأمرِ ، وهو أُنْدُلْ ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدْلاً يا زُرَيْقُ [ المالَ ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً ، وفيه نظر(١) ؛ لأنه إن جعل « نَدْلاً » نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير « أنْدُلْ » لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : « لِيَنْدُلْ » صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : « ضَرْباً زَيْداً » أى : اُضْرِبْ زيداً ، والله أعلم .

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا(٢)

---

= لقوله ندلا السابق « ندل » مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك فى الإعراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلا لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشة الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لتفصيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كإما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف عامله وجوباً « عامله » عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحْذَفُ أيضاً عامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَـةِ ما تَقَدَّمَه(١)، كقوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً ) فمَنًّا ، وفِدَاء : مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير — والله أعلم — فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاء ، وهذا معنى قوله : « وَمَا لِتَفْصِيل — إلى آخره » أى : يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل ، حيث عَنَّ ، أى : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ(٢)

---

عامل الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « حيث » ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب « عنا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل ، والجملة من عن وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة ، أى بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده ، والشرط الثانى : أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة ، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التى تلاها الشارح ، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر :

لَأَجْهَـدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَـلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليـه مفردا — نحو أن تقول : لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال — لم يجب حذف العامل ، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره ، والشرط الثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه ، فإن تأخرت مثل أن تقول : إما إهلاكا وإما تأديباً فاضرب زيداً — لم يجب حذف العامل أيضاً .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكرر » مبتدأ مؤخر « وذو » معطوف على « مكرر » وذو مضاف ، و « حصر » مضاف إليه ، وجملة =

أى : كذلك يُحذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً ، إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ استَنَد لِاُسْمِ عينٍ ـ أى: أُخْبِرَ به عنه ـ وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً(١) ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه ، ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً » ، و « إنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير.

فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيْراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت « يسير » وإن شئت صَرَّحْتَ به ، والله أعلم .

* * *

وَمِنْــــهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَـيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا(٢)

---

= « ورد » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه ، « نائب » حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « لاسم » جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين » مضاف إليه « استند » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا مقتطعاً ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو : أأنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعونه » فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكدا » مفعول ثان =

نَحْوُ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا » وَالثَّانِ كَـ« ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا »(١)

أى : من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى : المُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ، والمؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ .

فالمؤكد لنفسه : الواقعُ بعد جملةٍ لاتحتملُ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [ عُرْفَا » أى : ] اعترافاً ، فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أعترف اعترافاً » ويسمى مؤكداً لنفسه : لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفسُ المَصْدَرِ ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « فَالْمُبْتَدَا » أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغَيْرِه هو : الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ ؛ فتصير بذكره نصًّا فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أُحِقُّهُ حَقًّا » وَسُمِّيَ مؤكداً لغَيْرِه ؛ لأن الجملة قبلَهُ تَصْلُح له ولغيره ؛ لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى أنت

---

= والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه » الجار والمجرور متعلق بيدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « أو غيره » أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فالمبتدأ » مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق « ألف » مبتدأ مؤخر « عرفا » مفعول مطلق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها « والثان » مبتدأ « كابنى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى » ابن : خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف « حقا » مفعول مطلق « صرفا » نعت لقوله حقا .

عندى فى الْخُنُوِّ بمنزلة أبْنِى ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نَصًّا فى أن المراد البُنُوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدرِ ؛ لأنها صارت به نَصًّا ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة للؤثر للمؤثِّرِ فيه .

* * *

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ « لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ » (١)

أى : كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو : « لِزَيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى »

---

(١) « كذاك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « التشبيه » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و « جمله » مضاف إليه « كلى » الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بكا » قصر للضرورة مبتدأ مؤخر « بكاء » مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « عضله » مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضا مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام — ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا ، بل هو فيما ذكرنا — مما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل مما قبله .

فـ « صَوْتَ حِمَارٍ » مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وقبله جملة وهى « لِزَيد صَوْتٌ » وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى ، وهو « زَيد » وكذلك « بُكَاءَ الثَّكْلَى » منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى » ، وكذا لو كان قبله جملة [ و ] ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : « هٰذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى ، وَهٰذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مَفْهُومٌ من تمثيله .

* * *

# المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ ، إنْ أبَانَ تَعْلِيلاً، كَـ«جُدْ شُكْراً ، وَدِنْ»(١)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ : وَقْتاً وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ(٢)

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ : كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ(٣)

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتى «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط فى البيت التالى .

(٣) «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة فى محل نصب =

المفعولُ له هو : المصدرُ، المُفهِمُ علةً ، المشاركُ لعامله : فى الوقت ، والفاعِلِ ، نحو : « جُدْ شُكْراً » فشكراً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر ، ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدْ » : فى الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفى الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ ابْنِي تأديباً » فتأديباً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب « لِمَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضربت فى الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعنى المصدرية ، وإبَانَةَ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله فى الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو « مِنْ » أو « فى » أو الباء .

فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُكَ : « جئتك للسمن » .

ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله فى الوقت « جئتك اليوم للإكرام غداً » .

ومثالُ ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل « جاء زيد لإكرام عمرو له » .

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط فى نصبه إلا كَوْنُهُ مصدراً ، ولا يشترط اتحادُه مع عامله فى الوقت ولا فى الفاعل ، فجوزوا نصب « إكرام » فى المثالين السابقين ، والله أعلم .

* * *

= خبر ليس « مع » ظرف متعلق بيمتنع ، ومع مضاف ، و « الشروط » مضاف إليه « كلزهد » الكاف جارة لقول محذوف ، لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى « ذا » اسم إشارة مبتدأ « قنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأَنْشَدُوا(١)

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ(٢)

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثانى : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلُّها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللامِ والإضافةِ النصبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِى تأدِيباً » ، ويجوز جرُّهُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابنِى لتأدِيبٍ » ، وزعم الْجُزُولى أنه لا يجوز جَرُّهُ ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون ، وما صَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد ؛ فالأكثر جَرُّه ، ويجوز النصب؛ فـ « ضربتُ ابنى للتأدِيبِ » أكثرُ من « ضربت ابنى التأدِيبَ » ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

١٦٣ — * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

---

(١) « وقل » فعل ماض « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها فى تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « فى مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و« أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف اليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد فى كلام الناظم ، فهذا صدره ، وعجزه قوله :
=

. . . . . . . . . . . . . . . . .

---

= * وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » أراد لا أتكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها « الجبن » بضم فسكون — هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة « الهيجاء » الحرب ، وهى تقصر وتمد . فمن قصرها قول لبيد :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

« توالت » تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر » جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه محلى بأل .

وقد اختلف النحاة فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشرى ـ إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين ( رقم ١٦٤ و ١٦٥ ) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٍ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِى

فقوله « فضل حيائه » مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، فـ « الجبنَ » مفعولٌ له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثلُه قولُه :

١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ‌ ‌ ‌ ‌ شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

---

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله فى هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : ( يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بنى العنبر ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة « الإغارة » الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا » جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو فى « شنوا » « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل فى « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد فى البيت ، لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ — النصبُ ، والجرُّ — على السواء ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْنِي تأدِيبَهُ ، ولتأدِيبِهِ » وهذا [ قد ] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قولُه تعالى : ( يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ) ومنه قولُه :

١٦٥ — وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

---

١٦٥ البيت لحاتم الطائى ، الجواد المشهور .

اللغة : « العوراء » الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لموّدته « وأعرض » أى أصفح .

الإعراب : « وأغفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عوراء » مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم » مضاف إليه « ادخاره » ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم » جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و « اللئيم » مضاف إليه « تكرما » مفعول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادخاره » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال « لادخاره » لكان سائغاً مقبولا .

وهو رد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح .

وفى قوله « تكرما » شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرما » مفعول لأجله ، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاة فى صحة ذلك .

* * *

## المَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً

الظَّرْفُ : وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضُمِّنَا «فِي» بِاطِّرَادٍ ، كَهُنَا أَمْكُثْ أَزْمُنَا(١)

عَرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه : زمان — أو مكان — ضُمِّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ ، نحو : « أَمْكُثْ هُنَا أَزْمُنَا » فهنا : ظرف مكان ، وأزْمُناً : ظرف زمان ، وكل منهما تَضَمَّنَ معنى « فى » ؛ لأن المعنى : امكث فى هذا الموضع [ و ) فى أزْمُنٍ.

واحترز بقوله : « ضمن معنى فى » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « فى » كما إذا جُعل اسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبَارك ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارَك ، والدَّارُ لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو : « سِرْتُ فى يوم الجمعة » و « جلستُ فى الدَّارِ » على أن فى هذا ونحوه خلافاً فى تسميته ظرفاً فى الاصطلاح ، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولا به ، نحو : « بنيت الدارَ ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَل » .

واحترز بقوله : « باطِّرَادٍ » من نحو : « دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدَّارَ ، وذهبتُ الشأمَ » فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشأم » متضمن معنى « فى » ولكن تَضَمُّنه معنى « فى » ليس مُطَّرِداً ؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة لا يجوز حَذْفُ « فى » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشأم » فى المُثُلِ منصوبةً

---

(١) « الظرف » مبتدأ « وقت » خبر المبتدأ « أو مكان » معطوف على وقت « ضمنا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « فى » قصد لفظه : مفعول ثان لضمن « باطراد » جار ومجرور متعلق بضمن « كهنا » الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث « امكث » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أزمنا » ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَضمَّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ ، وهذه متضمنة معنى « فى » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «فى» ؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى «فى» ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطِّرَادٍ» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى فى » والله تعالى أعلم .

* * *

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَراً كَانَ ، وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا[1]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ معنى « فى » من أسماء الزمان والمكان النصبُ ، والناصبُ له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعلُ ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يومَ الجمعةِ ، أمام الأميرِ » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ ، عِنْدَكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف[2] .

---

(١) « فانصبه » انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالواقع » جار ومجرور متعلق بانصب « فيه » جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لكان الآتى مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع « وإلا » إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مقدراً » حال من الهاء فى « انوه » .

(٢) اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك » =

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الجمعةِ » ، و « كَمْ سِرْتَ ؟ » فتقول : « فَرْسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقِر » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة(١) ، والله أعلم .

* * *

= فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس أمامك » ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبقى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام ( الثانى ) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو =

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى(٢)

يعنى أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية(٣) : مُبْهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ، فناصب « حين » عامل ، وناصب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كمرمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزءى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه فى الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً » أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعة » ، أو بوَصْف نحو : « سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثانى : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهات [ السِّتِّ ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [ ويَمِينَ ، وشِمَالَ ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غَلْوَة ، وميل ، وفَرْسَخ ، وبَرِيد »[1] تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ماصيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فَشَرْطُ نَصْبِهِ — قياساً — أن يكون عاملُه من لفظه ، نحو : « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جَرُّه بفي ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جلست مَرْمَى زيد » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا »[2] أى : كائن مَقْعَدَ القابلة ، ومَزْجَرَ الكلب ، ومَنَاطَ الثريا ، والقياس : « هو مِنِّى فى مَقْعَدِ القابلة ، وفى مَزْجَرِ الكلب ، وفى مَنَاطِ الثريا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب « فلان منى مقعد القابلة » يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون « فلان منى مزجر الكلب » يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الذم ، ويقولون « فلان منى مناط الثريا » يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعة قدره .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ(١)

أى : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشْتُقَّ من المصدر مَقِيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجامعه فى الاشتقاق من أصْلٍ وَاحِدٍ ، كمجامعة « جلست » بـ « مَجْلس » فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلُهُمَا وَاحِدٌ ، وهو : « الْجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها — وإن كانت معلومةَ المقدارِ — فهى مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [ الظروف ] المبهمة ؛ لأنها مَعْلُومَة المقدار ، وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست مجلساً » ومختَصًّا ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن « مَرْمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما لَهُ أقْطَارٌ تَحْوِيه — لا ينتصب ظرفاً ، فاعلم أنَّهُ سُمِع نَصْبُ كلِّ مكانٍ مختص مع « دخل ، وسكن » ونَصْبُ

---

(١) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون » مضاف إليه ، وكون مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيسا » خبر الكون الناقص « أن » مصدرية « يقع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفا » حال من فاعل يقع المستتر فيه « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفا » أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه » جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتمع الآتى « اجتمع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيتَ ، وسكنتُ الدار ، وذهبْتُ الشأمَ » واختلف الناسُ فى ذلك ، فقيل : هى منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت فى الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو : « مررت زيداً » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به(١) .

* * *

---

(١) فى هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

( الأول ) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكانى المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه الشلوبين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب .

( الثانى ) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعنى على الحذف والإيصال ، كما انتصب « الطريق » فى قول الشاعر ( وانظر الشاهد رقم ١٥٩ ) :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ  فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسى ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالك .

( الثالث ) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التى لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

( الرابع ) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن نحو « دخل » يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » مما له حالتان تساوتا فى كثرة الورود ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى الْعُرْفِ(١)

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ : الَّذِى لَزِمْ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ(٢)

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفا » مفعول ثان ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفا » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثان « ذو » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط فى عمومه ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « فى العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزم « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله « ظرفية » المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيده ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ، أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، نعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ » وفاعلا ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : مالايستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أردْتَهُ من يوم بعينه(١) ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : ( إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً(١) .

والذى لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [ وَلَدُنْ ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجَرُّ « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجَتُ إلى عندِه » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إلى عنده » خَطأٌ(٢) .

---

(١) مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : ( فخر عليهم السقف من فوقهم ) وفى آيات أخر .

ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بينما » ومنها « مذ ، ومنذ » إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ(١)

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلا ، كقولك : « جلستُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتيك جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتيكَ طُلُوعَ الشمس ، وَقُدُومَ الحاجِّ ، وخُرُوجَ زيدٍ » والأصلُ : وَقْتَ طلوع الشمس ، ووَقْتَ قُدُوم الحاج ، ووَقْتَ خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ فى كل مصدر(٢) .

---

= الزمان ، وقالوا : « إلى أين » و « إلى متى » فأدخلوا « إلى » الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى » الجارة على لفظ « متى » من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى » الجارة على لفظ « متى » ولفظ « أين » من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « عن مكان » جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر » فاعل ينوب « وذاك » الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « فى ظرف » جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « يكثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الشارح — تبعاً للناظم — واحداً مما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقى عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانيا : =

. . . . . . . . . . .

---

= الأول : لفظ « بعض » ولفظ « كل » مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » وذلك من جهة أن كلتى بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - فى باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر فى المفعولية المطلقة .

الثانى : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرقى القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » فى قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلاَ وَارِدًا إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

* * *

## المَفْعُولُ مَعَـــهُ

يُنصَبُ تَالِى الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ « سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ »(١)
بِمَا مِنَ الْفِعْـــلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ، لابالْوَاوِ، فىالْقَوْلِالأَحَقْ(٢)

المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد وَاوٍ بمعنى مَعَ .

والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهِهِ .

فمثالُ الفعل : « سِيرِى والطريقَ مُسْرِعة » أى : سِيرِى مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِى .

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ » فالطريق : منصوبٌ بسائر وسيرك .

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه الواوُ ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأن كل حرف

---

(١) « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول « تالى » نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و « الواو » مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل « معه » مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن فى نحو « سيرى » فعل أمر . وياء المخاطبة فاعل، والجملة فى محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق » مفعول معه « مسرعه » حال من ياء المخاطبة فى قوله سيرى .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل » جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « ذا » اسم إشارة مبتدأ مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا » حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما « فى القول » جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق « الأحق » نعت للقول .

أُخْتَصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجرَّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل : « ولم يكن كالجزء منه » احترازاً من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تَخَطِّى العامل لها ، نحو : « مررت بالغُلاَمِ » .

وَيُستفاد من قول المصنف : « فى نحو سِيرِى والطريقَ مسرعَةً » أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ ، و [ هذا ] هو الصحيح من قول النحويين(١) .

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّم عليه ؛ فلا تقول : « والنيلَ سِرْتُ » وهذا باتفاق ، أمَّا تَقَدُّمه على مُصَاحِبِه — نحو : « سار والنيلَ زيدٌ » — ففيه خلافٌ ، والصحيحُ مَنْعُه(٢) .

---

(١) يريد الشارح بالمماثلة فى قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ » المشابهة فيما ذكر ، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو .

وقد اختلف النحاة فى هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم فى ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظما ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة فى مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة فى تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولها أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فتقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلاَ يَا نَخْـلَةً مِنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ
عَلَيْـكِ — وَرَحْمَةُ اللهِ — السَّلاَمُ =

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ أوْ « كَيْفَ » نَصَبْ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ(١)

حَقُّ المفعول [ معه ] أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُهُ ، كما تقدَّمَ تمثيلُه ، وسُمِعَ من كَلَامِ العرب نَصْبُه بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين من غير أن يُلفَظَ بفعل ،

---

= والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

فزعم أن الواو فى قوله « وفحشا » واو المعية ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلك أيضاً قول بعض الفزاريين ، وهو من شعراء الحماسة :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو فى قوله « والسوءة » واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله « اللقبا » ، وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللقبا والسوءة ،

وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعاً ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضرورة .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « أو » عاطفة « كيف » معطوف على « ما » السابق « نصب » فعل ماض « بفعل » جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و « كون » مضاف إليه « مضمر » نعت لفعل « بعض » فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و « العرب » مضاف اليه .

نحو : « ما أنت وزيداً(١) » و « كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ » تخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقٍّ من الكَوْن ، والتقديرُ : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ ، فزيداً وقصعة : منصوبان بـ « تكون » المضمرة .

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَاضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ(٢)

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلى :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد فى قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فى اللفظ فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوعِدُنِى بِقَوْمِكَ يا بْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد فى قوله « وما حضن والجيادا » حيث نصب « الجياد » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه .

ومع ورود ذلك فى كلام العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير فى مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر :

عَدَدْتَ رِجَالاً مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجُّساً فَمَا ابنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ ؟

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ ؟

(٢) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « يمكن » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ     أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ[1]

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفُه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكَنَ عَطْفُه فإما أن يكون بِضَعْفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين » فرَفْعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أَوْلَى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ ، والتشريكُ أَوْلَى من عدم التشريك ، ومثلُه « سارَ زيد وعَمْرٌو » فرفع « عمرو » أَوْلَى من نصبه .

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أَوْلَى من التشريك[2] ؛

= وجواب الشرط محذوف « بلا ضعف » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بيمكن « أحق » خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار » مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إضمار » مفعول به لاعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذى لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً ، أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنويا . وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامَتِهِ من الضعف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أوْلَى من رَفْعِهِ ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ : على المعِيَّةَ ، أو على إضمار فعل [ يليق به ] ، كقوله :

١٦٦ — * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارِدًا *

---

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل الناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما ، وليس كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها — تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها المعية حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف « الليالى » على « أمره » لكنت محتاجا إلى تقدير : واكل أمره لليالى وواكل الليالى لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » ، وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « بارد » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فماء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ ) فقوله : « وشركاءكم » لا يجوز عَطْفُهُ على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائى » وإنما يقال : « أجْمَعْتُ أمرى ، وجَمَعْتُ شركائى » فشركائى : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأَجْمِعُوا أمركم وَاْجمَعوا شركاءكم » .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « أنلتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح فى البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٩ ) فى مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

## الاسْتِثنَاء

مَا اُسْتَثْنَتِ «اُلاَّ» معْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ اُنْتُخِبْ(١)

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا اُنْقَطَعْ ، ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ « إلاّ » النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ ، سواء

(١) « ما » اسم موصول مبتدأ « استثنت » استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا « مع » ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و « تمام » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتخب » الآتى ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه « أو » حرف عطف « كنفى » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) « إتباع » نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانصب ، وجملة « انقطع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مالا محل لها صلة « وعن تميم » جار ومجرور متعلق بقوله « وقع » الآتى « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر ، وجملة « وقع » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة « وقع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله « عن تميم » وقوله « فيه » جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

كان متصلا أو منقطعاً[1] ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً » ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

---

(١) قد وقع فى كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله فى إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبى :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر فى « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْـــهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء فى هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً فى الظاهر — نفى عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » فى البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » فى البيت الثانى لم يحضروا ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد » وأن الشاعر الثانى لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقا ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هــذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهَبُ سيبويه[1] وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار(١)، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه(٢) ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ»،

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ; فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » ، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد ، وإلاَّ زيداً ، وهل قام أَحَدٌ إلا زيد ؟ وإلا زيداً ، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحـدًا إلا زيدًا ؟ » ؛ فيجوز فى « زيدًا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ

=أن «إلا» فى هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذى قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفى — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السِيرافى شارح كتاب سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف فى النفى والإثبات ، من ذلك النعت فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامـــة السيوطى بياناً وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف ببل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالف للأول فى المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو » وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعنى أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفى كأحد وعريب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى ( ما فعلوه إلا قليل منهم ) .

إلاَّ زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، وهل مَرَرْتَ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ ؟ وإلا زيدًا » .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْىٍ أو شِبْهِ نفى(١) .

---

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى مما قبلها ، وذلك كأن تقول « ما جاءنى من أحد إلا زيد » أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلا» فيه — وهو زيد — معرفة بالعلمية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للبدل منه — وهو أحد الواقع اسما للا النافية للجنس — لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، فنى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظا بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعا ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو « لا » واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، ولا يجوز الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارٌ ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلاّ » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ — وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتْباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْىِ قَدْ يَأْتِى ، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ (١)

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه(١) فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً، أو غيرَ مُوجَبٍ.

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو : « قام إلا زيداً القومُ ».

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ فالمختار نَصْبُهُ ؛ فتقول : « ما قام إلا زيداً القومُ » ، ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِىَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِىَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِىَ رَفْعُه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدٌ القومُ » قال سيبويه : « حدثنى

---

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلا زيدا أكرمت » والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو « إلا زيدا أكرمت القوم» وفى هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (فى شرح ش ١٧٥ ) فنجليها لك .

١٦٧ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبى صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو « البيض » جمع بيضاء وهى المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام فى المغنى ـ على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه « أذو الشيب يلعب » « شيعة » أشياع وأنصار « مذهب الحق » يروى فى مكانه « مشعب الحق » والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد » مضاف إليه « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « وما لى إلا مذهب الحق مذهب » مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار .

يونُسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر » وأعربوا الثانى بدلا من الأول [ على القلب ] [ لهذا السبب ] ومنه قولُه :

١٦٨ — فإنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابقِ غـيرُ النصب — وهو الرَّفْعُ —

---

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، من قصيدة يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلاَ يا لَقَوْمِى هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله ( عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منه » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفى أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

* * *

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ « الاَّ » عُدِمَا(١)

إذا تفرَّغَ سابقُ « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطلُبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيدًا » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

---

(١) « وان » شرطية « يفرغ » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ(١) ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ(٢) فلا تقول : « ضَرَبْتُ إلا زيدًا » .

* * *

وألغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَلاَ(٣)

إذا كررت « إلاّ » لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام فى هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة . وللنحاة فى هذا الموضوع مذهبان :

أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيداً » لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض — أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثانى : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا » قصد لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة « العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحَـــدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ » ف « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ » [ والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ ] ف « العَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلاّ » توكيدًا ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيدًا وعمرًا ، ثم كررت « إلا » توكيدًا ، ومنه قوله :

١٦٩ — هَلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلاّ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلا » توكيدًا .

---

١٦٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى القَلْبُ إلاَّ أُمَّ عَمْرٍو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَـــيَّرَهَا الْوَاشُونَ أنى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام — هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للمجهول — توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين — أراد ما يكون من كلام الواشين من التمائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت « إلا » ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » فى هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ   إلاّ رَسِيمُهُ وَإلاّ رَمَلُهْ

= زيادة « لا » فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن مابعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ٢٧٤ ) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ فى كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذى طعن فى السن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة فى ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب فى رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدتين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكأن الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمه ورمله » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إلا عَمَلَه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ « رسيمُهُ » : بدل من عمله ، «وَرَمَلُه» معطوف على « رسيمه » ، وكررت « إلا » فيهما توكيدًا .

* * *

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ(١)

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي(٢)

إذا كُرِّرَتْ « إلا » لغير التوكيد — وهى : التى يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغ .

---

(١) « وإن » شرطية « تكرر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على إلا « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « فمع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفريغ » مضاف إليه « التأثير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد » جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلا بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواه » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف .أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا .

فإن كان مُفَرَّغاً شغلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبْتَ الباقى ؛ فتقول : « ما قامَ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا إلاَّ بكرًا » ولا يتعين واحدٌ منها لِشَغْل العامل ، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به ، ونصبْتَ الباقى ، وهذا معنى قوله : « فمع تفريغ — إلى آخره » أى : مع الاستثناء المفرغ أَجْعَلْ تأثيرَ العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقى .

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ اُحْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ (١)
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ (٢)
كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ (٣)

(١) « ودون » ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و « تفريغ » مضاف إليه « مع التقدم » مثله « نصب » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع » مضاف إليه « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق باحكم « والتزم » الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير » جار ومجرور متعلق بانصب « وجئ » الواو عاطفة ، جئ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد » جار ومجرور متعلق بجئ « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما » الكاف جارة ، وما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان » و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة ثانية لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « يفوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا » أداة مرؤ » بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه ، أو تتأخَّرَ .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الـكلام مُوجَباً أو غيرَ مُوجَبٍ ، نحو : « قَامَ إلاَّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً القَوْمُ ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً القَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الـكلام مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَبٍ ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتـكرر الاستثناء : فيُبْدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو فى « يَفُوا » وهذا معنى قوله : « وانْصِبْ لتأخير — إلى آخره » أى : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الـكلام مُوجَباً ، وإن كان غير مُوجَب فجىء بواحِدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم يتـكرر المستثنى ، وانصب الباقى .

ومعنى قوله : « وحكمها فى القَصْدِ حُـكم الأوَّلِ » أن ما يتـكرر من المستثنيات حُـكمه فى المعنى حُـكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخـول والخروج ؛ ففى قولك : « قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْرًا » الجميعُ

---

= بدل بعض من كل ، إلا ، حرف دال على الاستثناء ، على ، مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة ، وحكمها ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه ، فى القصد ، جار ومجرور متعلق بحكم ، حكم ، خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و ، الأول ، مضاف إليه .

مُخْرَجُون ، وفي قولك : « مَا قَامَ القَوْمُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بَكْراً » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً » [ الجميع داخلون ] .

* * *

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا[1]

اسْتُعْمِل بمعنى « إلا » — في الدلالة على الاستثناء — ألفاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ ، وسُوًى ، وَسِوًى ، وسَوَاء » ومنها ما هو فعل ، وهو « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنفُ كلَّها .

فأما « غير ، وَسِوًى ، وَسُوًى ، وَسَوَاء » فحكم المستثنى بها الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعْرَب به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وغَيْرَ زَيْدٍ » بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ، وإلا زيداً » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوباً كما تقولُ : « مَا قَامَ إلا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجروراً » مفعول به لاستثن « بغير » جار ومجرور متعلق باستثن « معربا » حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتي « بإلا » جار ومجرور متعلق بمستثنى « نسبا » نسب : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثن بلفظ غير اسما مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ، وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ حِمَارٌ ، وإِلاَّ حِمَارًا » .

* * *

وأما « سوى » فالمشهور فيها كسر السين والقَصْرُ ، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدُّ ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، وممن ذكرها الفاسىُّ فى شرحه للشاطبية .

ومذهَبُ سيبويه والفَرَّاءِ وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : «قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ «غير» فَتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ به «غير» : من الرفع والنصب والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ (١)

فمن استعمالها مجرورةً قولُه صلى الله عليه وسلم : «دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ على أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أو كالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فى الثَّوْرِ الأبيض » وقولُ الشاعر :

---

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء » معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح » جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والألف للإطلاق .

١٧١ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

---

١٧١ — البيت للمرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداهما فى ( ١/٣ ) ونسبه للمرار بن سلامة ، والثانية فى ( ١/٣٠٢ ) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء » الشيء القبيح ، وتقول : أفحش الرجل فى كلامه ، وفحش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا » نافية « ينطق » فعل مضارع « الفحشاء » منصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا » ظرفية « جلسوا » فعل وفاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « منا » جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافيه « من سوائنا » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيبويه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها ، لأن معناها كمعناها » اه

ومثل هذا البيت — فى استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون ابن قيس :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وما عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وقول عثمان بن صعصاعة الجعدى :

فَلَى نعمنا ، لا نعم قَوْمٍ سَوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ والأحْلاَمُ لَوْ يَقَعَ الْحُلْمُ

ومن استعمالها مرفوعةً قوله :

١٧٢ — وَإِذَ تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

وقوله :

١٧٣ — وَلَمْ يَبْقَ سِـــوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

---

١٧٢ — البيت لمحمد بن عبد الله المدنى ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام فى الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزى ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيـــلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة : « تباع » أراد بالبيع ههنا الزهد فى الشىء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة فى تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشىء ، والكلف به ، وشدة الرغبة فى الحصول عليه ، و « أو » ههنا بمعنى الواو « كريمة » أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .

المعنى : إذا رغب قوم فى تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب فى المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « تشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « بائعها » بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وأنت » مبتدأ « المشترى » خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فسواك » فإن « سوى » قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوى ، وهو الابتداء ، وهو رد على ماذهب إليه سيبويه والجمهور من أن « سوى » لاتخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٣ — البيت للفند الزمانى من كلمة يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

فـ « سِوَاكَ » مرفوعٌ بالابتداءِ ، و « سوى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفيه قولُه :

١٧٤ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

---

= يقع بيت الشاهد رابعا ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحاً عن هذا الأمر ، إذا تركته وولّيته جانبك « بنى ذهل » يروى فى مكانه « بنى هند » وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل « العدوان » الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما » فى قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى»فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثاً نبين لك فيه مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٤ — البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

=

فـ « سِوَاكَ » اسم « إنَّ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا فى ضرورة الشعر ، وما اسْتُشْهِدَ به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

* * *

= اللغة : « كفيل » ضامن « المنى » الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية وغرفة « لمؤمل » اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلا ، إذا رجاه « يشقى » مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل » مبتدأ مؤخر « بالمنى ، لمؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن » حرف توكيد ونصب « سواك » سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من » اسم موصول مبتدأ « يؤمله » يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لامحل لها صلة من الموصولة ، « يشقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك » حيث فارقت « سوى » الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى ( البيت ١٧ من الكلمة ١١٤ ) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكِ إذْ صَرَمْتِ ؛ لأنَّنِى أُخْبِرْتُ أنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع =

. . . . . . . . . . .

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة فى هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها دليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهاأنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة فى خروج « سوى » بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع فى مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول — وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد — وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شىء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثانى — وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك — وحاصله أنها تأتى ظرفاً أحياناً ، وتأتى اسما متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث — وهو ما ذهب إليه الرمانى وأبو البقاء العكبرى — وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأى ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب » اﻫ

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتى استعمل « سوى » فيها اسما وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك فى منظومته الكافية الشافيه :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ  وَعَــدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصرِيفَهُ مَنْ عَــدَّهُ  ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَاداً إِلَيْهَا كَثُرَا  وَجَــرُّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال فى شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر مايستثنى به للإضافة إليه ، —

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»(١)

أى : استثن بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَخَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً ، ولا يكون زيداً » فـ « زيداً » فى قولك : « ليس زيداً ، ولا يكون زيداً » منصوب على أنه خبر « ليس ، ولا يكون » ، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم(٢) ،

---

= ويعرب هو تقديراً بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك » .

(١) « واستثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصبا » حال من الفاعل المستتر فى استثن « بليس » جار ومجرور متعلق باستثن « وخلا » معطوف على ليس « وبعدا ، وبيكون » جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زيداً » والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيداً » ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيداً ، فهو مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيداً .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ ولا يكون بعضهم زيداً ] » ، وهو مستتر وجوباً ، وفى قولك : « خَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً » منصوب على المفعولية ، و « خَــلاَ ، وَعَدَا » فعلان فاعلُهما — فى المشهور — ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ ، وهو مستتر وجوباً ، والتقــدير : خَلاَ بعضُهم زيداً ، وعَــدَا بعضُهم زيدًا .

وَنَبَّهَ بقوله : « ويبــكون بعد لا » — وهو قيد فى « يكون » فَقَطْ — على أنه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » فلاتستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإنْ ، ولَنْ ، ولمَّا ، وماَ .

* * *

وَاُجْرُرْ بِسَابِقَىْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ « مَا » انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ(١)

= زيد ، ويضعف الوجهين ـ الثانى والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بسابق » جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر ـ إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق بانصب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدَّمْ « ما » على « خلا ، وعدا » فاجْرُرْ بهما إن شئت ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ ، وَعَدَا زَيْدٍ » فخلا ، وعدا : حَرْفَا جَرٍّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنَ الجرِّ بـ « خَلاَ » قولُه :

١٧٥ — خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

---

١٧٥ — البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو » مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشىء الذى هو قطع الطاعية فى الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشىء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها ( ص ٢٣٠ وما بعدها ) « أعد » أى أحسب « عيالى » العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم « شعبة » طائفة .

المعنى : إننى لا أؤمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا » حرف جر « الله » مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى « لا » نافية « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك » سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إنما » أداة حصر « أعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالى » عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد « من عيالكا » من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول فحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

. . . . . . . . . . . .

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا ( ١ / ٣٧٧ ) حيث يقول « أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا » ا هـ .

وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فى المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — فى هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة فى كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :

إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى ( ص ٢١٦ ) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحـــده ، ومنه بيت الشاهد ( رقم ١٦٧ ) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا إلاَّ السُّيُوفَ وأطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون فى جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نحو قولك « القوم إلا زيدا ضربت » بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف فى هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعنى سواء أكان العامل فى المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثانى أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل فى المستثنى منه متصرفا نحو قولك « إخوتك إلا زيداً حضروا » جاز التقديم ، وإن كان العامل فى المستثنى منه غير متصرف نحو قولك « إخوتك إلا زيداً عسى أن يفلحوا » لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

ومنَ الجرّ بـ « عَدَا » قولُه :

١٧٦ — تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلَى النُّسُورِ

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْــلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

---

= يقع المستثنى فى أول الكلام ، ومن شواهده البيت الذى معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى فى أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا فى بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل يأخذ حكمه .

وفى قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن « سوى » قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهتك إليه فى ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشىء والمواظبة عليه « خضعن » ذللن وخشعن « أبحنا حيهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحى : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هى العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « فى الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل =

فإن تقدّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما ؛ فتقول : «قام القوم ماخلا زيدًا، وماعدا زيدًا» فـ «ما» : مصدرية ، و «خلاَ ، وعدَا» : صِلَتُهَا ، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و «زَيْدًا» : مفعول ، وهذا معنى قوله : «وَبَعْدَ مَا انْصِبْ» هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائىُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْل «ما» زائدةً ، وَجَعْلِ «خلا ، وعدا» حَرْفَىْ جَرٍّ ؛ فتقول : «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ» وهذا معنى قوله : «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ» ، وقد حكى الْجَرْمِيُّ فى الشرح الْجرَّ بعد «ما» عن بعض العرب .

* * *

وَحَيْثُ جَــرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ     كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ[1]

---

= نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر ، فجر الشمطاء به ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه ، ودللناك على موضعه من كتابه .

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط فى المجازاة به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق «جرا» فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» =

أى : إن جَرَرْتَ بـ « خلا ، وعدا » فهما حَرْفَا جَرٍّ ، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

وَكَخَلاَ حَاشَا ، وَلاَ تَصْحَبُ « مَا » وَقِيــلَ « حَاشَ ، وَحَشَا » فَاحْفَظْهُمَا[٢]

المشهورُ أن « حَاشَا » لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ » بجر « زيد » ودهب الأخفش والجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خَلاَ » : تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط « كما » جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

ألاَ كل شَىْء ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

مَلِلْتُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الّذِى يَهْوَى نَديمِىَ مُولَعُ

(٢) « كخلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حاشا « ما » قصد لفظه : مفعول به لتصحب « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « حاش » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهما : مفعول به لاحفظ .

ما بعدها؛ فتقول: « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة — منهم الفراءُ، وأبو زيد الأنصاري، والشيبانيُّ — النَّصْبَ بها، ومنه: « اللهم اغْفِرْ لي ولمن يسمع، حَاشَا الشيطان وأبا الإصبع» وقولُه:

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

وقول المصنف: « ولا تصحب ما» معناه أن « حَاشَا» مثلُ « خَلاَ» في أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها « ما» كما تتقدم على « خَلاَ»؛ فلا تقول: « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها « ما» قليلا؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»(١).

---

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: « حاشا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً» مفعول به لحاشا « فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب « الله» اسم إن « فضلهم» فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» « على البرية، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل « والدين» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله « حاشا قريشاً» فإنه استعمل « حاشا» فعلا، ونصب به مابعده.

(١) توهم النحاة أن قوله « ما حاشا فاطمة» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فجعلوا « حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى» [illegible] ى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة

وقوله :

١٧٨ — رَأَيْتَ النَّـــــاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَاً
فإنَّا نَحْنُ أَفْضَـــلُهُمْ فَعَالا

ويقال فى « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَشَا » .

* * *

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولاغيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائية ، بل هى فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغة الذبيانى :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فى النَّاس يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائية - إن كانت فعلا - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبيانى « وما أحاشى » السادس : أن «ما» التى تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ — نسب العينى هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطية ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العينى أن « رأى » ههنا من الرأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزلة ، ونحو ذلك =

. . . . . . . . . . . .

---

ويجوز أن تكون جملة « فإنا نحن أكثرهم فعالا » فى محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت فى خبر المبتدأ فى نحو قولهم : الذى يزورنى فله جائزة سنية « فعالا » هو بفتح الفاء ـ الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلا « ما حاشا » ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإنا » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسمه « نحن » توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن « أفضلهم » أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه « فعالا » تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة « إن » واسمها وخبرها فى محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، ولا عجب أن تزاد الفاء فى المفعول الثانى ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزاد فى خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله « ما حاشا قريشاً » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها .

واعلم أن النحاة فى كلمة « حاشا » ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورا ، وهذا رأى سيبويه ، وتبعه عليه الزمخشرى ، وعذر سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه .

الثانى : أنها لا تكون إلا فعلا ، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب ، فإن جررته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبته فهو من باب النصب على نزع الخافض ، وأصل « حاشا زيد » ـــ عند هؤلاء ـــ حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب المبرد والمازنى ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذى يؤيده السماع .

* * *

## الحَــــالُ

الْحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ[1]

عرّف الحال[2] بأنه « الوصفُ ، الفَضْلَة ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة» نحـو : « فَرْداً أَذْهَبُ » فـ « فَرْداً » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

---

(١) « الحال » مبتدأ ، وصف » خبره « فضلة ، منتصب ، مفهم » نعوت لوصف « فى حال » جار ومجرور متعلق بمفهم « كفردا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، فرداً : حال من فاعل أذهب الآتى « أذهب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال فى اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو فى اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة . ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ ، وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذى يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر الذى يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد » وتعيد الضمير إليه مذكراً فتقول «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل» وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر فتقول «هذا حال محمد» وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن» تأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث =

وخرج بقوله : « فَضْلَة » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : «للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتَقُّ ، نحو : « لِلّٰهِ دَرُّه فَارِساً » فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛ فهو لبيان المتعجَّبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً » فإنَّ « راكباً » لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمُ فِي حَالِ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

* * *

=فتقول « حسنت حالة محمد ، وساءت حالة خالد » وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل » وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول « هذه حالة محمد » وتصفه بوصف المؤنث فتقول « لمحمد حالة حسنة » .

فإن قلت ، أذلك واجب فى الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ولفت نظرك إلى قول الشاعر فى البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال » ، فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازى التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا(١)

الأكثرُ فى الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقةً .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمةً للمُتَّصِف بها ، نحو : « جاء زَيْدٌ رَاكِباً » فـ « راكباً » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجيء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقلة(٢) ، أى وصفاً لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً » و « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا
عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فـ « سَمِيعاً ، وأطْوَلَ ، وَسَبْطَ » أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه » الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « منتقلا » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان « يغلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجملة من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — إلخ « مستحقاً » خبر ليس .

(٢) تجيء الحال غير منتقلة فى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ( وخلق الإنسان ضعيفاً ) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، ونحو قول الشاعر « فجاءت به سبط العظام » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله ( رقم ١٧٩ ) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : ( فتبسم ضاحكا ) وقوله سبحانه : ( ويوم أبعث حياً ) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : ( لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً ) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : «زيد أبوك عطوفاً» .

الثالثة : فى أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى : ( أنزل إليكم الكتاب مفصلا ) وكقوله جل ذكره : ( قائماً بالقسط ) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

=

وقد تأتى الحالُ جامدةً ، ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْـــدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَـكَلُّفِ (١)

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَداً بِيَدْ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً ، ايْ كَأَسَدْ (٢)

---

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «جاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافة سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «فى سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولااسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكرَّ زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجيء الحالِ جامدةً إن دَلَّتْ على سِعْرٍ ، نحو : « بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ[(١)] » فمدا : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بِعْهُ مُسَعَّراً كل مد بدرهم » ويكثر جمودُها —أيضاً— فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ ، نحو : « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ[(٢)] » أي : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً » : أي مُشْبِهاً الأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وُقُوعُهما حالا لظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْـدِي تَأَوُّلٍ » أي : يكثر مجيء الحالِ جامـدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعُلِم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تـكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لـكن ليس مستحقًّا »[(٣)] .

---

(١) يجوز في هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال — على هذا الوجه — مما نحن بصدده ، لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالا من فاعل بعه ، فيكون « مسعراً » الذي تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ، فيكون قولك « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذي قبله ، يجوز فيه رفع « يد » ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد مني ، والتقدير على النصب : يداً كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، =

. . . . . . . . . . . . . . . . .

= وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً . فالمجموع فى المثال الأول هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفة ، نحو قوله تعالى : ( قرآنا عربيا ) وقوله : ( فتمثل لها بشرا سويا ) وتسمى هذه الحال : « الحال الموطئة » .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفضيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها ، كقولك : هذا مالك ذهبا . أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتماً ، وكقوله تعالى : ( وتنحتون الجبال بيوتا ) أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، كقولك : هذا خاتمك حديداً ، وكقوله تعالى : ( أأسجد لمن خلقت طينا ) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليسر ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ(١)

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى ، كقولهم : جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ .

١٨٠ — وَ * أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ . . . *

---

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تنكيره » تنكير : مفعول به لاعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه « معنى » تمييز « كوحدك » الكاف جارة لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر فى « اجتهد » الآتى ، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه « اجتهد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك اجتهد وحدك ، والحال فى تأويل « منفرداً » .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَلَمْ يَذُدْهَا ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة : « العراك » ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء « يذدها » يطردها « يشفق » يرحم « نغص » مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه « الدخال » أن يداخل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : « فأرسلها » أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشى المذكور فى أبيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذى يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل « العراك » حال « ولم يذدها » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ ، وكلمتُه فَاهُ إلى فِيَّ ؛ فـ «الجَمَّاء ، والعِرَاكَ ، ووَحْدَكَ ، وفاهُ » : أحْوَالٌ ، وهى مَعْرِفَة ، لـكنها مُؤَوّلة بنـكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها معتركة ، وَاجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مُشَافهة (١).

---

= ومثلها جملة « ولم يشفق » وقوله « على نغص » جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و « الدخال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « العراك » حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التى ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثله مما لم يذكره الشارح ههنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فمثالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك - السر فى كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت فى كلام ما من كلام العرب معرفة فهى بغير تردد - عند جمهرة البصريين - فى تأويل النكرة ، والسر فى ذلك أن صاحب الحال معرفة فى أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنعت ، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه الأمر ، فدفعا لهذا الالتباس ، ورغبة فى إفادة المقصود من أول الأمر ، التزم العرب فى كلامهم إذا أتى فى الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نكرة ، فلم يلتبس على السامع الأمر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد فى عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذى هو النعت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفعل تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو ألبتة فى تأويل الاسم المشتق، فكذلك مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو فى تأويل المشتق ، ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون فى =

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأويلٍ ؛ فأجازوا « جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ » .

وَفَصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صَحَّ تعريفُهَا ، وإلاَّ فلا ؛ فمثالُ ما تضمن معنى الشرط « زيد الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه المَاشِيَ »

---

= المعنى مشتقا. وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبينا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى ( وتحبون المال حباً جماً ) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فعيل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو السَّتر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة الجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شىء . هذا ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » فأتوا به منكراً على الأصل فى الحال .

(٢) وأما المثال الثانى — وهو قولهم « أرسلها العراك » فقد بيناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه فى هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت فى عبارات قليلة مجرورة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم فى المدح « فلان نسيج وحده ، وقريع وحده » ونحو قولهم فى الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ونحو قولهم فى الذم « فلان عيير وحده ، وجحيش وحده » وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الكلمة فى حالة النصب ، =

فـ « الراكب والمـاشى » : حَالاَنِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفُهَا ؛ فلا تقول ، « جاء زيد الرَّاكِبَ » إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

* * *

= فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيحاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ، وكما أن فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره » اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلا تقع جملته حالا ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقا يقع حالا ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلمته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى « كلمته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلمته فاه إلى فى » وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبى :

قبلتها ودموعى مزج أدمعها وقبلتنى على خوف فما لفم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ(١)

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً — وهو : ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه : كقائم ، وَحَسَن ، ومَضْرُوب — فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى(٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قال : كلمته جاعلا فاه إلى فى .

وقد اختلفوا بعد ذلك فى جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلا : جاورته منزله إلى منزلى ، وناضلته قوسه عن قوسى ، ونحو ذلك .

وأحسبنى قد أطلت عليك ، لكنى إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر فى «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف ، بغتة : حال من الضمير المستتر فى «طلع» الآتى «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولا أن فى هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارىء يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فيهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين — مع كل واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما فى إعراب المصدر المنكر فى نحو قولك «جاء محمد ركضا» ، وثانيهما فى جواز القياس على هذا التركيب . =

وقد كثر مجىء الحالِ مَصْدَراً نـكرةً ، ولـكنه ليس بمَقِيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بَغْتَةً » ف « بغتةً » : مصدرٌ نـكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

---

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون » وحاصـــل هذا الاختلاف أن العلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرا فى كلام العرب فى نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتعارضان فى الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولا مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، ويقع المصدر خبرا ونعتا ، والأصل فى الموضعين للوصف .

الثانى — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضا » جاء زيد يركض ركضا .

الثالث — وهو رأى أبى على الفارسى — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم فى الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحببته مقة ، وشنئته بغضا .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم فى الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجىء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقدير : طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً ، فـ « يَبْغَت » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَة » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ [ وهو طَلَعَ ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

---

= فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأى - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذا ركض ، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرا .

وأما الاختلاف الثانى - وهو الذى أشار الشارح إليه بقوله « وقد كثر مجىء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس » فإنا نذكر لك أولا أنه قد ورد عن العرب فى ألفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » ا هـ . ومنه قوله تعالى ( ثم ادعهن يأتينك سعيا ) وقوله ( ينفقون أموالهم سراً وعلانية ) وقوله ( ادعوه خوفا وطمعا ) وقوله ( إنى دعوتهم جهاراً ) وقال العرب : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت عن فلان سماعا ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة فى جواز القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره فى ذلك أنه خلاف الأصل ، من قبل أن الحال فى المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ، فنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونعنى بالإطلاق ههنا أنه يستوى فى جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجئته سرعة وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعا من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

فى قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً » « زيد بَغَتَ بغتة » ؛ فيؤولون « طلع » ببغت ، وينصبون به « بَغْتَةً » .

* * *

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذو الْحَالِ ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ(١)

=قال المحقق الرضى «ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع » اهـ .

وأما ابن مالك ومتابعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .

الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بال الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومروأة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضحية ، وإخلاصا .

الثانى : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء لك أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكانة ، وعمر عدلا . وحنيف إباء ، والأحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرما فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشتق ، ويجعل العامل فى هذا الحال هو الفعل المقدر الذى نابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم «غالبا» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و«الحال» مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحا[illegible] جواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال ـ إلخ فلا ينكر «أو [illegible] يبن» معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَـ « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ » (١)

حقُّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد أمور (٢) :

---

(١) « من بعد » جار ومجرور متعلق بيبن فى البيت السابق ، وبعد مضاف ؛ و « نفى » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضاهيه » مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبغ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبغ « على امرىء » جار ومجرور متعلق بيبغ « مستسهلا » حال من قوله « امرؤ » الفاعل .

(٢) ذكر الشارح ـ تبعاً للناظم ـ من مسوغات مجىء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات: أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفى أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر فى ذلك أن وجود الواو فى صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت، وأما قوله تعالى : (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جملة الحال .

الثانى : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديداً ، والسر فى ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجىء الحال منها ، كقولك : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارنى رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحالُ على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رَجُلٌ » وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه :

١٨١ — وَبِالْجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله :

١٨٢ — وَمَا لاَمَ نَفْسِى مِثْلَهَا لِى لاَئِمٌ
وَلاَ سَدَّ فَقْرِى مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِى

---

١٨١ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب » هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا — بوزن قعد يقعد قعودا — وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة — مثل سهل الأمر يسهل سهولة — إذا تغير لونه « بينا » ظاهراً ، وهو فيعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .

المعنى : إن بجسمى من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عينى فإنهما تحدثانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بينا » حال من شحوب الآتى على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل « العين » مفعول به « تشهد » جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بينا » حيث وقعت الحال من النكرة ، التى هى قوله « شحوب » على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ماذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .

١٨٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التى لا يعلم قائلها . =

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « بَيِّناً » حال من «شُحُوب» ، و «مِثْلَهَا» حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ ، أو بإضافة : فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصْفٍ قولُه تعالى : ( فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنَا )(١) .

---

= اللغة : « لام » عذل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه « سد فقرى » أراد أغنانى عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته مالا يحب ؛ فهو فى حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ، لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالا له مما فى أيدى الناس .

الإعراب : « وما » نافية « لام » فعل ماض « نفسى » نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثلها » مثل : حال من « لائم » الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و « مثل » من الألفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفا « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى « لائم » فاعل لام « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « سد » فعل ماض ، « فقرى » فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثل » فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت » ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يدى » يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال ـ وهى قوله « مثلها » ، و « لى » ـ من النكرة ـ وهى قوله « لائم » ـ والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه « أمرا » على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى بحال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجىء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

---

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي هو لفظ « كل » كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » في صحة الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده ، لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أي مأموراً به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون ـ السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء « مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أي ملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ) .

ومنها : أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه ، وشبهُ النفى هو الاستفهامُ والنهىُ ، وهو المراد بقوله : « أو يَبِنْ من بعد نفى أو مضاهيه » فمثالُ ما وقع بعد النفى قولُه :

١٨٤ — مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

---

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « بآيات » جار ومجرور متعلق بيدعو « مبينة » صفة لآيات « فى قومه » الجار والمجرور متعلق بعاش وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف فى آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهى قوله « فلك » والذى سوغ مجىء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للمجهول ـ أى قدر ، وهيىء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهيأ له أسبابه ( انظر ص ٢٦١ ) « واقيا » اسم فاعل من « وقى يقى » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقياً » الآتى « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لترى « باقياً » حال من أحد ، وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله « باقياً » مفعولا ثانيا لترى .

=

ومنه قوله تعالى[1] : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فـ « لها كتابٌ » جملة فى موضع الحال من « قرية » ، وصَحَّ مجىء الحال من النكرة لتقدُّمِ النفى عليها ، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريةٍ ، خلافاً للزمخشرى ؛ لأن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجودُ « إلاَّ » مانعٌ من ذلك ؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ « إلاَّ » بين الصفة والموصوف ، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفشُ فى المسائل ، وأبو على الفارسىُّ فى التذكرة .

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ ؟

---

= الشاهد فيه : قوله « واقياً » ، و « باقياً » حيث وقع كل منهما حالا من النكرة ، وهى « حى » بالنسبة لـ « واقياً » ، و « أحد » بالنسبة لـ « باقياً » والذى سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفى فى الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت « ترى » علمية فإن قوله « باقيا » يكون مفعولا ثانيا ، كما بيناه فى الإعراب .

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية فى ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل فى نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه .

اللغة : « صاح » أصله صاحبي ، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسى ؛ إذ هو فى غير علم ، وقياس الترخيم أن يكون فى الأعلام ، وهو أيضا مركب إضافى « هل حم عيش » (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفى ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً باقيا « العذر » هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم « هل » حرف استفهام =

ومثالُ ما وقع بعد النهى قولُ المصنف : « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ »
وقولُ قَطَرِىِّ بن الفُجَاءَة :

١٨٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

---

= « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش « فترى » الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول أول لترى « فى إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث وقع حالا من النكرة - وهى قوله « عيش » - والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفى .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبى نعامة قطرى بن الفجاءة ، التميمى ، الخارجى ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطرى ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطرى : بفتح القاف والطاء جميعاً ، والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام » التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه « الوغى » الحرب « الحمام » بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغى لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التوانى خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا » ناهية « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية « أحد » فاعل يركن « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله « أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالبا » مما قَلَّ مجىء الحالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولُهم : « مَرَرْتُ بِمَاء قِعْدَةَ رَجُل[١] » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بِيضاً »[٢] ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُـــلٌ قائماً » ، وفى الحديث : « صَلّى رسول الله صَلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِياماً »[٣] .

* * *

وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، ولاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدْ[٤]

---

(١) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة فى مجىء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمـــير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أمنع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفٍ (١) فلا تقول فى « مررتُ بهندٍ جالسةً » مررت جالسةً بهندٍ .

وذهب الفارسىُّ ، وابن كَيْسَان ، وابن بَرْهانَ ، إلى جواز ذلك ، وتَابَعَهُم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قولُه :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَـاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إلىَّ حَبِيبـاً ، إنهَـا لَحَبِيبُ

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « فقد » الفاء للتعليل ، وقد : حرف تحقيق « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلك ، لأنه وارد فى كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلى ، كقولك : مررت بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛ فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذرى ، وقبله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعاً ، وفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

وقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ : دَاوِنِى فإنَّكَ — إنْ أبْرَأتَنِى — لَطَبِيبُ

اللغة : هيمان» مأخوذ من الهيام — بضم الهاء — وهو فى الأصل : أشد العطش « صاديا » اسم فاعل فعله « صدى » من باب تعب — إذا عطش .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « برد » اسم كان ، وبرد مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ،صاديا، =

فـ « هَيْمَانَ ، وصاديا » : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ « فَرْغاً » حال من قَتْلِ .

---

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتى « حبيبا » خبر كان « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه « لحبيب » اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن . والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه فى الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدى المتنبي ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا – وإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا – بِرِجالِ ؟
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِياً وعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنْهُ بِحَالِ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر « فرغا » أى هدرا لم يطلب به « حبال » بزنة كتاب – وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعنينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدراً .

الإعراب : « فإن » شرطية « تك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوبِ فجائزٌ ، نحو : « جَاء ضَاحِكاً زَيْدٌ ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً » .

* * *

وَلاَ تجزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ(١)

أوْ كَانَ جُزْء مَا لَهُ أُضِيفَا أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلاَ تَحِيفَا(٢)

---

= ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا » حال من « قتل » الآتى «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و « حبال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء ، وتقدم عليه .

(١) « لا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حالا » مفعول به لتجز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا » وقوله « له » جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » خبر كان ، وجزء مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من « جزئه » مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجىء الحالِ من المضاف إليه(١) ، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عمله فى الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل؛ فتقول : هذا ضاربُ هندٍ مجردةً ، وأعجبنى قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً ، ومنه قولُه تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قولُ الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ ابْنَتِى : إنَّ انطِلاَقَكَ وَاحِداً
إلى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِى لا أبَالِيَا

(١) اختلف النحاة فى مجىء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيبويه رحمه الله ! - إلى أنه يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز . والسر فى هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجىء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل مثلا كان كذلك عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشىء الواحد ، فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ — البيت لمالك بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيدة له ، وأولها قوله :

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِى الْقِلاَصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لم يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا =

وكذلك يجوزُ مجىء الحالِ من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مِثْلَ جُزْئِهِ فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثالُ ما هو جزء من المضاف إليه قولُه تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فـ « إخواناً » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه — فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قولُه تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فـ « حنيفاً » : حال من

---

= اللغة : « الروع » الفزع ، والمخافة ، وأراد به ههنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاها فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقك » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أبا » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعموليها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أبا » اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل فى غير القرآن : « أن اتَّبِـعْ إبراهيم حَنِيفاً » لصحَّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل فى الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثلُ جزئِهِ — لم يجز أن يجىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلَامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً » خلافاً للفارسِىِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمـه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعـةٌ بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهَبَ الفارسِىِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِىِّ فى أماليه .

* * *

وَالْحَالُ إنْ يُنصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المصَرَّفَا(١)

فَجَائِزٌ تَقْـــدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا »(٢)

---

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار ومجرور متعلق بينصب « صرفا » صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله فى محل جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى صفة « المصرفا » مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « فجائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم : مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها إن كان فعلا متصرفاً ، أو صفةً تُشْبِه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ ، والتثنيةَ والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة(١) ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً زيدٌ دعا » [ فدعا : فعل متصرف ، وتقدمَتْ عليه الحالُ ] ، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَـةِ له : « مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ » .

فإن كان الناصبُ لها فعلا غـير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقـول : « ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكا ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ فى نفسه ؛ فلا يُتصَرَّفُ فى معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحال » فى أول البيت السابق « كمسرعا » الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال مقدم على عامله وهو « راحل » الآتى « ذا » مبتدأ « راحل » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » حال مقدم على عامله ، وهو « دعا » الآتى « زيد » مبتدأ ، وجملة « دعا » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد فى محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا فى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجاً .

الثانى : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم : لأصبرن محتسباً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذاً ، وعلى المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشْبِه الفعل المتصرف كأفعَـلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه ، وذلك لأنه لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف فى نفسه ؛ فلا يتصرف فى معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكا أحْسَنُ من عمرو » ؛ بل يجبُ تأخيرُ الحالِ ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكا »(١) .

* * *

وَعَامِلٌ ضُمِّــــنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ(٢)

كـ « تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ » وَنَدَرْ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ »(٣)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ ؛ وهو : ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، والتشبيـــــه ، والظرف ، والجار

---

(١) سيأتى للمصنف فى هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل فى حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل » مبتدأ « ضمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله فى محل رفع صفة لعامل « معنى » مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « لا » عاطفة « حروفه » حروف : معطوف على « معنى الفعل » وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً » حال من الضمير المستتر فى « يعمل » الآتى « لن » نافية ناصبة « يعملا » يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كتلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كتلك « ليت ، وكأن » معطوفان على تلك « وندر » فعل ماض « نحو » فاعل ندر « سعيد » مبتدأ « مستقراً » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى « فى هجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والمجرور[١] نحو : « تِلْكَ هندٌ مجردةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنَّ زَيْدًا راكباً أسدٌ ، وزيد فى الدار — أو عندك — قائماً » ؛ فلا يجوز تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ فى هذه المُثُلِ ونحوها ؛ فلا تقول : « مجردَةً تلك هند » ولا « أميراً ليت زيداً أخوك » ولا « راكباً كأنَّ زيداً أسدٌ » .

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف [ نحو : زَيْدٌ قائماً عندك ] والجارِّ والمجرور

---

(١) اعلم أن ههنا أمرين لابد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى ، وهو شيئان : الابتداء العامل فى المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل فى الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوى ههنا : اللفظ الذى يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلا ترى أن « تلك » وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت فى الحال لأنها متضمنة معنى أشير ؟ وهكذا .

الثانى : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهى : أسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقى خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجى كلعل ، نحو قولك : لعل زيداً أميراً قادم ، وثانيها : حروف التنبيه مثل « ها » فى قولك : ها أنت زيد راكباً ، فراكباً : حال من زيد ، والعامل فى الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام التى يقصد به التعجب كقول الأعشى : « يا جارتا ما أنت جاره » ، عند من جعل « جاره » الأخرى حالا لا تمييزاً ، ورابعها : أدوات النداء نحو « يا » فى قولك : يأيها الرجل قائماً ، وخامسها : « أما » نحو قولهم : أما علماً فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم ، فعلماً — على هذا التقدير — حال من المرفوع بفعل الشرط الذى نابت عنه أما .

نحو : « سعيد مستقراً فى هَجَر » ومنه قولُه تعالى : ( وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ )(١) فى قراءة من كَسَرَ التاء ، وأجازه الأخفشُ قياساً .

* * *

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفْـــرَداً أَنْفَعُ مِن
عَمْرٍو مُعَاناً » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ(٢)

تقدَّمَ أن أفْعَـلَ التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمَةً ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهى : ما إذا فُضِّل شىءٌ فى حالٍ على نفسه أو غيره فى حالٍ أخرى ، فإنه يعمل فى حالين إحداهما متقدمَةٌ عليه ، والأخرى متأخرةٌ عنه ، وذلك نحـو : « زَيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً » و « زيد مفرداً أنفَعُ من عمرو مُعَاناً » فـ « قائماً » ومفرداً » منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قاعداً » ومعاناً » وهذا مذهب الجمهور .

---

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو ( بيمينه ) — متعلق بمطويات ، والقراءة التى يستدل بها الشارح هنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله ( بيمينه ) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو » مبتدأ « زيد » مبتدأ « مفرداً » حال من الضمير المستتر فى « أنفع » الآتى « أنفع » خبر المبتدأ الذى هو زيد « من عمرو » جار ومجرور متعلق بأنفع « معانا » حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز » خبر المبتدأ الذى هو « نحو » فى أول البيت « لن » نافية ناصبة « يهن » بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو » وجملة يهن وفاعله فى محل رفع خبر ثان ، أو صفة لخبر السابق .

وزعم السيرافىُّ أنهما خبَران منصوبان بكَانَ المحذوفةِ ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُماَ عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعدًا أحسن منه » ولا [ تقول ] « زيد أحسن منه قائماً قاعدًا » .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وغَيْرِ مُفْرَدِ(١)

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مُفْرَدٌ(٢) ، أو متعدد.

فمثال الأول : « جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء » .

ومثالُ الثانى : « لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » فـ « مُصْعِداً » : حالٌ من التاء ، و « منحدرة » : حال من « هند » والعاملُ فيهما « لقيتُ » ومنه قولُه :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

---

(١) « الحال » مبتدأ ، وجملة « يجيء » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر « ذا » حال من الضمير المستتر فى يجيء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التى يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

١٩٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها . =

فـ « خائفاً » حال من « ابنى » ، و « مُنْجِدَيْهِ » حال من « أَخَوَيْهِ » والعاملُ فيهما « لقى » .

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ فى قولك : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » يكون « مصعداً » حالاً من زيد ، و « منحدراً » حالاً من التاء .

* * *

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا  فى نَحْوِ : « لاتَعْثَ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا »(1)

---

= اللغة : « منجديه » مغيثيه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا « مغنماً » غنيمة .

الإعراب : « لقى » فعل ماض « ابنى » ابن : فاعل لقى ، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أخويه » مفعول به للقى ، والهاء مضاف إليه « خائفاً » حال من ابنى « منجديه » حال من أخويه « فأصابوا » الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل « مغنماً » مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقى ومعمولاته .

الشاهد فيه : قوله « خائفاً منجديه » فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى ، وكذلك صاحباهما ، فلا لبس عليك فى أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى .

(1) « وعامل » مبتدأ ، وعامل مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بأكد الآتى « قد » حرف تحقيق « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بأكد « لا » ناهية « تعث » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عاملها ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلُّ وَصْفٍ دلَّ على معنَى عاملِهِ ، وخالَفَهُ لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثالُ الأولِ « لا تَعْثَ فى الأرض مُفْسِداً » ومنه قولُه تعالى : ( ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ) وقولُه تعالى : ( وَلاَ تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ) ، ومن الثانى قولُه تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ) وقولُه تعالى : ( وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ) .

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[1]

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة ، وهى : ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة ،

---

= وجوباً تقديره أنت « فى الأرض » جار ومجرور متعلق بتعث « مفسداً » حال من الضمير المستتر فى « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تعث » وجملة « تعث فى الأرض مفسداً » فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وشَرْطُ الجملة : أن تـكون اسمية ، وَجُزْآها معرفتان ، جامدان ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفا ، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً » ومنه قولُه :

١٩١ — أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي
وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

فـ « عَطوفا ، ومعروفا » حالان ، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير فى الأول « أُحُقُّه عطوفا » وفى الثانى « أُحَقُّ معروفا » .

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجمـلة ؛ فلا تقول : « عَطُوفا زَيْدٌ أَخُوكَ » ولا « معروفا أنا زيد » ولا توسُّطُهَا بين المبتدأ والخـبر ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ عطوفا أَخُوكَ » .

* * *

١٩١ — البيت لسالم بن دارة ، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة ؛ وقد أوردها التبريزى فى شرحه على الحماسة ، وذكر لهذه القصيدة قصة ، فارجع إليها هناك .

اللغة : « دارة » الأكثرون على أنه اسم أمه ، وقال أبو رياش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب — على هذا القول — عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة فى قوله « معروفاً بها نسبي » بأنه عنى به القبيلة .

المعنى : أنا ابن هذه المرأة ، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و «دارة» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف « نسبي » نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكارى «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «عار» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقوله « يا للناس » اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثة .

الشاهد فيه : قوله « معروفاً » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَـ« جاء زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهْ »(١)

الأصلُ فى الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو فى الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيد يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحةُ وقُوع « إذْ » موقعها — نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً » .

* * *

---

(١) « موضع » ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال » مضاف إليه « تجىء » فعل مضارع « جمله » فاعل تجىء « كجاء زيد » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو » الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ « ناو » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله » مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

(٢) يشترط فى الجملة التى تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معاً — والشرط الثانى : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلايصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق فى مبحث مجىء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا فى ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا فى الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ(١)
وَذَاتُ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَـــدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا(٢)

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إلا بالضمير ، نحو : « جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين يديه » ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جاء زَيْدٌ وَيَضْحَكُ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبراً عن [ ذلك ] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

(١) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع » جار ومجرور متعلق ببدء « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة فى محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت « ومن الواو » الواو عاطفة ، ومابعدها جار ومجرور متعلق بخلت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف و « واو » مضاف إليه « بعدها » بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لانو « له » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « المضارع » مفعول أول لاجعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « اجعلن » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيلة « مسنداً » مفعول ثان لاجعل .

١٩٢ — البيت لعبد الله بن همام السلولى . =

فـ « أَصُكُّ ، وأَرْهَنُهم » خَبَرَانِ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهم .

* * *

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا     بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أو بِهِمَا[1]

---

= اللغة : « أظافيرهم » جمع أظفور – بزنة عصفور – والمراد هنا منه الأسلحة « نجوت » أراد تخلصت منه .

الإعراب : « فلما » الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط « خشيت » فعل وفاعل « أظافيرهم » أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « لما » الظرفية إليها « نجوت » فعل وفاعل ، والجملة جواب « لما » الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط « وأرهنهم » الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « مالكا » مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله « وأرهنهم » حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه فى الإعراب .

(١) « وجملة » مبتدأ ، وجملة مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « سوى » منصوب على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله « جملة الحال » فى أول البيت وقوله « أو بمضمر ، أو بهما » معطوفان على قوله بواو .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعلُ [ إما ] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية : إما مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحَبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط[1] ، وذَكَرَ في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضي البيضاوى فى قوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) أن تكون جملة ( وإياك نستعين ) حالا من الضمير المستتر وجوبا فى ( نعبد ) ومن الشروط أيضاً:ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ) . فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو ، كما فى قوله تعالى : ( مالى لا أرى الهدهد ) وبقى بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

( والثالثة ) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو ، وفيك شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً ؟

( الرابعة ) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : ( فجاءها بأسنا بياتاً أوهم قائلون ) فجملة ( هم قائلون ) معطوفة على ( بياتاً )

( الخامسة ) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) فجملة ( لاريب فيه ) حال مؤكدة لمضمون ( ذلك الكتاب ) فى بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام . =

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل فى ذلك الجملةُ الاسميَّةُ : مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، والمضارعُ المنفىُّ ، والماضى : المثبَتُ ، والمنفىُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يَدُه على رأسه ، وجاء زيد ويَدُه على رأسه » وكذلك المنفىُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يَضْحَك ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفىُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفىُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثبَتِ ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذَكْوَان :

---

= (السادسة) الجملة التى تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك : ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد فى الشعر اقترانُ الفعلية التى فعلها ماض والواقعة بعد « إلا » بالواو كما فى قوله :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكانَ لمُرْتَاعٍ لها وزَرَا

فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ ... وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

( فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتَّبِعَانِ ؛ و «لاتتبعان» خبر لمبتدأ محذوف .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ(١)

يُحْذَفُ عامل الحال : جَوَازاً ، أو وُجُوباً .

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أن يقال : «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول : «راكباً» [ تقديره «جئت راكباً» ] ، وكقولك : «بَلَى مُسْرِعاً» لمن قال لك : «لَمْ تَسِرْ» والتقدير : «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً» ، ومنه قوله تعالى : ( أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ) التقدير — والله أعلم — : بلى نجمعها قادرين .

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ : «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ، ونحوهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبَرِ ؛

---

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتى «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من حظل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرْبِى زيداً قائماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدأ والخبر[١] .

---

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه ـ وهى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النائبة مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج ـ وبقى موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ، نحو قولك ؛ ما سافرت إلا راكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعا ، جواباً لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زيداً مسيئاً .

ومما حُذِفَ فيه عامــلُ الحالِ وُجُوباً قولُهم : « اشتَرَيتُه بِدِرْهَمٍ فصاعــداً ، وتَصَدَّقْتُ بدينار فَسَافِلا » فـ « صاعدا ، وسافلا » : حالان ، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً ، والتقدير : « فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً ، وذهب المتصدَّقُ به سافلا »

هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل » أى بعضُ ما يُحْذَفُ من عامِلِ الحال مُنِعَ ذكرُهُ[1].

* * *

(١) قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف ـ بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية ـ فنقول :

الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشداً ، أى تسافر راشداً . ويجوز أن تقول : تسافر راشدا .

ويحذف وجوباً مع الحال التى تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعدا ، أى : فذهب الثمن صاعداً ؛ فى هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

# التَّمْيِيزُ

اسْمٌ ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ ، نَكِرَهْ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ(١)

كَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيزٍ بُرًّا ، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا(٢)

تقدم من الفَضَلَات : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمستثنى ، والحالُ ، وبقى التمييز — وهو المذكور فى هذا الباب — ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيِّناً ، وتبييناً ، ومميِّزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وعِنْدِى شِبْرٌ أَرْضاً » .

واحترز بقوله : « مُتَضمن معنى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فى » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمَّن معنى « من » وليس فيه بيانٌ لما قبله : كاسم « لا » التى لنفى الجنس ، نحو : « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ » فإنّ التقدير : « لا من رجل قائم » .

---

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تمييزاً » حال من نائب الفاعل المستتر فى قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بينصب . و « قد فسره » فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « كشبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز لشبر « وقفيز » معطوف على شبر « برا » تمييز لقفيز « ومنوين عسلا » مثله « وبرا » معطوف على قوله عسلا .

وقوله : « لبيان ماقبله من إجمال » يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمالَ ذاتٍ ، والمبين إجمالَ نسبةٍ .

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو : الواقع بعد المقَادِيرِ — وهى المَمْسُوحَاتُ ، نحو : « لَهُ شِبْرٌ أرضاً » والمكيلاتُ ، نحو : « لهُ قَفِيزٌ بُرّاً » والموزوناتُ ، نحو : « لهُ مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً » — والأعدادِ(١) ، نحو : « عِنْدِى عِشْرُونَ درهما » .

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومَنَوَانِ ، وعشرون .

والمُبَيِّنُ إجْمَالَ النسبةِ هو : المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفساً » ، ومثله : ( اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ) ، و « غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً » ، ومثله : ( وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً ) .

فـ « نفساً » تمييز منقول من الفاعل ، والأصْلُ : « طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصْلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ » فَبَيَّنَ

---

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله « المقادير » فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقى عليه شيئان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالته على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء واشتربت محياسمنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبداً .

وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للمبرد فى هذا المثال من أن فضة ليس حالا ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيبويه إلى أن فضة فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفساً » الفاعلَ الذى تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعولَ الذى تَعَلَّقَ به الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ له فى هذا النوعِ [ هو ] العَامِلُ الذى قبله .

* * *

وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذَا أَضَفْتَهَا ، كَـ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا »(١)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا »(٢)

أشار بـ « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من المُقَدَّرَات — وهو ما دَلَّ

---

(١) « بعد » ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبهها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه « اجرره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحةٍ، أو كَيْلٍ، أو وَزْنٍ — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره، نحو: «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، ومنه قوله تعالى: (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا).

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

* * *

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّلاً: كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ»[1]

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلاَمَةُ ماهو فاعل في المعنى: أن يصلح جَعْلُهُ فاعلا بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً، نحو: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مَالاً»، فـ«منزلا، ومالا» يجبُ نصبهما؛ إذ يصح جَعْلُهما فاعلين بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً؛ فتقول: أنت عَلاَ مَنْزِلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعل في المعنى[2] «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ»

---

(١) «والفاعل» مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتي — «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه «انصبن» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن «مفضلا» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلا» تمييز.

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، =

[ فيجب جَرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أفْعَـلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أنْتَ أفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً » ](١) .

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اُقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزْ ، كَ« أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أبَا »(٢)

يقعُ التمييزُ بعد كلّ ما دلّ على تعجب ، نحو : « مَا أحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً ،

---

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » تجد أفعل التفضيل – وهو أفضل – باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه – واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » تجد أفعل التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره فى صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعـل التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى — سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا — وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعل مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتاً ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الأمر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وأَكْرِمْ بأبِي بكر أبًا ، ولله دَرُّك عَالِمًا ، وحَسْبُكَ بزَيْدٍ رَجُـلاً ، وكَفَى بهِ عَالِمًا »(١) .

١٩٣ — و * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

* * *

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التميز فى كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل فى الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان فى الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما فى قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه فى هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو لله در زيد فارساً ، أو كان ضمير خطاب ، نحو لله درك فارساً ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد فى صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة فى ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « لتحزننا » لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضاً ، وفى التنزيل العزيز : ( إنى ليحزننى أن تذهبوا به ) « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما » اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَـ « طِبْ نَفْساً تُفَدْ »(١)

يجوز جَرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلا فى المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فتقول : « عِنْدِى شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ » وغَرَسْتُ الأرض من شجرٍ » ولا تقول : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » ولا « عندى عِشْرُونَ مِنْ درهم » .

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا(٢)

---

= قلت : لاخلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جاره » تمييزاً فى أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور فى الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمن » جار ومجرور متعلق باجرر « إن » شرطية « شئت » فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله « غير » مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، « العدد » مضاف إليه « والفاعل » معطوف على ذى « المعنى » منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض « كطب » الكاف جارة لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نفساً » تمييز « تفد » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وعامل » مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتى ، وعامل مضاف ، و «التمييز» =

مَذْهَبُ سيبويه — رحمه الله ! — أنه لا يجوز تقديمُ التمييزِ على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : « نَفساً طَابَ زَيْدٌ » ولا « عندى درهما عشرون » .

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، تقديمَه على عامله المتصرف ؛ فتقول : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِى » ومنه قولُه :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

---

= مضاف إليه « قدم » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً » منصوب على الحال من « عامل التمييز » « والفعل » مبتدأ « ذو » نعت للفعل ، وذو مضاف ، و « التصريف » مضاف إليه « نزراً » حال من الضمير المستتر فى قوله سبق الآتى « سبقا » سبق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للمخبل السعدى ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامرى .

المعنى : ماينبغى لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلى » فاعل تهجر « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « نفساً » تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب » الآتى « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة من تطيب وفاعله فى محل نصب خبر « كان » =

وقوله :

١٩٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الْأَمَلاَ
وَمَا ارْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وَوَافَقَهُمُ المصنف فى غير هذا الـكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الـكتاب قليلا .

---

= الشاهد فيه : قوله « نفسا » فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب» . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » ، وقد جوز ذلك التقدم الـكوفيون والمـازنى والمبرد ، وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، وهو — فى هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية فى بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية فى ديوان الأعشى هكذا :

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذى وجدته فى ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذى يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعويت » رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به لضيع ، وحزم مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه « فى إبعادى » الجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به للمصدر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيباً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتى « رأسى » رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ . =

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم[1] : سواء كان فعلا ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زيداً رجلا » أو غيره ، نحو : « عندى عشرون درهما » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » فلايجوز تقديم « رَجُلاً » على « كَفَى » وإن كان فعلا متصرفاً ؛

---

= الشاهد فيه : قوله « شيباً » حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالك فى غير الألفية ، ولكنه فى الألفية قد نص على ندرة هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِى الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ — عِنْدَ التَّعَسُّرِ — مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبى :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون « المرء » مبتدأ وجملة « قرعينا » فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون « المرء » فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ، فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدع أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز :

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلا » مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً(١) !.

* * *

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك فى كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون فى كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(ا) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى مادته ومعناه ، فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس فى المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا » و « غير » فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت « غير » أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا » صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى » و « لعل » فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، فى نحو « عسى الغوير أبؤسا » وجاء خبر لعل مضارعا مقترنا بأن فى نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته » .

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء فى خبر الاسم الموصول فى نحو « من يزورنى فإنى أكرمه » كما تدخل فى جواب الشرط .

* * *

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثانى من شرح العلامة « ابن عقيل » على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التى سميناها « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل » ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب فى هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شىء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

# فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الثانى من « شرح ابن عقيل » على ألفيـ ـب مالك

وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق « شرح ابن عقيل »


| ص | الموضوع |
|---|---|
| | لا التى لنفى الجنس |
| ٥ | تعمل « لا » عمل إن بشروط |
| ٦ | أنواع اسم « لا » النافية ، وحكم كل نوع منها |
| ١١ | حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت لا |
| ١٦ | نعت اسم لا |
| ١٩ | العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا |
| ٢٠ | تأخذ « لا » مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام |
| ٢٤ | إذا دل دليل على خبر « لا » حذف |
| | ظن وأخواتها |
| ٢٨ | ألفاظ هـذه الأفعال ، وأنواعها . ومعانى كل منها ، والاستشهاد على ذلك |
| ٤٣ | التعليق والإلغاء |
| ٤٦ | يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم |
| ٥٢ | علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم |
| ٥٠ | متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما ؟ ومتى لا يجوز ؟ |
| ٥٧ | يستعمل القول بمعنى الظن |
| | أعلم وأرى |
| ٦٤ | ذكر الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل |
| ٦٥ | ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى والثالث من مفاعيل هذه الأفعال |
| ٦٦ | ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزة ، ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى « كسا » |
| ٦٧ | تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها |
| | الفاعـل |
| ٧٤ | تعريف الفاعل |
| ٧٦ | حكم الفاعل المتأخر عن فعله |
| ٧٩ | إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جمهرة العرب من علامة التثنية والجمع |
| ٨٥ | إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه |
| ٨٦ | موقف على اختلاف العلماء فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط |
| ٨٧ | يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٨٨ | يجب تأنيث الفعل فى موضعين |
| ٨٩ | الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث |
| ٩١ | قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما |
| ٩٤ | ه إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع |
| ٩٦ | الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل |
| ٩٧ | قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه |
| ١٠٤ | المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول |
| | **النائب عن الفاعل** |
| ١١١ | إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه |
| ١١٢ | تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول |
| ١١٤ | لك فى الفعل الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس فى أحد هذه الأوجه وجب تركه |
| ١١٩ | يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور |
| ١٢١ | متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره |
| ١٢٣ | إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟ |
| | **الاشتغال** |
| ١٢٨ | ه أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها |
| ١٢٩ | ضابط الاشتغال |
| ١٣١ | المواضع التى يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه |
| ١٣٥ | المواضع التى يجب فيها رفعه |
| ١[illegible] | المو[illegible] التى يترجح فيها نصبه |
| [illegible] | متى يجوز الوجهان على السواء ؟ |
| [illegible] | متى يترجح الرفع على النصب ؟ |
| ١٤١ | الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء |
| ١٤٢ | الوصف العامل كالفعل |
| | **تعدى الفعل ولزومه** |
| ١٤٥ | تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته |
| ١٤٨ | الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام |
| ١٤٩ | يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور |
| ١٥٣ | إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل فى المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع |
| ١٥٥ | يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها |
| ١٥٦ | يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| | **التنازع فى العمل** |
| ١٥٧ | ضابط التنازع |
| — | ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيهما |
| ١٦٠ | ه قف على خلاف النحاة فى ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك |
| ١٦٠ | العامل المهمل يعمل فى ضمير الاسم ، وإذا كان العامل فى الظاهر هو ثانى العاملين لم يضمر مع أولهما إلا المرفوع |
| | **المفعول المطلق** |
| ١٦٩ | تعريف المفعول المطلق |
| ١٧٠ | يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر |
| — | ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان فى المفعول المطلق |
| ١٧١ | أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟ |
| ١٧٢ | المفعول المطلق على ثلاثة أنواع |
| ١٧٣ | ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء |
| ١٧٤ | ما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه |
| ١٧٥ | حذف العامل فى المفعول المطلق إما ممتنع ، وإما جائز ، وإما واجب |
| | **المفعول من أجله** |
| ١٨٥ | تعريف المفعول له ، وحكمه |
| ١٨٧ | المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| | **المفعول فيه** |
| ١٩١ | تعريف الظرف |
| ١٩٢ | حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه |
| ١٩٣ | العامل فى الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو وجوبا |
| ١٩٤ | كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المبهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه |
| ١٩٨ | الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف |
| ٢٠٠ | ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا ، وعن ظرف المكان قليلا |
| | **المفعول معه** |
| ٢٠٢ | تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه |
| ٢٠٣ | ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه |
| ٢٠٤ | قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل |
| ٢٠٦ | الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب |
| | **الاستثناء** |
| ٢٠٩ | حكم المستثنى الواقع بعد « إلا » |
| ٢١٦ | حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه |
| ٢١٨ | حكم الاستثناء المفرغ |

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٢١٩ | حكم « إلا » إذا تكررت للتوكيد |
| ٢٢٢ | حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد |
| ٢٢٥ | حكم المستثنى بغير وسوى ، وحكم « غير » نفسها |
| ٢٣٢ | حكم المستثنى بليس ولا يكون ، وبخلا وعدا |
| ٢٣٨ | حكم المستثنى بحاشا |

الحال

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٢٤٢ | تعريف الحال |
| ٢٤٤ | الأكثر فى الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلا |
| ٢٤٥ | المواضع التى تأتى فيها الحال جامدة |
| ٢٤٨ | لا تكون الحال إلا نكرة ، وقد تجيء معرفة على التأويل بنكرة |
| ٢٥٢ | قد تقع الحال مصدرا منكرا |
| ٢٥٦ | حق صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ ، وبيان مسوغات ذلك |
| ٢٦٣ | لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف ، ويتقدم على غيره |
| ٢٦٦ | لا يجيء الحال من المضاف إليه ، إلا فى ثلاثة أحوال |
| ٢٧٠ | متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه ؟ ومتى يمتنع ذلك ؟ |
| ٢٧٤ | قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد |
| ٢٧٦ | الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة |
| ٢٧٨ | الحال قد تكون جملة ، بشرط أن يكون لها رابط |
| ٢٨١ | ه قد يجب أن يكون الرابط الضمير ، ومواضع ذلك |
| — | قد يجوز الربط بالضمير ، وبالواو ، وبهما |
| ٢٨٣ | يحذف عامل الحال : جوازاً ، أو وجوبا |

التمييز

| ص | الموضوع |
|---|---|
| ٢٨٦ | تعريفه ، وبيان أنواعه ، وحكمه |
| ٢٨٩ | ه حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل |
| ٢٩٠ | يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب |
| ٢٩٢ | ما يجوز جره بمن من التمييز ، وما لا يجوز |
| — | لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، واختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلك |

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه



Bibliotheca Alexandrina
0364093